

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة برامج التربية

الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد

تونس 2005



لجنة إعداد الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد

الإشراف :

ـ د. عبد العزيز بن عبد الله السنبل

التحرير :

ـ أ. د. ضياء الدين عبد الشكور زاهر

ـ أ. د. محمود مصطفى قمبر

الصياغة النهائية والمراجعة :

د. يحيى عبد الوهاب الصايدي

الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة التربية ـ تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2005 ــ 128 ص.

ت 2005 / 03/ 006

ISBN : 9973 - 15 - 166 - 6

الاستراتيجية العربية
للتعليم عن بعد

المحتويات

تـقـديـم :

بهذه الاستراتيجية تضيف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى رصيدها المتلاحق والمتجدد معلما بارزاً إلى جماع ما أصدرته من استراتيجيات لتطوير التعليم العربي، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم العالي، والعلم والتقانة، وغيرها من الاستراتيجيات والدراسات المعنية بالتحديات العالمية والمتغيرات القطرية والقومية التي يموج بها الوطن العربي بعامة ونظم تعليمه وثقافته بخاصة.

ومبلغ القول إن التفكير في إعداد استراتيجية عربية للتعليم عن بعد يتمثل في حقيقتين أساسيتين تفرضان نفسيهما على المنظومة التعليمية، وعلى ما أتاحته الموجة الحضارية الثالثة من ثورات معرفية وتكنولوجية ومعلوماتية واتصالية، كان من نتائجها واقتضاءاتها إعادة النظر في نظم التعليم وأنماطه ووسائطه على المستوى العالمي.

ففي جانب المنظومة التعليمية نشهد تنامي الاهتمام البالغ بدورها في التنمية البشرية، هدفاً ووسيلة، انتماء ومشاركة، وأمناً وقيماً دينية واجتماعية وإنسانية، وفى الوعي العميق بأن التنمية الشاملة والمستدامة هي في نهاية التحليل للبشر وبالبشر. وهذا الانعطاف نحو التنمية البشرية إنما برز نتيجة لما أدركته شعوب الجنوب بالذات من قصور نموذج النمو الاقتصادي، ومعيار الناتج القومي الإجمالي. وأبرزت تجاربها الإنمائية شواهد متواترة على أن ثمة أقطاراً حققت تقدماً ملحوظاً في نموها الاقتصادي، بيد أن أحوال البشر ومؤشراتها ما تزال متدنية، في حين أن أقطاراً أخرى قد أنجزت تقدماً ملحوظاً في أحوال البشر ومؤشراتها، مع أن ما حققته من زيادة في نموها الاقتصادي كانت متواضعة. ومن المعلوم أن مقاصد التنمية البشرية تتوجه إلى تنمية المعارف والقدرات والقيم لكل إنسان والى أقصى ما تبلغه خلال مراحل نموه من الطفولة، إلى الشباب، والنضج حتى الكهولة. ودور التعليم يقع في القلب من هذه المسؤولية.

وتشتد الحاجة إلى تفعيل دور التعليم للإسهام المحفز والمنتج في عمليات التنمية البشرية. ويقتضي ذلك معالجة ما يعترض مسيرته، كماً وكيفاً، من عوائق ومشكلات من داخله ومن خارجه. وتشير هذه الوثيقة إلى التدني في المؤشرات التعليمية في معظم الأقطار العربية مع بداية هذا القرن، رغم الإنجاز الملحوظ الذي تم منذ السبعينات من القرن العشرين. ويرجع هذا التفاوت في مداه بين هذه الأقطار العربية لاختلاف نقط البدايات وتوفر الإمكانات فيما بينها. وبصورة إجمالية ما تزال نسبة الأمية مرتفعة في المؤشر الوسطي الذي بلغ في أواخر القرن الماضي حوالي 58٪ بين الكبار (15–60 سنة)، والفروق واضحة بين نسبة الذكور والإناث، إذ تبلغ حوالي 30٪ بين الذكور بينما تبلغ بين الإناث حوالي 58٪. ثم إن معدل القيد (الاستيعاب) للطلاب في مختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي للفئة العمرية (6–18 سنة) لم يتجاوز 58٪ من تلك الفئة، ويتفاوت من 65٪ للذكور، وحوالي 54٪ للإناث.

وإلى جانب هذا التدني الكمي في معدلات القيد تتردد الشكوى من تدني مستوى الجودة في التعليم مقارنة بالمستويات العالمية، بل وبمستويات بعض الدول النامية، ويعزى ذلك إلى عوامل عدة منها ضعف التأهيل والإعداد للمعلمين، إلى طغيان عمليات التلقين وثقافة الحافظة، وعدم الاهتمام في التدريس والامتحانات بالتركيز على تنمية مختلف قدرات التفكير. ثم إن كثافة الفصول وعدم توافر الموارد المالية اللازمة للتعليم الجيد في بعض الأقطار تضيف إلى المشكلات الكمية والكيفية في أحوال المنظومة التعليمية.

ويحيط بكل ذلك ازدياد الطلب أو الطموح على التعليم في مختلف مراحله نتيجة لنمو الوعي وارتفاع معدلات النمو السنوي للسكان. الذي يمثل عبئاً متزايداً على أحمال التعليم، فظاهرة تضخم عدد سكان الوطن العربي وتزايدها تتطلب وجود نظم تعليمية قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من السكان في المدارس والجامعات والمعاهد، فقد بلغ عدد سكان الوطن العربي في مجموعه عام 2000 حوالي 280 مليون نسمة، وينتظر أن يبلغ حوالي 380 مليون نسمة عام 2010، وأن يصل إلى حوالي 465 مليون نسمة عام 2025، ويقدر حجم الأطفال والشباب من الذين يلتحقون بمراحل التعليم في كل من تلك الفترات ما بين 45٪–50٪. وهذا في حد ذاته يفرض على النظم التعليمية في الوطن العربي الاستفادة من منجزات الثورة الإلكترونية والعمل على توظيفها للوفاء بهذه الأعباء التعليمية التي تنوء بحملها أنماط التعليم الحالية.

يضاف إلى ذلك ما تفرضه الثورات المعرفية التي ارتبطت بالعولمة– سبباً ونتيجة– والتي أرست تحديات وفرصاً لا مفر من التعامل معها تكيفاً وتكييفاً، مقاومة وتوظيفاً. فقد تجسدت حقائق السوق وعمليات التنافس الحادة كقيمة من قيم البقاء والنماء. والتنافس هنا إنما يعني التميز للمزاحمة في اتخاذ القرارات والقيام بالمشروعات المناسبة لآليات العرض والطلب، من خلال الإنتاج الرصين والدقيق والمبدع، سلعة وتنظيماً وفكراً وفعلا، ومن أجل بلوغ تلك القدرات التنافسية لابد من الالتفات إلى أهمية المعرفة وحجمها الذي يتضاعف في مختلف المجالات كل 18 شهرا. ومن أهم مكونات هذه المعرفة ما تولده التكنولوجيات الجديدة أو الرفيعة من منجزات مذهلة وإمكانات وقدرات هائلة في الزراعة والصناعة والتشخيص والعلاج وفى التعليم والثقافة، وانتقلت معها وبها عمليات الإنتاج من احتياجات لكثافة العمال إلى احتياجات لكثافة المعارف، علماً وتكنولوجيا. وباختصار لم تعد وفرة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية والأرض تمثل الميزة النسبية المطلقة لأي مجتمع، بل حل محلها رأس المال المعرفي، حتى قيل إننا في حاجة إلى معيار جديد للتنمية لا يقوم على الناتج القومي الإجمالي، وإنما على معيار الرصيد المعرفي القومي.

وهذا يعني أن المهم في إنجازات التنمية لا يتوقف على وجود الثروة ومواردها الطبيعية الظاهرة أو المطورة، و إنما تفوقها في الأهمية قدرات البشر ومعارفهم وإبداعاتهم القادرة على خلق الثروة ذاتها.

تلكم أهم الحقائق الموضوعية التي فرضت على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التفكير في التعليم عن بعد، لمواجهة الاختلالات التي تتجلى فيما يشهده التعليم العربي من

مشكلات في نموه وفي جودته، وما تضطرب فيه مجتمعاتنا العربية من متغيرات العولمة وبخاصة ثوراتها المعرفية. حيث يتضح من هذه المعطيات أننا في حاجة إلى تطوير المنظومة التعليمية العربية ووسائطها بما تتحول معه مواردنا المالية إلى ثروة علمية معرفية، ومن ثم نسعى إلى إعادة تشكيل تعليمنا الحالي، و إلى إيجاد منظومات وهياكل تعليمية جديدة بحيث يتوافر لدينا :

تعليم أوسع : يضم في مساحاته كل أطفال الوطن وشبابه، ويتيح لكل راغب في التعليم أينما كان موقعه أو عمره أن يجد فرصته لتحقيق ذاته ولتحسين مهاراته وقدراته الفكرية والعملية.

تعليم أطول : يستطيع المواطن من خلاله أن يتابع تعليمه إلى أطول مدة ممكنة يقضيها في مؤسسة تعليمية، أو من خلال التعليم عن طريق وسائط تكنولوجية، وتدخل في ذلك فرص التعليم العالي، وتعليم الكبار، والتعلم عن بعد.

تعليم أفضل : يتم من خلال الإلمام والاستيعاب لعالم المعرفة المتجددة، وتكوين قدرات تفكير وأساليب بحث تتيح إنتاج المعرفة.

تعليم أفعل : يمكن من زيادة جدوى عمليات التعليم بفضل تطبيق المعلومات وتوظيفها، والاجتهاد في معرفة مختلف مصادرها.

وتعليم أجود : يرقى إلى المستويات العالمية في مضمونه ومناهجه العلمية، ودلالاته المجتمعية ورصيده الثقافي.

وتعليم أحدث : ينمي في المتعلم مهارات التعامل مع الحاسوب وشبكات المعلومات، ومتابعة ما يستجد من آفاق المعرفة ونتائج التقدم الإنساني، مع الاهتمام بعلوم المستقبل الرياضية والطبيعية والبيولوجية.

وتعليم أرحب : يؤدي إلى وعي وتماسك معرفي أكثر اتساعا وتنوعا، مع تكامل في التخصصات والخبرات فيما يعرف بالاندماج المعرفي الذي تتداخل فيه الإنسانيات مع الطبيعيات والرياضيات ومع الفنون وفي إطار من القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية.

تعليم أعمق : يحقق اكتساب المعرفة بكل أبعادها، ويترسخ في ذهن المتعلم، ويعينه على السيطرة على مجال تخصصه وإتقانه، والإبداع في تطبيقاته.

وهكذا ندرك الأهمية البالغة لدور التعليم وضرورات تطويره وتجديده ليسهم في تنمية بشرية ذات كتلة حرجة في حجمها وطاقات فاعلة في إنتاجها تعمل على إنجاز مهمات التنمية المستدامة من خلال التفاعل الإيجابي مع متغيرات اليوم والغد. وسوف يعتمد ذلك على تعاون وتكافل عربي على أوسع نطاق بما في ذلك طاقات الكتلة العربية في مجالات التربية والتعليم.

ولمواجهة احتياجات تطوير التعليم المتعددة، كمًا وكيفاً، ظهرت عدة صور بديلة من الوسائل والآليات والمؤسسات، تمكن الفرد من أن يتعلم في أي مرحلة من عمره، وفي أي مكان، وفي أي وقت، وفي أي مجال من مجالات المعرفة. منها التعليم بالمراسلة، والتعليم عن طريق الراديو والتلفزيون، والدورات التدريبية المتخصصة، والتدريب في مواقع العمل، وتعليم الكبار، والتعلم الذاتي. ونجم عن تطور التكنولوجيا وما ارتبط بها من وسائل الاتصال والمعلوماتية وجود آليات ومصادر جديدة للتعليم من أهمها الحاسوب (الكمبيوتر)، وشبكة الإنترنت، والوسائط التعليمية المتعددة، ومن ثم فقد جاء التعليم عن بعد، وما ارتبط به من تسميات، كالتعليم المفتوح، والتعليم الافتراضي (الخائلي)، كمحصلة وإطار عام لكل تلك الصور.

ولذا تأتي هذه الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في لحظة تاريخية مناسبة كونها تسعى إلى تعزيز توجهات الدول العربية في توسيع قاعدة التعليم بمختلف مجالاته وفروعه، إضافة إلى سعيها للاستفادة من تقانات المعلومات والاتصال لتطوير المنظومة التربوية العربية في إطار رؤية مستقبلية تسعى من خلالها إلى تعزيز مجتمع المعرفة.

وقد تكونت الاستراتيجية من ستة فصول نوجزها على النحو الآتي :

● **الفصل الأول ضرورة التجديد التعليمي ودواعيه** : وفيه تعرضت الاستراتيجية إلى العولمة وآثارها في مجال التعليم، حيث تناولت الانعكاسات والتأثيرات التي أفرزتها العولمة في مجال التعليم كالانعكاسات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، وأشارت إلى أن هذه الانعكاسات تأخذ موضعين منها ما هو قائم حاليًا ومنها ما هو محتمل مستقبلا يرسم معالم الغد نتيجة لافرازات ظاهرة العولمة، كما أن نتائجها وإفرازاتها تتراوح ما بين السلبية والإيجابية، ثم عرضت لتأثير العولمة في الأداء التربوي والتعليمي، وفيه أكدت ضرورة أن تعيد النظم التعليمية مراجعة نفسها للسير وفق مقتضيات تطور المعرفة في ظل العولمة، حيث لم يعد الكتاب المدرسي المصدر الوحيد للمعرفة، ولم يعد المعلم الناقل الوحيد لها، ففي ظل العولمة تعددت مصادر المعرفة وأدواتها، وعلى المتعلم أن يتهيأ لتقبل هذه المعارف حيث تتآلف المعرفة وأساليبها في المستقبل من أربعة أبعاد هي: تكوين الإنسان الكلي، الشمول المعرفي، تنمية التفكير والقدرات العقلية، توظيف الأساليب والطرق ومصادر المعرفة، ثم تناولت قضية ديمقراطية التعليم والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة كواحدة من أهم مؤشرات التغيرات المنبثقة عن انعكاسات العولمة، كما بينت أثر التطورات العلمية والتقنية وثورة المعلومات على المنظومة التربوية، ثم بينت بعض المؤشرات ذات الأهمية للمنطقة العربية منها: تعزيز الثقافة العربية من خلال تنمية الوعي ونشره، وتعزيز اللغة العربية وتطوير أساليب تعليمها، وتأصيل الثقافة، وأخيرا عرضت لإشكاليات التعليم في البلاد العربية، حيث عرضت لمشكلة تكوين رأس المال البشري العربي، مبينة تجذر الأمية وتواضع معدلات القرائية، وانخفاض سنوات التمدرس للإنسان العربي، وطبيعة محتوى

التعليم العربي، التي تنعكس في تنمية البطالة وعدم تحقيق ديمقراطية التعليم، والفجوة بين التعليم والتقانات الجديدة في الإعلام والاتصال، وأهمية تعزيز مبدإ التعليم مدى الحياة وفي هذا الإطار أكدت الاستراتيجية على أن الوظيفتين الأساسيتين للتعليم هما : تحرير الإنسان، وتعظيم إسهاماته في التنمية المطردة، كما إن «بناء المجتمع المتعلم» والتعلم مدى الحياة يؤكد أهمية التعليم عن بُعد في وطننا العربي، وضرورة تكامله مع المنظومات أو (الأنساق) التعليمية الأخرى، بما في ذلك التعليم النظامي. وإن تحقيق وظيفتي التعليم، إضافة إلى ما يرتبط بهما من إطار قيمي، يتطلب التعليم المستمر مدى الحياة، حيث يلعب التعليم عن بُعد دوراً محورياً فيه. وأخيراً تناول الفصل الأول الاستثمار البشري، من منطلق إن الاستثمار البشرى غدا بمثابة الإطار النظري المسؤول عن التبني الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية، وهو الإطار الذي أصبح التعليم بمقتضاه العامل الحاسم للتنمية الاقتصادية السريعة للأمم.

- **الفصل الثاني التعلم عن بعد كنظام تجديدي :** وفيه عرضت لمفهوم التعليم عن بعد، وفلسفته فبينت أن فلسفة التعليم عن بعُد تقوم على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الفلسفة التربوية للتعليم عن بعُد ومنها النقاط التالية : إتاحة الفرص التعليمية لكل الراغبين والقادرين على ذلك دون حدود نهائية يقف عندها التعليم أو التعلم، وتذليل العقبات الزمانية والمكانية والعملية التي تعوق عملية التعلم، والمرونة في التعامل بين أطراف العملية التعليمية لتخطي الحواجز والمشكلات التي قد تنشأ بفعل النظام أو بفعل القائمين عليه، وتنظيم موضوعات المنهج، وأساليب التقويم حسب قدرات المتعلمين وظروفهم واحتياجاتهم، واستقلالية المتعلمين وحريتهم في اختيار الوسائط التعليمية وأنظمة التوصيل بصورة فردية حسب ظروفهم العملية وأماكن تواجدهم، وتصميم البرامج الدراسية بصورة تستجيب للاحتياجات الفعلية للدارسين في مجالات عملهم المختلفة، وتلبية حاجات بعض الشرائح الاجتماعية ذات الظروف الخاصة من خلال تقديم برامج التعليم والتدريب التي تساعدهم على الاندماج الاجتماعي والثقافي في المجتمع الذي يعيشون فيه، والإسهام في تحسين نظم التعليم التقليدية سواء في مجالات البرامج الدراسية الأساسية أو التكميلية أو الإضافية، وتأكيد الهوية الحضارية للأمة ومواجهة العولمة وذلك من خلال تقديم النموذج الحضاري الإسلامي المستنير بصورة عملية في برامج التعليم عن بعُد. كما تناولت أهداف التعليم عن بعد وهي في مجملها تسعى إلى تحقيق المبادئ الفلسفية المذكورة، ثم تناولت أنماط التعلم عن بعد، وخصائصه، والفئات المستهدفة منه.

- **الفصل الثالث منظومة التعليم عن بعد عربيا وعالميا :** وتناولت الوضع الراهن لمنظومة التعليم عن بُعد في الدول العربية، مبينة الجهود والتجارب العربية في هذا المجال، والدروس المستفادة من التجارب العربية ومن أهمها أن «توظيف التعليم عن بعُد في العملية التعليمية لا يزال في مراحله الأولى، وأن مؤسسات التعليم عن بعُد محدودة العدد ولا تتناسب مع عدد السكان، وأن معظم تجارب التعليم عن بُعد التي تمت في الدول العربية انصبت على التعليم الجامعي والعالي ولم تهتم كثيرا بمراحل التعليم العام أو قبل الجامعي، وعرضت

لضعف فعالية دور مؤسسات التعليم عن بُعد في محو الأمية وتعليم الكبار والثقافة الجماهيرية على امتداد رقعة العالم العربي. وإن معظم الكوادر العلمية التي تعمل في مجال التعليم عن بُعد غير مؤهلة تأهيلا علميا لهذا النوع من التعليم»، ثم عرضت للتجارب العالمية في مجال التعليم عن بُعد بهدف الحصول على صورة عامة لما يحدث في بعض الدول المتقدمة واستنباط الآثار الكامنة لهذه التجارب والمبادرات، بما يوضح نوعية الإجراءات التي يجب أن تتبعها الدول العربية عند تأسيس نظمها للتعليم عن بُعد، وتحديد معالم البنية التقنية للمعلومات والاتصالات التي تمهد الطريق لأي سياسة عربية في التعليم عن بُعد. وأخيرا تناول هذا الفصل الدروس المستفادة من التجارب العالمية في مجال التعليم عن بعد.

● **الفصل الرابع فلسفة الاستراتيجية ومنطلقاتها وأهدافها** : وتم التعرض فيه لمفهوم الاستراتيجية والفلسفة التي تقوم عليه، حيث أشار إلى أن فلسفة الاستراتيجية ترتبط بفلسفة التعليم عن بعد، والذي يكوّن موضوعها المركزي أو المحوري، وتتضمن هذه الفلسفة النقاط الأساسية التالية: تنفيذ مبادئ وأساليب وصيغ التعليم عن بعد في إطار تنظيمي وإجرائي بروح عربية بما يتماشى مع ثقافتنا العربية الإسلامية، ويتناسب وإمكانات واقعنا الحقيقي وحاجاتنا الذاتية، تطبيقاً لمبدإ «فكّر عالميا ونفّذ محليا»، توسيع قاعدة النظم التعليمية وتعزيز مسالكها العملية، وتدعيم فعالياتها الوظيفية بما يحقق التكامل بينها من جهة، ويقلل من سلبياتها من جهة ثانية، ويرتفع بمستوياتها إلى آفاق عولمية تعليمية من جهة ثالثة، ترسيخ مبادئ وأساليب العمل الاستراتيجي في التعليم بما يحقق الوحدة العامة بين التربويين في التنظير والتخطيط والتطبيق والتقويم والتطوير.

وبالنسبة إلى منطلقات الاستراتيجية فقد تحددت في :

أ ـ الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية : وهي أبعاد متعددة اختزلت في ثلاثة مبادئ حاكمة وشاملة" المبدأ الأول ـ تأكيد حق الإنسان العربي في التعليم، المبدأ الثاني ـ عصْرنة المجتمع العربي، المبدأ الثالث ـ تنمية اقتصاد المعرفة.

ب ـ تأكيد الهوية العربية

ج ـ التكامل مع النظم التعليمية الأخرى

د ـ التكامل مع مشروعات التنمية

هـ ـ الاستمرار والتجديد

و ـ التنوع

ز ـ الواقعية

ح ـ العلمية.

أما الأهداف العامة للاستراتيجية، فقد حددت في:

ـ العمل على نشر نظم التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الوطن العربي.

- مساعدة الدول العربية على تبني استخدام التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم.
- تبادل الخبرات العربية والاستفادة منها في التعليم عن بعد.
- إثراء الفكر التربوي العربي في مجال التعليم عن بعد.
- التواصل مع مؤسسات التعليم عن بعد في الوطن العربي ونظيراتها في الدول الأخرى.
- تحقيق الربط بين التعليم عن بعد والتنمية في الوطن العربي.
- البحث في تطوير استخدامات التعليم عن بعد.
- ربط برامج التعليم عن بعد وأنشطته مع المتغيرات المستقبلية في القرن (الحادي والعشرين).
- إبراز أهمية إنشاء جامعات عربية مفتوحة في الوطن العربي.
- تشجيع المبادرات العربية في استخدام التعليم عن بعد.
- حث القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم عن بعد في الوطن العربي.
- تطوير برامج لإعداد الكوادر الإدارية والأكاديمية (والفنية) في التعليم عن بعد.
- تحقيق ديمقراطية التعليم وتوفير فرصه لكافة شرائح المجتمع العربي.
- البحث عن سبل مواجهة الزيادة المطردة للراغبين في التعليم نتيجة الانفجار السكاني في الوطن العربي.

● **الفصل الخامس مكونات الاستراتيجية** : وفيه تم بيان هذه المكونات التي تضمنت :

- الإطار التشريعي للتعليم عن بُعد، والتنظيم المؤسسي، والموارد البشرية، والمستهدفين، والبرامج التعليمية، والتقانات التعليمية والمعرفية، وضبط الجودة في مختلف جوانب العملية التعليمية، والبحث والتنمية، والإدارة والتمويل. وقد عني الإطار التشريعي ببيان سياسات القبول، ومجال التشغيل، ومدى المقررات الدراسية المتاحة، ونوع الدرجات العلمية والشهادات الممنوحة واعتمادها. كما بينت الاستراتيجية في هذا الجزء بعض المشكلات التشريعية والقانونية التي تواجه التعليم عن بُعد مثل الاعتراف بمستويات التعليم عن بُعد من قبل المؤسسات التعليمية التقليدية، والمشكلة اللغوية المرتبطة باختلاف اللهجات وبرامج التعريب المستخدمة في التقانات المتقدمة، ومشكلات حماية حقوق التأليف والملكية الفكرية في معظم الدول العربية، ومشكلات جودة البرامج والمقررات الدراسية والبرمجيات، والمعايير التربوية المستخدمة. ومشكلات تكافؤ الفرص للتعليم عن بُعد وحرية التعليم للمواطنين بغض النظر عن المكان الذي يتواجدون فيه والزمن الذي يتعلمون فيه. ولتفادي هذه المشكلات وضعت الاستراتيجية معالجات وبدائل حيث بينت الضوابط والمعايير اللازمة لقيام مؤسسات التعليم عن بعد في الدول العربية، والترخيص لها، ولعل من أهمها التأكيد على أن تحصُل على الترخيص القانوني من الدولة التي تقام بها، باعتبار أن مسؤولية منح الترخيص هو جزء لا يتجزأ من مسؤولية الدولة وسيادتها، ثم وضعت العديد من الضوابط والمعايير التي ينبغي على هذه المؤسسات مراعاتها ومن

أبرزها «التأكد من أن الهدف الربحي لا يطغى على الأهداف التربوية ولا يؤثر سلبا على نوعية المخرجات، والتأكد من أن أهداف مؤسسة التعليم عن بعد تساهم في تحقيق أهداف التعليم المعتمدة في الدولة المعنية وتكمل حاجات التنمية، والتزام المؤسسة بالقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والأكاديمية السائدة في الدولة، وعرض لشروط ومعايير منح التراخيص ومشتملاتها من «قوى بشرية، وهيئات ومجالس، ومرافق وتجهيزات، وبرامج ومناهج، وشروط قبول الطلاب والاختبارات، والأنظمة واللوائح والتمويل، وآليات التقويم والاعتماد الأكاديمي».

- **الفصل السادس آليات تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها ومراجعتها** : وعني ببيان سبل تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها ومراجعتها، حيث بين الافتراضات والمسلمات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية، وإجراءات تنفيذها وأولويات التنفيذ، كما تناول آليات تقييم الاستراتيجية، مبينا أنماط التقويم ومراحلها، وأخيرا مدة الاستراتيجية ومراجعتها، والتي حدد مداها الزمني بعشر سنوات 2005-2014 م، ويتم إجراء مراجعة شاملة لها وفقا للمعطيات والمتغيرات التي ستستجد خلال فترة التنفيذ.

وفي ضوء ما سبق قامت المنظمة بعرض مشروع الاستراتيجية على المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (ديسمبر 2003) الذي أوصى بالموافقة على وثيقة الاستراتيجية، كما تم عرضها على المجلس التنفيذي في دورته الثمانين، الذي أوصى : «وبعد فإن هذه الاستراتيجية تمثل إضافة نوعية إلى بنية العمل العربي المشترك وإلى الفكر الاستراتيجي للمنظمة الذي يسعى إلى تأسيس أطر وآليات متجانسة للنظم التعليمية في الوطن العربي، تستهدف في مجملها تنمية عربية شاملة تسهم في تنمية الموارد البشرية العربية وتأهيلها وإعدادها لمواجهة تحديات العصر واحتمالات المستقبل».

وأخيرا فقد قام بتحرير هذه الوثيقة المهمة الأستاذان القديران الدكتور ضياء الدين زاهر والدكتور محمود قمبر فلهما الشكر الجزيل والتقدير المستحق لما بذلاه من جهد يذكر فيشكر. والشكر موصول للأستاذ الجليل الدكتور عبد الجبار توفيق وزير التعليم العالي الأسبق بجمهورية العراق، على ما أسهم به من جهد في وضع آليات وسبل تنفيذ الاستراتيجية، وكذا الشكر للأستاذ الدكتور حامد عمار أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس على ما قدمه من مشورة ومساعدة لمحرري الاستراتيجية.

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي تقدم هذه الاستراتيجية للأمة العربية، تأمل أن يستجيب لها جميع المهتمين بقضايا التعليم والتنمية في الوطن العربي من قيادات سياسية وتربوية وباحثين وعاملين في الميدان ووضعها موضع التنفيذ.

والله الموفق

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
تونس 2004

الفصل الأول

ضرورة التجديد التعليمي ودواعيه

1 ـ العولمة وآثارها في مجال التعليم :

العلاقة التي توضح درجة الترابط بين ظاهرة العولمة والنظام التربوي التعليمي تحتكم إلى معيار عملية التأثير والتأثر التي ينطلق منها النظام التربوي التعليمي، من خلال تفاعله مع البيئة المحلية في آن واحد، وإذا ما أردنا تحليل تلك العلاقة فإنه من الجدير أن نتخذ النظام التربوي نظاماً تربوياً فرعياً منفتحاً يتأثر بمتغيرات ومعطيات المجتمع المحلي الذي يعيش في ظله، امتداداً إلى تأثير النظام العالمي الكبير على أنظمة المجتمع الواحد، من خلال التطورات والتغيرات التنظيمية العالمية والتقدم العلمي والتكنولوجي والمستجدات الحضارية الفكرية المختلفة.

فالنظام التربوي التعليمي يعد نظاماً له عناصره ومكوناته التي يعمل ضمنها لتحقيق أهدافه، فهو نظام له مدخلات تأخذ أوجها متعددة، بشرية ومادية ومعنوية، فالمدخلات البشرية تمثل أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنيين أما المدخلات المادية فهي أدوات ومعدات وتجهيزات وأساليب إدارية تقنية التي تخدم بدورها عمليات النظام التربوي لتحقيق أهدافه، في حين نجد المدخلات المعنوية تمثل المعلومات التي يحصل عليها النظام من بيئته المحيطة وذلك يشمل مختلف التأثيرات المحيطة والعالمية على مدخلات النظم الأخرى.

أما عمليات النظام التربوي فهي لا تختلف بوجه عام عن عملية التدريس التي تمثل الجانب الفني للعملية التعليمية في أي مستوى من مستويات التعليم، فضلاً عن عمليات الإدارة والإشراف بمختلف عملياتها الفرعية من تخطيط وتنظيم وتنسيق واتخاذ قرارات، فضلاً عن العمليات التي تجري داخل النظام لربطه ببيئته، وهذا يدل على أن النظام له ثلاثة مستويات من العمليات، مستوى أداري ومستوى فني ومستوى مؤسسي.

في حين نجد مخرجات الأنظمة التعليمية لا تخرج عن كونها وصفاً آخر للمدخلات، سواء أكانت بشرية أم مادية أم معنوية.

ومن منطلق أن النظام التربوي التعليمي نظام مفتوح فإنه يتأثر بالبيئة المحيطة وبالتالي يتأثر بالتغيرات المختلفة التي تحدث في العالم علمياً وتقانيا وفكرياً، وان هذا الأثر ينعكس على جميع عناصر النظام ومكوناته من مدخلات وعمليات ومخرجات. من هنا نجد أن الإدارة التربوية كعملية من عمليات الأنظمة التربوية التعليمية الرئيسة تتأثر بأحداث ومتغيرات

العصر، كظاهرة العولمة، إذ أن العمليات الإدارية تعمل على تحسين العمليات التعليمية وجعل النظام أكثر تكيفاً مع متغيرات العصر ومتطلباته.

ولا شك أن مرحلة العولمة التي يستهدفها العالم في الوقت الحاضر تحمل في طياتها آثارا وانعكاسات متعددة الجوانب تنعكس على جميع الأصعدة، اقتصادية، وسياسية، اجتماعية وثقافية، وقد نجد أن انعكاساتها تأخذ موضعين منها ما هو قائم حاليا ومنها ما هو محتمل مستقبلا يرسم معالم الغد نتيجة لإفرازات ظاهرة العولمة، كما أنها توصف نتائجها وإفرازاتها ما بين السلبية والإيجابية، ولعل الحديث عن جميع انعكاسات العولمة يصعب الإلمام به وتوضيحه بشكل مباشر. ذلك لان معالم هذه الحركة الجديدة لم تظهر على ساحة التطبيق بصورة واضحة وكاملة، وبناء على ذلك سنتناول بعض الآثار والانعكاسات لتلك الظاهرة على أنظمة المجتمع العربي وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوضيح كيفية التعامل معها بنسق يرتبط بدور التعليم كعامل يدعم القوى الداخلية في الأقطار العربية لمواجهة إفرازات العولمة كظاهرة من التغيرات الحضارية العصرية.

أ ـ الانعكاسات الاقتصادية :

تعد ابرز الانعكاسات التي تفرزها ظاهرة العولمة في المجال الاقتصادي على الأقطار العربية هو ما يتصل بالمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية التحويلية، إذ نجد في ظل ظاهرة العولمة أن المنتجات الزراعية الغذائية في الأقطار العربية أمام تحد كبير في المستقبل نتيجة إعطاء الحرية المطلقة في تبادل المنتجات الزراعية على المستوى العالمي التي تؤدي بالتالي إلى انخفاض نسبة الإنتاج الزراعي بشكل عام في الوطن العربي وزيادة تكلفة الإنتاج بسبب تقليص الدعم وفتح الأسواق العالمية، وتتجلى انعكاسات العولمة في هذا المجال على المدى البعيد في تدمير بنية الاقتصاد العربي نتيجة تدهور القطاع الزراعي فيها، مما يلحق بالمجتمع مشكلات كالبطالة وزيادة نسبة الفقر. علماً بان المجتمع العربي ذو طابع زراعي ويعتمد على الإنتاج الزراعي، وبالمقابل يعد من اكبر المجتمعات استيراداً للغذاء. وبعبارة أخرى أن ذلك يعني استيلاء على الاقتصاد العربي من قبل قوة اقتصادية اكبر، عن طريق تطويق الإنتاج القومي العربي وإدخاله منافسة غير متكافئة مما يؤدي إلى تدمير اقتصادها وزيادة نسبة البطالة والفقر.

وكما نجد أيضا أن المنتجات الصناعية التحويلية في الأقطار العربية، ما زالت اقل من المستوى المطلوب الذي يؤهلها للدخول في منافسات الإنتاج العالمي، ولذلك أثر مفاده سيطرة دول غنية على دول فقيرة، تحت ظل التفوق الاقتصادي والعالمي، أو بمعنى أخر زيادة الدول الغنية غنىً وزيادة الدول الفقيرة فقراً، ذلك بمضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت مسيطرة في الأصل على عناصر القوى الاقتصادية، وهذا ما يوجب على الدول العربية أن تعمل على تطوير صناعاتها والارتقاء بمهارة وكفاية القوى العاملة في قطاع الإنتاج والصناعة وان مواجهة ذلك يرتكز كل الارتكاز على التنمية البشرية التي تعد القوى الدافعة لعجلة التنمية والتطوير لاقتصاد الوطن العربي، وذلك يدل على أن النظام التربوي تنعكس عليه

آثار ذلك الجانب في إعادة بنيته التعليمية ووضع الاستراتيجيات التربوية المتكاملة بين أقطار الدول العربية الموجهة إلى إخراج الطاقات البشرية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل لاستخدام التقانة الحديثة، والاهتمام بمراكز البحث والتطوير والدخول في صناعة المعدات الرأسمالية بجانب الصناعات التحويلية وصناعة الأسمدة وغيرها من المنتجات والصناعات التي تجعل منها قوة تنافس الإنتاج والصناعة العالمية، بمعنى نقل الاقتصاد العربي من حالة الجمود والتدهور إلى حالة الحركة والتطور.

ب ـ الانعكاسات الاجتماعية :

ستنعكس انعكاسات العولمة على الجانب الاجتماعي في الدول العربية بشكل واضح على النحو الآتي :

* ستشهد الدول العربية تأثيرات سلبية على مستوى العمل وفي قطاعاته المختلفة بوجه عام، وان اختلف هذا التأثير بنسب متفاوتة بين الأقطار العربية لاختلاف الأساليب والطرق المستخدمة أو المتبعة في كل دولة، وقد تظهر الآثار السلبية في هذا الجانب بشكل واضح وجلي على العامل العربي وحقه، وعلى برامج الإعداد المهني للعمال وعلى مسائل الأجور التي ستهدد استقرار العمال وتذبذب دخولهم المعيشية، منعكسة على وضعهم الاجتماعي والأسري.
* وكما ستتأثر عمليات التشغيل في ظاهرة العولمة بكل جوانبها من حيث تنظيمها واستمرارها إلى تباين فرص العمل بين منطقة وأخرى، ما بين الإناث والذكور وحتى الشباب والكهول، نتيجة تأثيرات العولمة الناتجة عن الانفتاح التكنولوجي والعلمي والمعرفي وعمليات التبادل التجاري المفتوحة، إذ يوجب ذلك أن تتخذ الدول العربية الإجراءات الدقيقة اللازمة والسريعة لمجاراة ذلك التغيير بتعديل أوضاع سوق العمل العربية.

ومن منطلق أن متطلبات سوق العمل الجديد في ظل عصر العولمة تتصف بالمرونة بين المهن والقطاعات الاقتصادية المختلفة، بمعنى الانتقال من مهنة أو شكل من أشكال العمل إلى آخر، فذلك دليل على أن تأخذ الأنظمة التربوية العربية دورها وعلى اختلاف مستوياتها التعليمية بوضع البرامج التعليمية اللازمة لإعداد وتأهيل الأفراد والعمال عبر التدريب والتعليم الموجه لمسايرة التطورات والتحولات التي ستحدثها مثل هذه الظاهرة، إذ أن التقدم والتطور يعتمد على إعداد الطاقات البشرية من علماء وخبراء أو تقنيين وفنيين وأيد عاملة ماهرة وباحثين، وكما هي دعوة إلى جميع أنظمة التعليم في الدول العربية وبخاصة أنظمة التعليم العالي بان تتطلع باهتمام إلى مجال البحث والتطوير. وذلك ما ينقلنا إلى جانب آخر من آثار العولمة الذي يتمثل بالانتاج والإنتاجية بحيث يوجب على مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث والتطوير والتنمية من خلال إنجازاتها واهتمامها الكبير بالأبحاث والدراسات التنموية على توفير الآليات التقنية والبشرية التي تساعد على وقوف مؤسساتنا العربية أمام تلك الموجة الشديدة.

ج ـ الانعكاسات الثقافية :

إن للعولمة آثارا تصل إلى جوهر حياة الشعوب بجميع جوانبها، إذ تصل إلى ثقافة وحضارة المجتمعات التي تمثل جوهر كل مجتمع بقيمه ومعتقداته وسلوكا ته الخاصة، وان تحدثنا عن الثقافة العربية فانه حديث ذو شجون، حيث أن الثقافة العربية المتأصلة بقيمها تحتكم إلى نسق من القيم ونسق من المعتقدات العريقة التي بنيت على مجموعة من المعارف والتقاليد العربية الفكرية والأيديولوجية، إضافة إلى المعتقدات الدينية التي تعد قوانين للحياة ومسلمات ثابتة صالحة لكل زمان ومكان، لذا، فإن ثقافة المجتمع العربي بقيمه لا حاجة لها إلى تغير أو تحديث، وذلك لا يعني بان باب الاجتهاد أغلق بل له نوافذ لأجل التفسير الذي يفترض أن يتناسب مع ظروف العصر آخذاً بعين الاعتبار التطور الذي يحدث في المعرفة على المستوى الدولي.

إن لظاهرة العولمة أثرا على دخول هذا الجانب المهم في حياة الشعوب العربية، إذ تعد العولمة وسيلة اختراق حرمة الشعوب العربية من جهة عقائدها العربية الإسلامية الروحية في محاولة لتغيير الاتجاهات والدوافع العربية الأصيلة من خلال تطور وسائل الإعلام والمعلومات، بمعنى أن مظاهر العولمة لها دلالة على إلغاء النسيج الاجتماعي للشعوب وتدمير الهوية القومية والثقافية الخاصة لكل شعب بفرض ثقافة القطب الاقتصادي الواحد الذي يفرض لغته وثقافته وقيمه.

وما دور التعليم بمؤسساته المختلفة سوى أن تعمل على وضع استراتيجيات تحكم عملية اختراق المعتقدات والقيم في المجتمع العربي، منطلقة من خلال تطوير مناهجها وإعادة النظر في تصميمها وأساليب تعليمها، بحيث تكون قادرة على ترسيخ القيم والمعتقدات العربية والعمل على إدخال ما ينسجم معها من الأيديولوجيات الخارجية بمعنى جعل النظام التربوي منظماً لعملية المعرفة التي تخدم بجوهرها المجتمع العربي دون اندثار القيم والمعتقدات العربية الأصيلة وغمرها.

د ـ تأثير العولمة في الأداء التربوي والتعليمي :

تشير الكثير من الدراسات إلى تراجع أداء المؤسسات التربوية والتعليمية العربية في إعداد المعلمين وتأهيل الشباب ثقافياً وتعليمياً، ومن ثم لا بد من أن تعيد النظم التعليمية إنتاج نفسها للسير وفقا لمقتضيات تطور المعرفة في ظل العولمة، حيث لم يعد الكتاب المدرسي هو المصدر الوحيد للمعرفة، ولم يعد المعلم الناقل الوحيد لها، ففي ظل العولمة ستتعدد المصادر والأدوات المعرفية، وما على المتعلم ألا أن يهيئ عقله لتقبل هذه المعارف، وتتألف المعرفة وأساليبها في المستقبل من أربعة أبعاد هي :

1. **تكوين الإنسان الكلي** : وهو ما تؤدي إليه العملية التعليمية من إيضاح قدرات المتعلم الجسمية والروحية والعقلية والاجتماعية.

2. **الشمول المعرفي** : ويعني ذلك الإلمام بالمضامين والمفاهيم التي تحتويها منظومة المعارف الإنسانية، والتي تتألف من التربية الدينية والأخلاقية واللغويات (اللغة القومية ولغة أجنبية)، والاجتماعيات والتقنيات، والرياضيات في ضوء مراحل نمو المتعلم وقدراته. ويتطلب الشمول المعرفي التركيز على قيمة كل نظام معرفي ومفاهيمه الأساسية ومناهجه العلمية، والتي من أجلها يتم وضعه كضرورة أساسية من مقررات التعليم، وهذه المفاهيم والمناهج العلمية والمنطقية التي تتضمنها تلك المقررات تكوّن العقلية المعرفية الناضجة في معالجة مسائل الحياة فيما بعد.

3. **تنمية التفكير و القدرات العقلية** : إن المعرفة في ضوء العولمة والمعلوماتية تهدف إلى تنمية التفكير العلمي بمجالاته المختلفة ومناهجه وآثاره، والتنمية هي مفتاح التعامل العلمي مع الحياة حاضراً ومستقبلاً مع ثورة المعلومات، نظراً إلى ما تزخر به الحضارة من منجزات علمية وتقنية.

4. **توظيف الأساليب والطرق ومصادر المعرفة** : فالعملية التربوية لا تستهدف في ظل العولمة والمعلوماتية حفظ المعلومات وتذكرها، لان التقانة كفيلة بذلك، ولكن تدور العملية التربوية أساسا حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق التدريس كالفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير، وتوظيف المعلومات العقلية كالتصنيف والتبويب والتأمل والنقد، ودلالات عوامل الزمان والمكان، واكتساب روح المغامرة واحتمال التجربة والخطأ وحل المشكلات، وتصميم البدائل، وانتهاء بتصميم أشكال وصور جديدة مغايرة للصور القائمة، ويعتمد التوظيف الفعّال للتقانة في التعلم والتعليم عبر شبكات الإنترنت المحلية والعالمية على تأسيس صورة ذهنية علمية لمصادر المعرفة في محيط المدرسة والجامعة ومؤسسات البحث العلمي.

2 ـ ديمقراطية التعليم والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة:

تعنى التنمية الشاملة في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كافة السياسات والعمليات التي ينهض بها الشعب بكل فئاته، وبالذات في قاعدته الشعبية، لتحسين نوعية حياته وتأمين حقوق أفراده في الصحة والتعليم والعمل والسكن والأمن والترفيه، في ظل معايير دولية متعارف عليها كمؤشرات لبلوغ مستويات تقدم وحداثة ورقي، على الصعيدين المادي والمعنوي لحياة كريمة تليق بالبشر في بداية هذه الألفية الثالثة.

ولن تتحقق هذه التنمية إلا بفعل إنساني عام يمتلك قدرا كبيرا من المعرفة العلمية والمهارات الوظيفية والقيم الإيجابية التي تتطلبها قطاعات الإنتاج والخدمات في مجتمع تحكمه وتخدمه سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية ومدنية متعاونة لتحقيق أهداف التنمية.

ومن ثم فان هناك شرطين أساسيين – من بين جملة شروط أخرى – ضروريين لتحقيق التنمية الشاملة، يتمثلان في ديمقراطية التعليم، وتفعيل المشاركة المجتمعية... وهذا ما نتناوله بإيجاز.

أ ـ في ديمقراطية التعليم والتنمية الشاملة :

عرفت ديمقراطية التعليم تقدما ملحوظا ابتداء من عقود النصف الثاني من القرن العشرين، فاختفى التمايز في التعليم بين مختلف فئات المجتمع وأصبح الحق في التعليم يوازي الحق في الحياة، وأصبحت إلزامية التعليم في مستواه الأول تفرض المساواة لكل أبناء المجتمع دون ما تمييز يقوم على الجنس أو اللون أو الدين أو الطبقة، ثم طال أجل هذا الإلزام حتى أصبحت الثانوية العامة في كثير من الدول المتقدمة تمثل الحد الأدنى للثقافة وللمواطنة لكل إنسان، ومن ثم عرفت الأفواج الشعبية طريقها إلى الجامعات التي ظلت قديما جامعات أكاديمية للصفوة. وأصبح التعليم في مجتمع ديمقراطي مفتوح مصعدا للحراك الاجتماعي القائم على الكفاية أو الامتياز الفردي.

ومع ذلك فقد ارتبطت بديمقراطية التعليم هذه سلبيات كثيرة أنقصت من قيمتها وقللت من امتيازاتها، مما أثر في عوائدها التنموية سواء للفرد أو للمجتمع، نتيجة لقصور الإمكانات المالية والفنية والبشرية التي تجعل التعليم الإلزامي حقا مكفولا لكل طفل، وعدم توافر مدارس بكفاية عددية تستجيب للطلب المتزايد على التعليم، وعدم وصول التعليم إلى المناطق النائية والريفية، إضافة إلى ظاهرتي الرسوب والتسرب من المدارس التي غالبا ما تتم في أوساط الفئات الاجتماعية الدنيا.

ويضاف إلى نقص الكفاية العددية تدني الكفاية النوعية للتعليم، وخاصة من حيث عدم ملاءمة التعليم لتنوع الميول واختلاف القدرات، وانقطاع صلته بالحياة العملية أو بالقدرات العقلية العليا، وغياب التفاعل الصفي الديمقراطي، وتقليدية أساليب التدريس والتقويم، وعدم توافر الأنشطة المدرسية التي تنمي جماع شخصية المتعلم.

ومن هنا نعتقد أن التعليم عن بعد من شأنه أن يعمل على إذابة النسبة الكبيرة من أعداد الطلبة المتسربين أو المتوقفين عن الدراسة لأسباب قهرية، كما أنه يؤدي إلى تعزيز جميع الأفكار المتعلقة بالتطوير المهني أو التربوي وإعادة التأهيل ونحوها، هذا إلى جانب توسيع دائرة الدراسات الجامعية والعليا، ومعالجة كافة العوائق المجتمعية التي تحول بين الدارسين وبين الدراسة، وحل كثير من المسائل العلمية في تحسين مادة التعليم وطريقة تقديمها وزيادة فوائدها، فضلا عما يمكن أن يحققه التعليم عن بعد من توفير الكفايات البشرية اللازمة لسوق العمل، وهو الأمر الذي يساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم.

فالتعليم عن بعد يمثل تجديدا تربويا ملحا لكثير من أنظمة التعليم ليس فقط بالنسبة إلى البلدان العربية بل إلى جميع الدول النامية بشكل خاص. على الرغم من أن مفهوم التعليم عن بعد ما زال مفهوما جديدا في بعض الدول إلا انه يكمل نظام التعليم التقليدي، ويدعمه، ولا يحل محله ولا يستبدله، ولكنه يتكامل معه، وبالتالي أصبح ينظر إلى التعليم عن بعد كأحد الخيارات البديلة للأنظمة التعليمية التي باتت لا تتمشى مع التطورات والمستجدات التربوية. وإن لجوء الدول المتقدمة إلى الأخذ بالتعليم عن بعد وتحبيذه والسعي إلى نشره، والعمل على

إنجاح برامجه، يرجع إلى العديد من المبررات كان في مقدمتها التقدم التكنولوجي وما أحدثه من تغيرات في طرق التعامل مع أجهزته ومعداته، حيث لم يعد يكفي العاملين النذر اليسير من المعارف أو مكونات المهارات التي تساعدهم على مواجهة المتطلبات العامة للعمل، بل إن التخصص الدقيق والتعامل مع التقنيات أدى إلى عدم صلاحية المهارات وحلت محلها الكفايات وما يرتبط بها من معارف عقلية تفرض ضرورة الاستزادة منها عن طريق التعليم، ومن ثم كان التعليم عن بعد هو السبيل إلى ذلك.

ولا يقتصر الأمر على ما سبق، بل إن سعي الدول العربية إلى الأخذ بديموقراطية التعليم زاد من الطلب عليه بصورة أصبح من الصعب تلبية كافة الرغبات بالجودة والكم المناسبين، ومن ثم فإن السبيل أمام الدول العربية هو نشر تعليم جيد يلبي كافة الرغبات، ولا يدفع العربي إلى الانشغال عن عمله أو التضحية بعاداته وتقاليده الراسخة، ومن ثم فإن الحل يكمن في «التعليم عن بعد».. وذلك إلى جانب مبررات أخرى تدعونا إلى الأخذ بهذا النوع من التعليم، خاصة بعد أن أثبتت دراسات كثيرة صلاحيته، وأنه يأتي بنتائج تفوق التعليم وجها لوجه. وفي ضوء ذلك أصبح ينظر إلى التعليم عن بعد كأحد الخيارات البديلة للأنظمة التعليمية التي باتت لا تماشي التطورات والمستجدات التربوية، وان المؤتمرات واللقاءات وورش العمل والدورات التدريبية التي أقيمت ولا تزال تقام على المستوى الإقليمي والعربي والعالمي لتؤكد على أهمية هذا النموذج من التعليم وقدرته على مواجهة التحديات وتخطي الصعاب.

ولتحقيق ديمقراطية التعليم ينبغي أن تعمل السياسات التعليمية على مواجهة هذا النقص الكمي والكيفي من خلال :

- التوسع التدريجي في بناء المدارس وتجهيز بنيتها التحتية وتزويدها بالمرافق الضرورية والتقانات التعليمية المناسبة.
- استخدام المدرسة لأكثر من فترة دراسية يومية حتى تتسع لأكبر عدد ممكن من المتعلمين، ومع التساهل في زيادة الكثافة الفصلية، اعتقادا بأن ضرورات الكم مقدمة على ضرورات الكيف، وهو مكلف كثيراً، ويستمر طويلا، وقد لا يكون له حد أو نهاية.
- تشجيع المبادرات الأهلية في بناء المدارس العامة أو الإسهام في تجهيزها نقديا وعينيا، والترخيص بقيام مدارس حرة وخاصة للتخفيف من أزمة التعليم.
- الاهتمام بتدريب المعلمين وتحسين كفاياتهم التدريسية، مع الارتفاع بمستويات إعدادهم الأولى.
- التوسع في قيام مدارس ذات نوعية متميزة قد توصف بالتجريبية، وبالذكية، وبالمنتجة استجابة للمتغيرات العلمية والتقنية في سوق عالمية تنافسية.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال العمل على وصول جميع طالبي التعليم إليه وتوفير السبل اللازمة لتحقيق ذلك.

ب - المشاركة المجتمعية والتنمية الشاملة :

يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية تحرر إنساني والبشر هم هدف التنمية ووسيلتها، وتتضمن تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد، وذلك دون الافتئات بحقوق الأجيال التالية في تأمين ما يكفي من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى معيشي لائق، وكذلك صيانة حقهم في بيئة نظيفة. ومن ثم، فإذا كان التعليم يمثل أحد مجالات التنمية الأساسية فهذا أيضاً متطلب للتنمية. ويمكن أن نلخص أهم إسهامات التعليم في التنمية على النحو التالي :

1 - تكوين الإنسان الإيجابي الذي يشارك في شؤون مجتمعه على كافة المستويات، من الأسرة والعمل... وحتى المجتمع الإنساني، والقادر على النقد والحوار، الذي يحترم الرأي الآخر وحقوق الإنسان والتعددية.

2 - أن يكون المواطن قادرا على ممارسة أحد الأعمال بكفاية، والتفاعل الإبداعي مع المتغيرات المجتمعية والإقليمية بما في ذلك قدرته على تغيير نوع هذا العمل عدة مرات في أثناء حياته العملية.

3 - أن يحافظ المواطن على بيئته، وأن يمثل «الاطراد» منهجا حياتيا، سواء في التعامل مع البيئة أو التعامل مع المعرفة (حيث تقود المعرفة إلى مزيد من المعرفة).

4 - أن يكون المواطن قادراً على اتخاذ القرار في مستويات مختلفة، وعلى التفاعل مع منهجية العلم المعاصر، وبخاصة في إطار ما يتعلق بتكرر منهجية التعقد في مقابل منهجية الخطية والأحادية. ولعل إلقاء نظرة على ما ذكرناه في القسم السابق «بناء المجتمع المتعلم» والتعلم مدى الحياة يؤكد أهمية التعليم عن بُعد في وطننا العربي، وضرورة تكامله مع المنظومات أو (الأنساق) التعليمية الأخرى، بما في ذلك التعليم النظامي. إن تحقيق وظيفتي التعليم بما حددناها عالية، إضافة إلى ما يرتبط بهما من إطار قيمي، يتطلب التعليم المستمر مدى الحياة، حيث يلعب التعليم عن بُعد دوراً محورياً فيه.

ومن ثم نؤكد أن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل تنمية شاملة لن تتحقق إلا مع :

1. شعب متعلم بكفاية، وباحث عن المعرفة.

2. تعليم يأخذ بالمستحدثات في العلم والتقانة واقتصاد المعرفة، وينمي الكفايات عالية التأهيل في كل المجالات.

3. تعظيم دور القطاع الخاص في قطاعات الإنتاج والخدمات، وفي التعليم بصورة خاصة.

4. تشجيع المبادرات الأهلية والمجتمعات المدنية والبيئات المحلية لتنمية المناطق التي تعاني من مشكلات التخلف : الجهل والبطالة والفقر والمرض والجريمة.

5. إيلاء عناية خاصة بتعليم المرأة لتقوم بدورها كشريك فاعل في تنمية المجتمع.

باختصار فإن تحقيق هذه الشروط أو المقومات التي تهيئ للمشاركة المجتمعية أو تنهض بها في سبيل التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا في ظل تحقق ديمقراطية التعليم.

3 ـ التطورات العلمية والتقنية وثورة المعلومات :

يشهد العالم تغيرات علمية ومعرفية متسارعة أخرجت للوجود مجتمع ما بعد الحداثة، وتنحصر مشكلته الأساسية في مواجهة معرفة متفجرة في كافة المجالات العلمية والتقنية، إنتاجا ونشرا وتنظيما وتوظيفا، مما يتطلب بالتالي إحداث تنمية بشرية قادرة على إنتاج هذه المعرفة وتوزيعها واستهلاكها، ومن أهم هذه التغيرات ثورة المعلومات – أو المعلوماتية – بما تتضمنه من استخدامات الحاسوب وثورة الاتصالات، والتطورات الحديثة في مجال الجينات والتقانة الحيوية وإحلال المواد، ومجموعة العلوم الموجهة لفهم البيئة الطبيعية والتفاعل الرشيد معها، إضافة إلى علوم الفضاء. ويرتبط بذلك بصورة وثيقة التغيرات في بنية ومنهجية المعرفة، من حيث توجهها – سواء أكانت نظرية أم تطبيقية أم تقنية – نحو الدراسات عبر المعرفية، شاملة جميع مجالات المعرفة سواء الطبيعية أو الإنسانية، الأمر الذي نشأ وتدعم بظهور النظرية العامة للأنساق وعلوم التحكم والاتصال، وأساليب رياضية جديدة، من أمثلتها نظرية الكارثة، ونظرية الفوضى، وما يترتب على تلك التغيرات الناجمة عن عدم سيطرة منهجية «الوضعية المنطقية» وظهور منهجية «ما بعد الحداثة»، والتي يأتي في مقدمة سماتها التعقد.

وفي الخلاصة نقول إن هذه الثورة فرضت بالفعل وعلى نطاق واسع في جنبات العالم تغيرات عميقة على كافة عناصر الحياة، وارتفعت بقيمة الثروة المعرفية التي فاقت في أهميتها الثروة المالية والموارد الطبيعية، مما يتطلب تعليما من نوع جديد ينمي على وجه الخصوص المهارات الذهنية المبدعة والمنتجة في كل مراحل وأنواع التعليم.

إن حلول عصر المعلومات قد شهد إدخال سلسلة من الوسائل الإلكترونية الحديثة في حقل التعليم ولا سيما في التعليم عن بعد، ألغيت بموجبها حواجز الزمان والمكان، ودفعت بالتعليم إلى مناطق وأجزاء واسعة من الكرة الأرضية. فقد أصبح بالإمكان ربط الطلبة ومدرسيهم عن بعد بطريقة إلكترونية بحيث يواجه بعضهم بعضاً، ويناقشه كما هو حاصل في غرفة الصف. ويتم ذلك بأن يقوم المدرسون بإلقاء محاضراتهم في غرفة خاصة للتعليم، ومزودة بأجهزة خاصة ترسل منها الصورة والصوت بوساطة الأمواج الإلكترونية إلى مركز البث التلفزي، ومنه يجري بثها ثانية إلى القمر الصناعي الذي تشارك فيه أو تمتلكه الدولة، ومن هناك يعود مرة ثانية إلى الأرض وتلتقطه الأطباق المستقبلة والمثبتة على سطوح المعاهد العلمية والمراكز الأخرى التي تهم البلاد.

ومما لا شك فيه أن تقدماً هائلاً في تقانة المعلومات قد تحقق في البلدان المتقدمة حيث تستخدم أنواع مختلفة من الوسائط الإلكترونية الحديثة في التعليم على مستويات عدة، واستخدام الوسائط الإلكترونية المتعددة وشبكات الاتصالات ليس في حد ذاته الهدف من

التعليم عن بعد، وإنما لتحقيق غاية، وهي حل المشكلات التعليمية والوفاء باحتياجات التعلم على اعتبار أنها أدوات ووسائل، لتسهيل التعليم والتعلم عن بعد. وعليه يجب أن ينبع استخدام هذه التقانة الحديثة من تفكير سليم، وأن لا ينحاز التربويون والدارسون إلى ركبها بدون معرفة العلاقة بينها وبين التعليم والتعلم، وكذلك معرفة كيفية استخدامها على الوجه الأمثل، وإعداد البنية التحتية اللازمة لاستخدامها على اختلاف أنواعها ومستوياتها. وعليه فإننا نرى أن تخضع التقانة التي تستخدم في التعليم عن بعد للمعايير الآتية :

1 ـ أن تخدم الهدف الذي ترمي إليه العملية التربوية.

2 ـ أن تكون كفايتها عالية.

3 ـ أن تكون ملائمة وقادرة على التطوير.

4 ـ يمكن وصولها إلى أكبر عدد من الدارسين، وليس من الضروري إلى جميعهم.

5 ـ أن تكون موجودة في جميع المراكز الدراسية.

فمن الواضح أن استخدام الوسائط التعليمية الإلكترونية في نظام التعليم عن بعد تجعل التعليم بصورة عامة أكثر سهولة وفاعلية ومتعة. كما يجعل الدارسين محور العملية التعليمية، وهذا يعني أن تعمل الدول العربية على وضع السياسات والحلول المناسبة لتجاوز المعوقات التي تحد من استخدام التقانة الحديثة في التعليم عن بعد والتي من أهمها :

1 ـ إن أجهزة وبرمجيات ومصاريف تقانة المعلومات ليست رخيصة الثمن. لذلك لا تستطيع فئات كثيرة من الناس امتلاك أجهزة إلكترونية مناسبة في منازلها بسبب عجزها عن دفع التكاليف والنفقات الإضافية التي قد تتكبدها عند استخدام مثل هذه الوسائط التعليمية.

2 ـ إن إنتاج البرامج والوسائط الإلكترونية ذات تكلفة عالية حيث أنها تتطلب تصميماً معقداً يحتاج إلى وقت طويل، وجهد كبير. كما أن إعداد البرامج يتطلب منتجين ومصممين ومبرمجين للعمل سوية مع الهيئة الأكاديمية في تطوير المواد التعليمية التي تستخدم الأجهزة الإلكترونية الحديثة.

3 ـ ضرورة وجود هيئة أكاديمية مدربة تدريباً جيداً على كيفية استخدام التقانة الحديثة، وقادرة على التعليم بفاعلية من خلال التفاعل عن بعد مع الدارسين، أو مع زملائهم من المشرفين الأكاديميين.

4 ـ تدريب الدارسين عن بعد على تعلم مجموعة مهارات أساسية لاستخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة كي يستطيعوا المشاركة في العملية التعليمية.

5 ـ إن الإعداد لصفوف التعليم عن بعد بوساطة الأجهزة الإلكترونية يحتاج إلى وقت أطول بكثير من الإعداد للصفوف التقليدية. كما يجب تحضير الملحوظات بشكل مسبق وتجهيزها على لوحات قبل بدء الدرس كما هو الحال في المؤتمرات المرئية، أو التعليم بوساطة الحاسوب.

6 ـ إن الهيئة الأكاديمية المسؤولة عن الإشراف الأكاديمي على الدارسين قد تجد صعوبة

كبيرة في تغيير وقتها، ليتوافق مع أوقات الدارسين المختلفة، لا سيما عند استخدام تقانة المعلومات المتزامنة مثل المؤتمرات المسموعة، والمحادثات المباشرة، وغرف الصف الافتراضية، كما أنها قد تجد صعوبة في تنظيم أوقات مختلفة لتلبية احتياجات الدارسين من الإرشاد والتوجيه، أو الرد على استفساراتهم ورسائلهم مما قد يسبب قلقاً واسعاً من احتمال تدهور جودة النوعية في عمليات توصيل المعلومات للدارسين.

على ضوء ما سبق نستطيع القول إن استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد يتطلب إعداداً مسبقاً للبنية التحتية (بما فيها الإمكانات البشرية والمادية والفنية) وذلك من أجل استخدام فعال ومفيد لعملية التعليم والتعلم.

4 ـ تعزيز الثقافة العربية :

إن ثقافتنا نعيشها كحياة مصنوعة، وكأساليب ممارسة، تعبر عن هذه الحياة نظرياً أو عملياً، وغالباً ما يكون العيش أو التعبير العملي مجرد تقاليد موروثة أو مرعية، وترتبط بروح احتفاظية أكثر منها ابتكارية، وذلك نتيجة للتقليد أو للتشكل به كحقائق قائمة أو مفروضة دون أن نفكر فيها بطريقة علمية تحليلية ونقدية لمشروعية وجودها وحدود فاعليتها وإمكانات تعديلها أو تطويرها في إطار المعتقدات أو القيم العليا التي يجب أن نلتزم بها.

وفي هذا الإطار يمكن أن يلعب التعليم عن بعد دورا رياديا في تشكيل الثقافة العربية وتدعيمها وتعزيزها وذلك من خلال :

أ. تنمية الوعي ونشره :

إن تنمية الوعي ونشره وظيفة أولية وضرورية يجب أن تضطلع بها نظم التعليم عن بعد، فالوعي بجانبيه الذهني والخلقي بحاجة إلى نشر وتعميم للوصول إلى خلق كتلة بشرية متجانسة الفكر والثقافة، إننا بحاجة إلى وعي لتفقيه الأمة بأصولها العقائدية الهادية وتجديد خطابها الديني، ولتبديد الخرافات والأساطير الشعبية، وللتثقيف بعلية الأحداث ومنطقها، وتشابكها، ولمقاومة القيم السلبية المتهرئة، وللتحذير من مؤثرات المسخ أو التشويه الثقافي، ومخاطر النقل الآلي أو التقليد الأعمى في جوانب حياتنا الفكرية والعملية.

وليس هناك أقدر من فعاليات البرامج الدراسية للتعليم عن بعد للوصول إلى كافة الفئات والبيئات للقيام بهذه المهمة الحيوية في رفع الوعي الثقافي ونشره.

ب. تعزيز اللغة العربية وتطوير أساليب تعليمها :

اللغة كظاهرة اجتماعية تحيا وتنمو وتتطور بفعل الثقافة والتعليم، وفي العصر الحالي بات من اليسير نشر وتعزيز اللغة العربية، بفضل فعالياته التقنية التي تصل بمواد التعليم والثقافة إلى الدارسين في كل مكان في المعمورة، فقد يسرت التقانات الحديثة الفرص لنشر العربية كلغة خطاب أدبي وعلمي وديني، ويستطيع التعليم عن بعد أن يفرضها لغة تعلم وتعليم، لغة ثقافة وحضارة.

لذا ينبغي أن تكون اللغة التي يتخذها التعليم عن بعد خارج وفوق أي لهجة محلية، يجب أن تكون لغة ميسرة متميزة في أبنيتها وأساليبها ومعانيها، وهذا يتطلب اختصاصيين أكفياء في علوم اللغة لمراجعة مقررات التعليم وعرضها حتى تكون صحيحة لغويا وسليمة نحويا، وباختصار يجب أن تكون لغة التعليم هي اللغة العامة التي تتحدد فيها المفاهيم ومعاني الكلمات، ويسود فيها المنطق العلمي، والوضوح الفكري، والبرهان الفلسفي.. وبانتشار هذه اللغة مع انتشار وتنوع برامج التعليم عن بعد تستطيع العربية أن تشكل من جديد عقلية الجيل الناشئ، وتصبح كما كانت اللسان الجامع لكل العرب في كل مكان.

ج. الثقافة وتأصيلها :

ولتأصيل الثقافة العربية يجب أن تتنوع برامج التعليم عن بعد لتقدم لنا ثقافة متوازنة ومتكاملة في كل جوانبها وأنساقها بشكل يؤصل روحها العربية ويبرز خصوصيتها العصرية ويوظف فاعليتها التربوية في تشكيل شخصية عربية مثقفة من هذا الطراز الشامل والجامع.

وبما أن مهمة تعزيز الثقافة العربية وتأصيلها، تعد مهمة استراتيجية طويلة الأمد فإنه بالإمكان الشروع في تطبيق إجراءات عملية بشكل تدريجي بغية تحقيق الهدف المنال. إن أول مهمة تطرح نفسها من أجل تعزيز الثقافة العربية وتشكل القاعدة الأساسية لتحديثها، تتمثل في :

- تعميم التعليم على أوسع نطاق، ومحاربة الأمية بمختلف أشكالها.
- تحديث أساليب التعليم ومناهجه ومحتوياته.
- تطوير الوعي الديني وتجديده لفهم معطيات العصر.
- التمييز بين التفاعل الثقافي الضروري، وما يسمى بالغزو الثقافي.
- إدراك الآخر إدراكا موضوعيا من خلال التمييز بين الهيمنة والسيطرة والإلحاق، واستعمال الثقافات والحضارات الأخرى، وبين المعرفة العلمية والتطور والتقدم الذي لا جدال فيه.
- الاعتراف بأن الفصل بين العلوم التقنية وثقافتها هو فصل تعسفي مبني على أحكام قبلية، وبأنه من الضروري التعرف على مستجدات الثورات المعرفية في الغرب لا فقط في مجال التقانات بل أيضا في مجال الإنسانيات والفلسفة.

وأخيرا فإنه من الضروري تحديث الثقافة العربية وتحويلها من ثقافة تراثية بيانية إلى ثقافة عصرية حديثة وعقلانية أي إلى ثقافة تصبح رافدا أساسيا لصيرورة التحديث العربية ومنارا للحرية والعقل انطلاقا من أن التحديث هو الخيار الوحيد لمواكبة روح العصر، ولا شك أن التعليم عن بعد بحكم ما يتمتع به من مزايا كالتنوع والانتشار، والقدرة على الوصول إلى مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، سوف يؤدي الدور المأمول نحو تعزيز الثقافة والعربية وتحديثها.

5 ـ إشكاليات التعليم في البلاد العربية :

على الرغم من التأكيدات المدعومة بمؤشرات كمية، والتي يسوقها بعض المشتغلين بقضايا التعليم العربي للتدليل على عافية هذا التعليم وفاعلية عوائده في التنمية العربية، إلا أن المدقق في مجمل مسيرة التعليم في المنطقة العربية، يلاحظ أنه على الرغم من العديد من النجاحات التي أحرزها هذا التعليم وعظم إسهاماته التنموية، إلا أنه مازال يحتاج إلى مراجعة منهجية وفحص مستمر تمكيناً له من تحسين فعالياته وتحقيق أهدافه.

ومع الادعاء الكامل بصعوبة تقديم قائمة كاملة ومجدولة لمفردات التعليم العربي إلا أننا نشير في هذا السياق إلى ملامح أساسية مشتركة لهذه الإشكاليات التي تعوق قيام نظم تعليمية عصرية ترتفع إلى مستوى الآمال والتحديات. وفي مقدمة هذه الإشكاليات :

أ. التلكؤ في تكوين رأس المال البشرى العربي :

ويتبدى ذلك في جانبين :

- **تجذر الأمية وتواضع معدلات القرائية :**

على الرغم من الجهود التي بذلت للقضاء على الأمية في البلاد العربية إلا أن معدلات الأمية في مجمل البلاد العربية لا تزال أعلى من المتوسط العالمي، كما تستشري هذه الأمية بين الفئات الاجتماعية الأضعف وفي المناطق الأكثر تخلفا في الدول العربية.

ونجد بشكل كمي أنه على الرغم من تدني معدلات الأمية في مجموع الدول العربية من 73٪ من مجموع السكان العرب الذين يبلغون من العمر 15 سنة، وذلك عام 1970 لتصل إلى 63.8٪ من مجموع السكان عام 1997 إلا أن الأعداد المطلقة في تزايد مستمر، حيث كان عدد الأميين عام 1970 قرابة 50 مليون أمي/ أصبحوا في عام 1997 قرابة 66 مليون أمي، أغلبهم من الإناث بعدد 42.2 مليون بنسمة (63.8٪ عام 1997). وتؤكد التقارير على أن البلاد العربية لم تحقق هدفها في تخفيض نسبة الأمية بها بمعدل 50٪ خلال عقد التسعينات، وأن أمامها حوالي 39 سنة للقضاء على الأمية إذا استمرت بنفس المعدلات الحالية... هذا علاوة على تردي نوعية الجهود المبذولة في محو الأمية والتي تعود إلى عزوف المستهدفين عن المشاركة فيها.

وإذا أضفنا قرابة 12 مليون طفل عربي ممن هم في سن التمدرس ولم يجدوا مقعداً لهم في المدرسة، بالإضافة إلى الأطفال المتسربين من التعليم والمطرودين منه، ومن ارتدوا إلى الأمية بعد أن محيت أميتهم الأولية، لوجدنا أن إجمالي الأميين يقاربون المائة مليون نسمة أي ما يقرب من 40٪ من إجمالي السكان العرب. وهي نسبة مخيفة فضلا عن الأمية الثقافية والحضارية تلك التي تجعل عدداً واسعاً من المواطنين العرب عجزا أمام الخطاب التكنولوجي العالمي ومتفرجين أساسيين على الذوبان السلبي لهويتهم الثقافية في طوفان

العولمة المتوحشة، ومجبرين على تعاطي كل ما تمليه عليهم قنوات الإعلام الغربي من أوامر وقيم تجعلهم باستمرار في حالة انبهار.

- **انخفاض سنوات التمدرس للإنسان العربي :**

يعتبر متوسط سنوات التعليم للفرد البالغ مؤشرا تنمويا هاما للكشف عن رصيد رأس المال البشرى وتدل الإحصائيات على أن هذا المتوسط منخفض للغاية بالنسبة إلى الإنسان العربي يتراوح ما بين 2–5 سنوات، مقارنة بعدد من دول العالم النامي والمتقدم على السواء حيث تصل إلى ما بين 7–11 سنة.

وإذا أضفنا إلى ذلك هامشية الجهود المبذولة لمحو الأمية العربية وضعف البرامج المقدمة للمواطنين العرب لاكتشفنا حجم المأساة التي تواجهنا ونحن في مطلع الألفية الثالثة.

ب. طبيعة محتوى التعليم العربي :

ما زال التعليم العربي غير قادر على ملاحقة المعارف التي تتسابق إلى حد لا مثيل له، بل إنه عاجز أيضا عن الانفتاح عليها والاتصال بمصادرها، أو الاختيار والانتقاء لأنسبها لمجتمعنا العربي وأكثرها فاعلية في تطوير حياتنا.

فمحتوى تعليمنا لا يعبر إلا عن مفارقة يائسة عند التعامل مع المعلوماتية، ومجتمع اليوم الذي يرتكز عليها وينطلق منها، فهذا المحتوى في أحسن حالاته تاريخ للعلوم أكثر منه تبصراً بالأطراف العليا من العلوم وتقانة العصر أو تطبيق لها، وهو في الوقت نفسه يدعم ثقافة الحافظة على حساب التفكير الناقد، والتفكير المبدع، وإن وجد في مدارسنا العلم الحديث فإنه يعرض في شكل معارف بعيدة عن الخبرات العلمية الحقيقية، كما أنه يفتقر إلى التوجيه الاجتماعي، الذي يضمن استخدامه في خدمة قضايانا.

كما أن مناهج التعليم تقوم في أكثر الأحوال على التلقين الذي يلغي العقل ويحد من فرص الإبداع والتفكير الناقد، ويعزل المتعلم عن الإطار الكلي لواقعه ويعوق قدراته على المشاركة في التنمية. فالمناهج الحالية تتجاهل عقلية المتعلم وتقتل ملكات التحليل والنقد لديه من خلال أساليب التلقين وفرض سيادة ثقافة الصمت، التي تعطل الطاقات الإبداعية وتخلق بدلاً منها الإرادة المتلقية لدى المتعلم، وتفصله عن بيئته وتجزئ المعرفة وتفصلها عن الحياة العملية، بشكل يقود إلى اغتراب المتعلم عن ذاته ومجتمعه وعالمه.

ج. تنمية البطالة :

مع التأكيد على أن النظم التعليمية ليست بمفردها المسؤولة عن إحداث البطالة بكافة أشكالها، فإن المقصود هنا هو أن مسؤولية هذه النظم تقع في كونها نظما جامدة فكرا وبنية، مما يجعلها لا تستجيب بسهولة لمتغيرات أسواق العمل المتلاحقة، فهي لا توفر لطلابها معارف ومهارات فعالة تساعدهم على مواجهة البطالة بحيث لا توجد لديها – بصفة عامة،

برامج للتدريب التحويلي ولإعادة التأهيل، كما أنها لا تقدم لهم برامج إرشادية توجيهية حقيقية عن أسواق العمل، إضافة إلى أن الشهادات التي تمنحها غير معبرة عن حقيقة إمكانات الخريجين ومعدلات أدائهم، فبينما سوق العمل المتغير يحتاج إلى من يمتلك مهارات الأداء الجيد نجد أن غرض الشهادات قائم على من يعرف أكثر والهوة بينهما كبيرة.

هذا إلى جانب تعاظم "الهدر التربوي" فالأنظمة التعليمية العربية عموماً، تقع ضمن طائفة الدول التي ترتفع فيها معدلات الرسوب والانقطاع في صفوف التلاميذ، وخاصة الإناث منهم وبصفة أخص في المناطق القروية والتجمعات السكنية النائية والفقيرة. مما يؤثر في كفايتها الداخلية ويضعف من عوائدها مقارنة مع ارتفاع كلفتها على الرغم من تفاوت هذه الظاهرة بين قطر وآخر، كما أن معدلات البقاء في المدرسة تظهر نوعا من الاختلاف بين قطر وآخر أيضا واللافت للنظر أن هذا الهدر، وخاصة التسرب، يمثل ظاهرة مؤسسية حيث تبدأ بنسبة ضعيفة في الصفوف الأولى من مراحل التعليم ثم تأخذ في التزايد بتوالي الصفوف والمراحل حتى تصل إلى أقصى ارتفاع لها في نهاية المرحلة، وهذا يعنى أن التسرب يحصل إما بتراكم التكرارات والتي كثيراً ما تؤدي إلى الانقطاع (أو الطرد) أو بسبب ضعف القدرة الاستيعابية للبيئات التعليمية العليا، الأمر الذي يؤكد من جديد ضرورة دعم هذه البيئات النظامية ببيئات تعليمية موازية تتخذ أشكالاً مختلفة، أكثر مرونة وأقل كلفة.

والأمر الأكثر صعوبة هو أننا نجد أن هناك عدم رضا عام عن نوعية المخرجات التعليمية، وشواهد على تردي نوعية هذه المخرجات، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات خطط التنمية الوطنية، الأمر الذي يرتفع بمعدلات البطالة السافرة والمستترة بين الخريجين. فالنظم التعليمية عاجزة عن تقديم مهارات فاعلة لطلابها وفشلت في نشر تشكيلة القيم التي تخدم العمل المنتج، ومن هنا فإن المردود من هذا التعليم محدود ولا يخدم احتياجات التنمية، بل يشكل قيداً لها، ويبدد مواردها الأساسية، ولعل إعادة استخدام أساليب وصيغ تعليمية جديدة وفعالة مثل استخدام التعليم عن بُعد يسهم في اختزال هذه المفارقة في البطالة عن طريق الارتفاع بمستوى الخريجين وتقليل نسب الهدر الكمي والكيفي فيها.

د. ديمقراطية التعليم:

من الناحية الكمية مازال التعليم العربي عاجزاً عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق والفئات الاجتماعية، وبين الإنسان الذكر والأنثى، فما زالت الأرياف والمناطق النائية والبوادي محرومة من الكثير من الخدمات التعليمية لحساب الحضر والعواصم، كما أن الفرص التعليمية المتاحة أمام أبناء القادرين أكبر بكثير من تلك المتاحة أمام أبناء الفقراء والمهمشين.

هـ. الفجوة بين التعليم والتقانات الجديدة في الإعلام والاتصال:

في الوقت الذي يتعمق فيه الوعي بأهمية توثيق العلاقة بين المؤسسة التعليمية وتقانات الإعلام والاتصال في العالم، باعتبار أن الأخيرة تسهم في خلق وتنمية ظروف ملائمة لتعميم

التعليم والارتقاء بجودته، إلا أن هذا الوعي ما زال بعيدا عن الواقع التربوي العربي، بحكم عوامل كثيرة لعل في مقدمتها تجذر قناعات موروثة لدى العديد من المربين تصر على اعتبار الشكل التقليدي للمدرسة الذي يقوم على العلاقة المباشرة بين المعلم والمتعلم هي الأفعل والأفضل، هذا إلى جانب نقص التمويل الكامل للحصول على التقنيات الحديثة، وعدم التدرب عليها، ونقص البيئة الأساسية اللازمة لاستخدامها، ففي الوقت الذي انتشر فيه استخدام هذه التقانات في المؤسسة المدرسية في العالم بأكمله، نجد أن استخدامها في المنطقة العربية محدود للغاية.

والمؤشرات الآتية توضح مدى تغلغل المعلومات والاتصالات في الدول العربية مقارنة بمناطق العالم المختلفة :

المنطقة	البريد الالكتروني لكل 1000 شخص	أجهزة الحاسب الشخصي لكل 10.000 شخص		خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 شخص	
	1998/97	1998/97	1995	1998	1980
العالم	59	550	-	136	73
الدول النامية	4.7	113	-	51	12
الدول الصناعية	240	1989	1559	448	259
الدول العربية	0.6	111	74	69	20
أسيا	9.6	289	198	107	35
أمريكا الشمالية	721	3930	3144	642	414
أوروبا	72	1171	861	367	181
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5	295	174	118	39

وبصورة عامة يمكن القول بان الأنظمة التربوية في جميع الدول العربية متشابه إلى حد كبير ويضيف البعض أن السمات العامة للتربية العربية تتلخص بما يلي :

1. اقتصار الجهود التربوية أو توجيه معظمها نحو التربية النظامية المؤسساتية، وإهمال برامج التربية غير النظامية وعائدها الإنمائي.
2. أحادية التوجه الكمي أو اتباع استراتيجية النمو الكمي للتعليم على حساب نوعيته.
3. اقتصار التعليم على العمل المدرسي المعزول عن حياة المجتمع وواقعه.
4. اتباع مناهج رسمية ومركزية جادة، مع التركيز على استخدام الكتب المقررة نفسها في جميع المدارس، وعدم توفير المرونة للمعلم في اختيار ما هو ملائم لقدرات الطلبة واحتياجاتهم واهتماماتهم.
5. تعاني التربية من إشكالية إعادة إنتاج عناصر الأزمة التي يعاني منها الفكر العربي والثقافة العربية بسبب الافتقار إلى الفلسفة التربوية، وضعف التحصيل الدراسي لدى الطلبة.

6. تركز معظم الأنظمة التربوية في الوطن العربي على تعليم الطلبة النظام والطاعة المطلقة، ثم القراءة والكتابة عن طريق التعليم، وتعليم الطلبة ضرورة المحافظة على قيم ومعايير المجتمع التي من شأنها ترسيخ الوضع القائم.
7. تقوم فلسفة التربية في معظم البلاد العربية على أساس أن التعليم يجب أن يخدم التنمية، بمعنى أن يكون هناك ربط بين مخرجات التعليم وسد حاجات المجتمع من الموارد البشرية، ولذلك يصبح هدف التعليم الأساسي هو توفير الكوادر للقيام بالوظائف والمهن التي يحتاجها المجتمع. وبالتالي فإن ذلك ينعكس على إهمال التربية لقضية الربط بين التعليم والثقافة والمعرفة والفكر ومتطلبات عملية التغيير الاجتماعي.
8. ما زالت التربية العربية بعيدة عن الوظائف الأساسية للتربية وهي الإسهام في التغيير والتجديد النوعي، ونشر قيم الديمقراطية والعدالة والحرية والمساواة والتفكير المستقل وحرية الرأي والتغيير، إذ أن التربية العربية تسعى إلى التركيز على الطاعة المطلقة، والمحافظة على ما هو قائم مع قليل من التغيير.

وهذه الصورة تشير إلى وجود مؤشرين على الإخفاق التعليمي في الوطن العربي، مؤشر كمي وآخر نوعي. يتصل المؤشر الكمي بالعجز عن تحويل التعليم في المجتمعات العربية المعاصرة إلى حق عام، وقصوره عن شمول كافة الفئات الاجتماعية الشابة والناشئة، وانحصاره في مجال اجتماعي محدود، أما المؤشر النوعي فيتعلق بفقر محتوى برنامج التكوين التعليمي وقصوره عن الإجابة عن الحاجات المعرفية والعلمية. والناجم من ذلك تخريج أفواج متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لا تستفيد من طاقاتهم المتواصلة مؤسسات الإنتاج المادي والرمـزي.

6 ـ التـعـلـيـم مـدى الحـيـاة :

أظهر التغيير السريع في التقانة و التقدم الاقتصادي الكبير الأهمية القصوى للتعلم مدى الحياة (أو التعلم المستمر) الذي يتيح مرونة شديدة للعاملين للتكيف مع المتطلبات الجديدة ولزيادة قدرتهم على تعلم مهارات جديدة، وأثبت التراكم الهائل في المعرفة أن الشخص المتعلم تقل الجدوى منه ما لم يطور من معارفه. وأنه لا يمكن اعتبار التعلم مدى الحياة فرعاً تقليدياً من فروع التعليم، حيث أنه يتطلب ديناميكية مختلفة كما يشهد بذلك الفشل في تعليم الكبار الحادث في دول عديدة. وفيما يلي بعض ملامح فلسفة التعلم مدى الحياة :

1) لم يعد التعليم الأساسي (التقليدي) يؤهل لحياه مهنية مستمرة بل الأصح أنه يجب أن يؤهل لنظام تعليمي مستمر مدى الحياة.
2) لم يعد من المقبول أن يكون التعلم بصفة عامة أسيراً لزمان أو مكان بالتحديد بل يجب تحريره.
3) يجب أن يخضع التعليم مدى الحياة لنظام مرن خال من عوائق الزمان والمكان لا يتم تحديده مسبقاً بل يطور نفسه طبقاً للاحتياجات والظروف.

وعلى هذا يمثل التعليم من وجهة نظرنا السبيل الأساسي لتغيير كافة جوانب الحياة في المجتمع العربي، بما في ذلك سلوك البشر. ويرتبط ذلك برؤية معينة للتعليم وأبعاده، تؤدى إلى سعي المجتمع وأفراده إلى بناء «المجتمع المتعلم» وهو مجتمع نام ومفتوح ثقافيا ومعرفيا لكل أفراده في كل مكان ومع كل عمر، دون التوقف عند حدود «النمو الاقتصادي» أو «الاستثمار» أو حتى «الأمن القومي» من جانب المجتمع، أو عند حدود «الشهادة» أو «الوظيفة» أو حتى النمو المهني من جانب الأفراد... فالتعلم وفقاً لتصورنا هو الحياة بكل أبعادها وهو المستقبل.

ونعني بالتعليم في السياق الحالي عمليات التعليم والتعلم، التي يتعرض لهما الفرد منذ مولده حتى نهاية حياته، ومن ثم يتضمن نسق التعليم جميع صور التعليم والتعلم ومراحلها، بدءاً من التنشئة في الأسرة– ودور الحضانة، والتعليم النظامي، إلى التعليم غير النظامي شاملا التدريب والصور المختلفة لتعليم الكبار، وأساليب التعلم الذاتي المختلفة، وحتى التعليم اللانظامي (أو العرضي) والذي ينشأ من الاحتكاك بالآخرين ووسائل الإعلام... وغيرها.

وإننا إذ نرى أن الوظيفتين الأساسيتين للتعليم هما : تحرير الإنسان، وتعظيم إسهاماته في التنمية المطردة، فإن تحرير الإنسان يرتبط بتمكينه من الوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة، والتفاعل معها ونقدها، وتوظيفها في حل المشكلات الآنية والمستقبلية، وبما يؤدي إلى زيادة الوعي المعرفي والاجتماعي والإنساني، ويمكن النظر أيضاً إلى التنمية على أنها عملية تحرر إنساني، والبشر هم هدف التنمية ووسيلتها، وتتضمن تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد.

إن «بناء المجتمع المتعلم» والتعلم مدى الحياة يؤكد أهمية التعليم عن بُعد في وطننا العربي، وضرورة تكامله مع المنظومات أو (الأنساق) التعليمية الأخرى، بما في ذلك التعليم النظامي. إن تحقيق وظيفتي التعليم بما حددناها عاليه، إضافة إلى ما يرتبط بهما من إطار قيمي، يتطلب التعليم المستمر مدى الحياة، حيث يلعب التعليم عن بُعد دوراً محورياً فيه.

ولكي نضمن لنظام التعليم المستمر حدا أدنى من النجاح يجب توخي المبادئ التالية :

1) يجب أن يحظى الكبار أولا بحد أدنى من التعليم الأساسي يؤهلهم للتعلم المستمر.

2) يجب أن تقدم المعاهد و الجامعات المنوط بها التعليم المستمر تدريباً للدارس في مهارات التعلم ذاتها بما في ذلك القدرة على البحث، و تعريف المشاكل، و تطبيق المعرفة لحل المشاكل... الخ.

3) يجب أن يدرب الدارسون على التعامل مع التقانة الحديثة وأن يصبح هذا التدريب جزءا من التعليم في مختلف مراحله وأنواعه.

7 ـ الاستثمار البشري :

في إطار مفهوم الاستثمار البشري زاد الاقتناع النظري بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العمليات التنموية واعتبارها رأس مال مستثمر، وأن التعليم هو المسؤول عن تنميتها، في ظل عوامل مساندة كالصحة والتغذية، لذا، فقد بات ينظر إلى التعليم على أنه أكثر من مجرد نشاط استهلاكي، بل باعتباره وسيلة للحصول على مخزون إنتاجي يضم موارد بشرية ويوفر لها خدمات مستقبلية ترتقي بقدرتهما على العمل المنتج والمربح. كما أصبح الاستثمار البشرى عملية تراكمية إنمائية يصنعها التعليم.. كأي تعليم يقود إلى مزيد من التعليم أو ييسره، وأن هذا الناتج يسمح بانتقاله من جيل إلى جيل فتتضاعف مزاياه وعوائده، وإن كان ذلك كله يخضع للقيود التي يفرضها البناء الاجتماعي والاقتصادي. كما أن «التدريب» يضاعف آثار التعليم تدريجياً ويتم استيعابها في النهاية في نظام التعليم الرسمي.

تأسيساً على ذلك، أصبحت الأموال التي تنفق على التعليم استثمارا مجزيا له عوائده التي تفوق أية عوائد للأموال المستثمرة في أية قطاعات أخرى. فالتعليم يؤدي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، وخلق قاعدة لاستمرار النمو، وفي إثارة الرغبة في التقدم، وتهيئة أذهان الأفراد لتقبل التغير والاستعداد له وطلبه بطريقة فعالة. هذا بالإضافة إلى دور التعليم في إعداد الأفراد لممارسة أعمالهم والإسهام في النشاط الاقتصادي، وفي تدريب القوى العاملة بحيث تؤثر في التنمية الاقتصادية ودور البحوث في التقدم.

وفي هذا السياق أصبح الاستثمار البشرى بمثابة الإطار النظري المسؤول عن التبني الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية، وهو الإطار الذي أصبح التعليم بمقتضاه العامل الحاسم للتنمية الاقتصادية السريعة للأمم.

وقد أدى التطور الحديث إلى «ميلاد ثان» للاستثمار البشرى، حيث تبدل فهمه من مجرد كونه رأس مال بشرى، ليصبح عملية تنمية متكاملة تأخذ في اعتبارها الإنسان كغاية في ظل علاقته المستمرة ببيئته ومستقبله، فيما أطلق عليه «التنمية البشرية المستدامة». هذه التنمية أصبحت تستهدف توسيع قدرات البشر وطريقة عملهم الآن وفي المستقبل، بغية توسيع خياراتهم وحرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتفجير طاقات الإبداع لديهم، والحفاظ على كافة حقوقهم كبشر.

واللافت أن هذا التبدل الجذري في مفهوم التنمية لم يقلل من مكانة التعليم والمعرفة بل زاد من مكانتها في صنع تنمية بشرية فاعلة في عصر العولمة.

الفصل الثاني

التعلم عن بعد كنظام تجديدي

1 ـ مفهوم التعليم عن بعد :

التعليم عن بعد هو نظام تعليمي يقوم على فكرة إيصال المادة التعليمية إلى الطالب عبر وسائط اتصالات تقنية مختلفة حيث يكون المتعلم بعيداً ومنفصلاً عن المعلم. أي إن التعليم عن بعد هو الطريقة التي يكون فيه المتعلم بعيداً أو منفصلاً عن المعلم ويتلقى خلالها المادة التعليمية مقروءة أو مبثوثة أو إلكترونية عبر وسائل اتصال مختلفة.

2 ـ فلسفة التعليم عن بعد وأهدافه :

أ ـ فلسفة التعليم عن بعد :

لقد غير نظام التعليم عن بعد من شكل منظومة التعليم على مستوى العالم وطرح مفاهيم جديدة أبرزت أهمية المعرفة والثقافة، أيضاً لعب دوراً أساسياً في عملية تنمية الموارد البشرية – التي تنتج المعرفة وتوظفها – وأسهم في تحقيق التنمية التعليمية لمواجهة المتغيرات التي أحدثها التطور الهائل في مجال تقانة المعلومات. ولأن تحقيق التنمية الاجتماعية على المستويين المحلي والعربي، دائماً مرهون بسرعة الوصول إلى مصادر المعرفة، لهذا يتعاظم الدور الخطير الذي يلعبه نظام التعليم عن بعد وتدعمه شبكات الحاسبات العالمية مثل شبكة إنترنت، والاعتماد على التعليم عن بعد جاء بعد أن حقق هذا النوع من التعليم نتائج إيجابية على المستوى العالمي وظهر أثره الإيجابي في دعم ورفع كفاية العملية التعليمية وتحقيق مبدإ التعليم المستمر ومدى الحياة.

واعتماد التعليم عن بعد كأداة دعم للنظام التعليمي الحالي يرتبط بإجراء حركة إصلاح جذري ومحاولة توفير مناخ تعليمي موات، حيث الإبداع والابتكار مطلب أساسي لتحقيق التقدم واكتساب المعرفة، إن الأنماط الجديدة التي تطرحها تقانة التعليم عن بعد والتي تدعم عملية تطوير التعليم تتسم بالإيقاع المتطور السريع والمتسارع مقارنة بالإيقاع البطيء الذي تتسم به عمليات التجديد التعليمي، وعليه فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى التحرك إلى الأمام ووضع أساسيات التنفيذ والتطبيق وتطوير سبل التعاون والتنسيق على كافة القطاعات لتنمية البنيات والهياكل الأساسية للمعلوماتية في الوطن العربي من خلال شبكات الاتصال السريعة وتوفير الخدمات المعلوماتية والتعليمية لدعم نظم التعليم وتنمية الموارد البشرية التي تدعم هذا التوجه حتى تسهم في جهود الدول الإنمائية على كافة المستويات مما يؤدي إلى تنشئة

جيل جديد على درجة من الوعي والقدرة على تغيير واقع المجتمع والتصدي لسلبياته ودفع معدلات التنمية القومية من أجل حياة أفضل ونحن نخطو إلى القرن الحادي والعشرين.

إن تعليم الغد لن يكون هدفه هو تحصيل المعرفة، لأن المعرفة في حد ذاتها لم تعد هدفاً بل الأهم من تحصيلها هو الوصول إلى مصادرها وتوظيفها في حل مشاكل المجتمع ورفع قدرات أفراده العلمية والعملية. أن الاستثمار في مجال التعليم أصبح هو أكثر الاستثمارات عائداً بعد أن تبوأت «صناعة البشر» قمة الهرم بصفتها أهم صناعات عصر المعلومات على الإطلاق، إن الدعوة لاعتماد أسلوب التعليم عن بعد كأحد الآليات الهامة في دعم العملية التعليمية، تتطلب خلق مناخ تعليمي مناسب يسعى لاستغلال الإمكانيات الحديثة لأسلوب التعليم عن بعد، وتقانة الوسائط المتعددة والمعامل الافتراضية، والمكتبات الرقمية لتحسين المتغيرات المستقبلية لمنظومة التعليم ورسم صورة واضحة لها لكي نصنع بشراً قادراً على مواكبة العصر، ولتحقيق التنمية التعليمية.

وفلسفة التعليم عن بعُد تقوم على أساس تقديم فرص التعليم والتدريب لكل من يريد، في الوقت الذي يريد، والمكان الذي يريد، دون التقيد بالطرق والوسائل التقليدية المستخدمة في العملية التعليمية العادية. وعلى ذلك فانه يمكن بلورة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الفلسفة التربوية للتعليم عن بعُد في النقاط التالية :

1. إتاحة الفرص التعليمية المتاحة لكل الراغبين والقادرين على ذلك دون حدود نهائية يقف عندها التعليم أو التعلم، وتذليل العقبات الزمانية والمكانية والعملية التي تعوق عملية التعلم.
2. المرونة في التعامل بين أطراف العملية التعليمية لتخطي الحواجز والمشكلات التي قد تنشأ بفعل النظام أو بفعل القائمين عليه.
3. تنظيم موضوعات المنهج، وأساليب التقويم حسب قدرات المتعلمين وظروفهم واحتياجاتهم.
4. استقلالية المتعلمين وحريتهم في اختيار الوسائط التعليمية وأنظمة التوصيل بصورة فردية حسب ظروفهم العملية وأماكن تواجدهم.
5. تصميم البرامج الدراسية بصورة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للدارسين في مجالات عملهم المختلفة، واعتماد الدرجات العلمية التي تمنح لهم بعد معادلتها بالدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية العادية.
6. تلبية حاجات بعض الشرائح الاجتماعية ذات الظروف الخاصة من خلال تقديم برامج التعليم والتدريب التي تساعدهم على الاندماج الاجتماعي والثقافي في المجتمع الذي يعيشون فيه.
7. الإسهام في تحسين نظم التعليم التقليدية في مجالات البرامج الدراسية الأساسية والتكميلية والإضافية، وفي مجالات صيغ التعليم وأساليبه التدريسية، وفي مجالات التنمية المهنية للمعلمين في كافة مواقع العمل البيئية ومستوياته الدراسية.

8. تأكيد الهوية الحضارية للأمة ومواجهة العولمة، وذلك من خلال تقديم النموذج الحضاري الإسلامي المستنير بصورة عملية في برامج التعليم عن بعُد.

ب ـ أهداف التعليم عن بعد :

يسعى التعليم عن بعد إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. تقديم الخدمات التعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم في كافة مراحل التعليم، من خلال العمل على تجاوز المعوقات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعاقت تعلم الكثيرين الذين ما زال لديهم طموح في تنمية أنفسهم وتثقيفها وتحسين المستوى التعليمي والاجتماعي والمهني، ولذلك فإن غاية التعليم عن بعد الأساسية هي مساعدة هؤلاء في بلوغ أهدافهم حيث يعجز التعليم التقليدي عن ذلك.
2. إيجاد الظروف التعليمية الملائمة والتي تناسب حاجات الدارسين للاستمرار في التعلم (التربية المستمرة)، فالتعليم عن بعد يتصف بالمرونة والقدرة على التكيف مع كافة الظروف التعليمية للدارسين، فهو يلائم ربات البيوت والمزارعين والصناعيين والموظفين أي انه يستطيع أن يلبي حاجات الدارسين مهما كانت الظروف التي يعيشونها.
3. تقديم البرامج الثقافية لكافة المواطنين وتوعيتهم وتزويدهم بالمعرفة، فاستخدام وسائل الاتصال الحديثة كالتلفاز والأقمار الصناعية وبث البرامج التعليمية من خلالها فان الفائدة منها لا تقتصر على الدارسين فحسب ولكنها تتناول كافة المواطنين وهو أمر لا يقدر عليه التعليم التقليدي.
4. مضاعفة فرص التعليم للنساء وربات البيوت، وبخاصة في المجتمعات التي تعاني فيها النساء من عدم المساواة في فرص المشاركة في الأنواع التقليدية والتدريب، كما يمكن أن يكون الخيار الوحيد للطلبة الذين يعيشون بعيداً جداً عن مؤسسات التعليم التقليدية حيث يتم التعليم بالمواجهة المباشرة، أو ممن فاتتهم فرص التعليم لسبب أو لآخر.
5. مسايرة التطورات المعرفية والتقنية المستمرة، إن عالم اليوم وما يحمله القرن القادم يتميز بتطور هائل في الجوانب المعرفية والتقنية يفرض على كافة أنماط التعليم تحديا كبيرا يتمثل بضرورة التكيف والمواءمة بين المجتمع وهذه التطورات، والتعليم عن بعد هو الأقدر على ملاحقة كافة التطورات الحالية والمتوقعة نظرا إلى ما يتمتع به من مرونة في تعديل محتوى التعليم وأهدافه من حين لآخر.
6. الإسهام في محو الأمية وتعليم الكبار، إن قضية محو الأمية وتعليم الكبار لا سيما في الدول العربية ما زالت الشغل الشاغل لكافة التربويين نظرا إلى ما يعترض تنفيذ البرامج في هذا المجال من المعوقات التي تقلل من إقبال هذه الفئة على التعليم والتعلم في صفوف نظامية وفي أوقات محددة، ولذلك فإن من أهداف التعليم عن بعد التغلب على المعوقات وتقديم الخدمة التعليمية للاميين والكبار دون الحاجة إلى الانتظام في صفوف دراسية.
7. الوصول إلى شرائح مختلفة تتفاوت أعمارها وتتباين خصائصها مما يترجم مفهوم ديمقراطية التعليم إلى واقع مشاهد.

8. تلبية حاجة المجتمع إلى المؤهلين في مختلف التخصصات مما يساعد على سد حاجاته وتوفير الكوادر المطلوبة.

9. توفير فرص الدراسة والتعليم المستمر لمن تعوزهم قدراتهم أو إمكاناتهم عن ذلك في إطار أشكال التعليم التقليدي مما يساعد على إشباع حاجاتهم النفسية وبث الثقة في إمكاناتهم والقدرة على تخطي الصعاب التي تواجههم وليس الاستسلام لها.

10. دعم الاستقرار في المجتمع بما يوفره من فرص التعليم أمام القطاعات البعيدة عن مناطق الدراسة والتي تعاني من الإهمال فيما تقدمه لها من خدمات لكونها في مناطق نائية يصعب على الأفراد الانتقال منها.

11. رفع المستوى الثقافي بين الأفراد ونشر وسائل المعرفة بين قطاعات المجتمع في ميادين التخصص المختلفة مما يساعد الأفراد في هذه القطاعات على القيام بمهامها في التنمية.

12. توفير فرص التعليم العالي والتدريب في مختلف مجالات المعرفة والعلم والتقانة لأكبر عدد ممكن من أفراد الشعب والأمة العربية، ممن فاتتهم فرص هذا التعليم والتدريب، وذلك بتيسير وصول المعرفة إليهم في أماكن إقامتهم، وبمعنى آخر نقل المعرفة إلى الدارس حيثما وجد بدلاً من حضوره إلى الجامعة كما هو الحال في الجامعات المقيمة. وقد عزز هذا الاتجاه مؤخراً التطورات التقنية المتسارعة التي سهلت نقل المعلومات ونشرها، كما سهلت الاتصال بين الدارسين من جهة ومدرسيهم والمراكز الدراسية من جهة أخرى.

13. تحويل التعليم إلى تعلم، وبالتالي التركيز على المتعلم والعملية التعليمية الذاتية، لأن المتعلم شأنه شأن الآكل لا يتم التعلم إلا بجهده ونشاطه في هضم المعلومات وفقاً لحاجاته الذاتية، ومراعاة لظروفه، وبرامجه الذاتية وسرعته في اكتساب المعلومات، والمهارات العقلية، والحركية. وبهذا تلقى مسؤولية كبرى للتعليم على المتعلم.

14. تمكين الطلبة من الدراسة متى يشاؤون، كما يتيح لهم اختيار المقررات الدراسية التي لها علاقة بعملهم أو اهتماماتهم أو أوضاع حياتهم الخاصة.

15. تمكين الطلبة من الجمع بين الدراسة والعمل، أو التدريب في موقع العمل كتدريب المعلمين في أثناء الخدمة.

16. توفير فرص التعليم والتدريب في أثناء الخدمة للفئات المنخرطة فعلا في سوق العمل.

17. الإسهام في إعداد الإنسان الذي يمتلك المعارف والمهارات والقدرات والاتجاهات المناسبة التي تمكنه من العمل بصورة مستقلة، أو ضمن فريق عمل للمشاركة في حل مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه.

18. توفير البرامج التعليمية التي تلبي متطلبات سوق العمل وخطط التنمية المستدامة على أسس علمية مدروسة.

3 ـ أنماط التعلم عن بعد :

تعتمد نظم التعليم عن بعد من خلال شبكات الحاسب الإلكترونية على مفهوم «المنهج العام» الذي يضم مجموعة من المناهج التعليمية العامة في نظام يسمى «نموذج الولوج المفتوح»، ويسمح هذا النظام بوضع المناهج الدراسية في صورة إلكترونية بحيث يمكن للدارسين الوصول إليها والاختيار من بينها. وهناك نظام آخر يسمى «النموذج المركب» ويستخدم عند ضم بعض مجموعات الدارسين الصغيرة والخاصة بأقسام دراسية مختلفة في منهج دراسي موحد جدوله الزمني قد يستغرق عاماً دراسياً.

وهذا المنهج يصعب لقسم واحد تطويره نتيجة قصور في الخبرة أو نقص الطاقة البشرية اللازمة أو غيرها ويتميز هذا النموذج بقدرته على تخفيف الأعباء الدراسية وأعباء المتابعة بين الأساتذة، فيمكن لأحد الأساتذة متابعة المنهج الدراسي كله في حين يتفرغ أستاذ آخر لمهام بحثية أو تدريسية أخرى.

كما يتميز هذا النظام بإتاحة الفرصة للطلبة لاستشارة أكثر من أستاذ متخصص في جامعات مختلفة. كذلك، من خلال" فصول افتراضية" حيث يمكن لهؤلاء الطلبة مناقشة مشاكلهم مع طلبة في فصول مشابهة، أو عن بعد، وهناك أيضاً المشاركة في التطوير، وهو من النماذج الجديدة، ويعتمد على مشاركة أكثر من أستاذ من معاهد دراسية مختلفة في عملية تصميم المنهج وتطويره.

كان من نتيجة التفاعل بين حاجات المتعلمين وتقانة الاتصال الحديثة نشوء مجموعة من أنماط التعليم عن بعُد، ويعبر كل نمط من هذه الأنماط عن مرحلة معينة من مراحل التفاعل التعليمي أثناء تطور التعليم عن بعُد. هذا ويمكن إيجاز أنماط التعليم عن بعُد فيما يلي :

1. **التعليم بالمراسلة** : ويقوم هذا النمط على استخدام المادة المطبوعة وإرسالها عن طريق البريد إلى الدارسين الذين يقومون بدراستها والتعليق على ما يقرؤونه من نصوص، ثم يقومون بإرسال هذه التعليقات، وما يثيرونه من تساؤلات إلى المعلمين عن طريق المراسلات البريدية أيضاً، وهكذا تكتمل دائرة الاتصال بين الدارسين والمشرفين والمعلمين.
2. **تقانة الوسائط المتعددة** : ويعتمد هذا النمط من التعليم عن بعُد على استخدام النص المكتوب، والتسجيلات السمعية والبصرية بمساعدة الحاسوب عن طريق الأقراص المرنة أو المدمجة أو الهاتف أو البث الإذاعي والتليفزيوني في توصيل المعلومات للدارسين.
3. **التعلم المتفاعل عن بُعد** : ويقوم هذا النمط على إجمالي التفاعل بين المتعلم والمعلم عن بُعد من خلال المؤتمرات المرئية، والاتصالات البيانية المسموعة والمرئية، وقنوات التعليم التي تبثها الأقمار الصناعية.
4. **التعلم المرن** : وهذا النمط من التعليم عن بعُد يجمع بين الوسائط المتعددة التفاعلية التي

تقوم بتخزين المعلومات على شبكة الاتصال العالمية، حتى يكون الدارسون قادرين على استقبالها في أي وقت يشاؤون. وذلك من خلال الأقراص المدمجة التفاعلية، وشبكة الاتصالات، والفصل الدراسي الافتراضي، والمكتبات والكتب الإلكترونية، وقواعد البيانات عند الطالب، والمناقشات بالاتصال المباشر، ومقررات تحت الطلب، وغيرها كثير.

5. **المواد المطبوعة :** تعتبر هذه المواد العنصر الأصلي لبرامج التعليم عن بُعد والأساس الذي بزغت منه كل نظم إمداد أو تقديم هذه البرامج التعليمية. ويتوافر أشكال متنوعة من المواد المطبوعة، مثل الكتب الدراسية، مرشدات الدراسة، مخططات المقرر، دراسات الحالة، التمارين، الاختبارات، الخ.

6. **التعليم الافتراضي** (الخائلي) باستخدام شبكة الإنترنت، حيث يستخدم «الويب» كوسيط لنقل المادة العلمية وأيضا لتحقيق الاتصال بين المدرس والدارس. وبرغم أن عمر هذا النمط التعليمي لا يزيد عن بضع سنوات إلا أنه في ازدياد مطرد، حتى أن تعبيري التعليم الافتراضي و التعليم عن بعد لا يقصد بهما غير هذه التقنية في أكثر الأحوال، وقد يكون الاتصال بين الطرفين «متزامنا» أو «غير متزامن» وهذا يتوقف على طبيعة المقرر الدراسي وعلى موقعيهما الجغرافيين وأيضا على التكلفة. وفى حالة الاتصال غير المتزامن فإن الطالب والمدرس يتصلان ببعضهما بصفة شخصية أيضا من خلال الإنترنت في أغلب الأحوال مستخدمين الويب أو «البريد الإلكتروني»، وقد يستخدم المدرس أسلوب «قوائم الخدمات» على البريد الإلكتروني.

4 ـ خصائص التعليم عن بعد :

تستند الأنظمة الناجحة للتعليم عن بعد على عدد من الأسس والخصائص التي تحدد مضامينها وتميزها عن غيرها من النظم التعليمية الأخرى، ويمكن إيجاز أهم هذه الأسس والخصائص فيما يأتي :

1. التباعد بين المعلم والطالب بالمقارنة بنظم التعليم التقليدية (وجها لوجه) والتي ينتقل الطالب فيها إلى الجامعة أو المعهد ليتلقى بنفسه العلم عن معلم أمامه.

2. تجاوز مشكلة الزمان والمكان : فالعملية التعليمية يمكن أن تتم في المكان الذي يتواجد فيه الدارسون، والزمان الذي يريدون.. وذلك من خلال استخدام تقانة الوسائط المتعددة مثل النصوص المكتوبة والتسجيلات المسموعة والمرئية والبريد العادي والإلكتروني والهاتف والحاسوب وشبكة المعلومات الدولية (إنترنت) وغير ذلك من نتائج ثورة الاتصالات.

3. حرية المؤسسات التعليمية التي توظف نظام التعليم عن بعد في استحداث برامج جديدة وأنشطة تربوية متعددة بتعدد أنواع الجمهور الذي يتلقى التعليم فيها.

4. حرية هذه المؤسسات أيضا في وضع المناهج وتصميم المقررات وتحديد أساليب التقويم وغير ذلك من مكونات العملية التعليمية.

5. تحقيق التكامل بين نظامي الفصول الدراسية والساعات المعتمدة بالشكل الذي يحقق مزايا النظامين ويتلافى أكبر قدر من سلبياتهما.

6. اتفاق التعليم عن بعد مع التعليم بالمواجهة في مضمون العلم، بل وفى الأهداف العامة للتربية، وإن اختلف في استراتيجية التدريس لاختلاف البعد المكاني والتوظيف المكثف للتقنيات التربوية. والظروف الخاصة بالطلاب.

7. توفر الحافز لتطوير أنظمة التعليم عن بعد دون الخضوع لقيود مفروضة من بعض الجهات التي تفرض مثل هذه القيود على الأنظمة التقليدية.

8. إعداد مواد تعليمية خاصة تفرض منهجية معينة وتتطلب إجراءات تختلف عن تلك المنهجية والإجراءات التي تتبع عند إعداد مواد تعليمية لبرامج التعليم التقليدية.

9. الحرية الكاملة للطالب في أن يدرس ما يحب أو ما يلزمه دراسته دون التقيد بأنظمة التعليم التقليدية التي تشترط أحيانا ما لا يود الطالب القيام به.

10. تحمل الطالب في التعليم عن بعد مسئوليات إضافية قد لا يتحملها زميله في إطار نظم التعليم التقليدية. وهذا مما ينمي لديه الإحساس بالمسئولية والاستعداد لبذل جهد إضافي.

11. التعلم تبعا للخطو الذاتي للمتعلم: فالمتعلم يمكن أن يبدأ في عملية التعلم تبعا لما يملكه من قدرات وخبرات سابقة، كما أنه يمكنه أن يتوقف عند مواصلة السير في عملية التعلم إذا رغب في ذلك لأي سبب من الأسباب. كما أن المتعلم يمكنه اختيار المقررات الدراسية ذات الصلة بمجال عمله أو اهتماماته ورغباته.

12. تبني الطالب للتعليم عن بعد جزئيا أو كليا لأسباب مختلفة. فقد ينضم لنظم التعليم عن بعد في برامج ومقررات معينة في الوقت الذي يبقى فيه مع البرامج التقليدية في مقررات أخرى.

13. التركيز على عملية التعلم الذاتي: فالمتعلم يكون هو محور العملية التعليمية وبذلك تتحول هذه العملية إلى عملية تعلم تبعاً لقدرات المتعلم، حيث يتم تعزيز إيجابية المتعلم وزيادة دافعيته لمواصلة عملية التعلم كلما رغب ذلك.

14. إشراك الطالب بشكل إيجابي في مختلف مراحل العملية التعليمية فهو في ظل نظام التعليم عن بعد مسؤول عن تعلمه والسير فيه حسب طاقته. وهو مسؤول عن تحديد احتياجاته التعليمية وصياغة أهدافه واختيار الأساليب التي يتم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف، وإشباع هذه الاحتياجات والتقدير الذاتي لما حققه من هذه الأهداف والاحتياجات.

15. إمكانية وجود اتصال ذي اتجاهين بين المعلم والطالب. فقد يلتقيان سواء في الإرشاد الأكاديمي أو في عملية تصحيح التكليفات أو غيرهما.

16. إمكانية عقد لقاءات دورية بين الطلاب والمعلمين أو بين الطلاب بعضهم ببعض سواء من خلال التكليفات المعملية أو الدراسات الصيفية.. الخ.

17. تبادل المهام بين التعليم التقليدي والتعليم عن بعد. ويمثل هذا أحد الاتجاهات المعاصرة التي تدعو إلى توظيف مختلف أشكال الاتصال في تطوير العملية التعليمية سواء أكانت مواجهة أم تعليما عن بعد. ولقد بلغ هذا التبادل الدرجة التي دعت بعض خبراء التعليم عن بعد إلى تذويب الفوارق وانصهار الحدود التي كانت تفصل بين نمطي التعليم التقليدي المعتاد والتعليم عن بعد.

18. إمكانية دراسة أي موضوع في التعليم عن بعد وكذلك تنمية المهارات العملية والقيم والاتجاهات. معنى ذلك أن الأبعاد التربوية الثلاثة: المعرفي والوجداني والمهاري تجد طريقها في التعليم عن بعد أيضا.

19. تنوع الجمهور الذي يتلقى التعليم عن بعد. وإذا جاز لنا أن نصف جمهور التعليم التقليدي بسمات عامة مشتركة فمن الصعب أن نصف جمهور التعليم عن بعد بصفات عامة مشتركة اللهم إلا في الاشتراك في التعليم عن بعد نفسه.

20. ومن خصائص التعليم عن بعد أيضا المرونة: وتأخذ المرونة نمطين :

أ – المرونة في سياسة القبول : حيث يستوعب هذا النوع أعداداً من الدارسين يصعب استيعابهم في التعليم التقليدي بحكم شروط القبول فيه، وهذا يزيد من كفاية النظام التعليمي في توفير فرص التأهيل لكل المريدين أو الباحثين عن تأهيل عال وفق ظروفهم المادية والاجتماعية.

ب – المرونة في تصميم المقررات وفق إمكانية الوسيط الناقل للمقرر (التقنية المستخدمة) ومكان تواجد الدارس واستجابته للمتغيرات التعليمية المقدمة له في البرنامج الدراسي.

21. الدراسة المستقلة : يساعد الدارس على الدراسة المستقلة واكتسابه المهارات البحثية المستديمة بتقديم المعلومات الإلكترونية التي تؤكد سلوكاً لتوليد المعلومات بحيث تتحول التقنية إلى عنصر تكويني في العملية التعليمية.

22. التقانة : التقانة أكثر من مجموع مكوناتها، الأمر الذي يفرض على التعليم عن بعد استيعاب المكونات الإدارية وإعادة التصميم وزيادة درجة التفاعل بين المتعلم والبرنامج وتبادل المعلومات في سياق التعلم الذاتي.

23. استراتيجيات التعليم : إن التعليم عن بعد يقدم برامج تربوية مصممة وفقا لاستراتيجيات تعليم لا تعتمد على التواصل التعليمي اليومي، ولكنها توظفه بأفضل ما يمكن لتقدم مواد تعليمية قابلة للتخاطب – عن بعد – وتسهيلات تعلم لا مركزية، حيث يمكن للطلاب أن يحصلوا على مساعدة تربوية أو أكاديمية متى أرادوا ذلك معتمدين على أنفسهم.

24. الحاجة والمطلب : يقوم التعليم عن بعد بناء على حاجة ومطلب، فمطلب المتعلم هو

الحصول على مؤهل دراسي أكاديمي أو مهني وحاجة المجتمع تتمثل برفع مستويات التنمية البشرية وحصول أفراده على معلومات ومهارات عالية.

25. انخفاض التكلفة : التعليم عن بعد يخفض التكلفة فهو لا يحتاج إلى قاعات دراسية كبيرة وساحات وملحقات تعليمية، كما يمكنه الاستفادة من الأساتذة ذوي الكفاية العالية ونشر رسالتهم التعليمية خارج أسوار جامعتهم التقليدية. وهو بذلك يوظف كل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق أهداف تعليمية تعلمية لأكبر عدد من المتعلمين في أماكن مختلفة.

5 ـ الفئات المستهدفة من التعليم عن بُعد :

تتعدد هذه الفئات المستهدفة من التعليم عن بعد، بتعدد الحاجات التعليمية، والبيئات التعليمية، والأساليب التعليمية، فزبائن التعليم عن بُعد والمستفيدون منه، ليسوا كطلاب التعليم التقليدي متجانسين في أعمارهم ومستوياتهم التعليمية وقدراتهم التحصيلية وميولهم الدراسية، بل إنهم على العكس من ذلك متفاوتون في كل شيء، في بيئة التعلم أو مقر الدراسة، في العمر أو في زمن التعلم، في نوعية الدراسة مضموناً وهدفاً، في طريقة التحصيل والتعلم... إلخ.

ولهذا نجد منهم الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم في طفولتهم وشبابهم، منهم العاملون في الزراعة وفي الصناعة وفي الأعمال الحرفية، ومنهم ربات بيوت، وتنتشر هذه النوعية من زبائن التعليم في كل مكان في مضارب البدو، وقرى الريف، والأحياء العمالية بالمدن وتنظم لهم برامج متنوعة خاصة بتعليم الكبار ابتداء من محو الأمية الأبجدي وانتهاء بمحو الأمية الحاسوبي ومروراً بمئات البرامج الثقافية والتعليمية التي تغطي مساحة واسعة للغاية من حاجات المتعلمين.

ومن زبائن التعليم عن بعد أيضا طلاب نظاميون في مدارس ومعاهد وجامعات لهم مطالب تعليمية ذات أغراض تعويضية أو إثرائية، ومنهم متعلمون كبار لهم أغراض تعليمية لحاجات خاصة تتطلبها الثقافة العامة أو الرفيعة، ولم يجدوا لها إشباعا في مداخل تعليمهم المدرسي أو الجامعي، ومنهم متعلمون عاملون ولهم غرض في التعليم على سبيل تجديد المعرفة أو الخبرة أو المهارة مما توفره لهم برامج التنمية المهنية أو التدريب في العمل.

وبصورة عامة فإن التعليم عن بعد، كنظام تعليمي جديد يستهدف كل فئات وأفراد المجتمع الراغبين في التعليم والتعلم في مختلف مجالات المعرفة، وفي مختلف مراحل التعليم، وفي مختلف مراحل العمر، فهو نظام تعليمي يحقق شعار التعليم والتعلم مدى الحياة بأفضل صورة ممكنة.

الفصل الثالث

منظومة التعليم عن بعد عربيا وعالميا

1 ـ الحالة الراهنة لمنظومة التعليم عن بُعد في الدول العربية :

بدأ التفكير في استخدام التعليم عن بُعد في البلاد العربية في منتصف الستينات من القرن العشرين. حيث كانت مصر أول دولة عربية ترتاد هذا الميدان سنة 1969، ثم تلا ذلك مشروع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإنشاء جامعة عربية مفتوحة سنة 1976، ولكنها لم تظهر إلى الوجود إلا في عام 2002 بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، ثم جاءت التجربة الفلسطينية بإنشاء جامعة القدس المفتوحة سنة 1986، وبعد ذلك جاءت التجربة الليبية عندما أنشئت الجامعة الليبية المفتوحة سنة 1987، وتبع ذلك إنشاء معهد التكوين عن بُعد في تونس، وغيرها من التجارب العربية المتنوعة.

وفيما يلي عرض مركز لهذه التجارب :

أ ـ التجربة المصرية :

بدأت التجربة المصرية في التعليم عن بُعد باستخدام الإذاعة والتليفزيون في مشروع محو الأمية وتعليم الكبار، وكان ذلك عندما بدأت إذاعة الشعب في التخطيط لمحو الأمية عن طريق الإذاعة المسموعة سنة 1958، ثم ظهر هذا المشروع إلى الوجود سنة 1969. وقد انصب الاهتمام في المرحلة الأولى من المشروع على محو الأمية من خلال توعية الرأي العام بأهمية محو الأمية، وحفز همم المتعلمين لمساعدة الأميين وتعليمهم القراءة والكتابة، وإذاعة بعض برامج التعليم للأميين الذين يتابعون هذه البرامج.

أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة الإذاعة التعليمية، وقد بدأت في يناير 1990، وفيها تم إنتاج بعض المواد والبرامج التربوية المسجلة مثل طرق التدريس لمساعدة المشرفين والعاملين في محو الأمية بالإضافة إلى هؤلاء الذين تم محو أميتهم.

كذلك فقد كان للتليفزيون دوره الهام في محو الأمية وتعليم الكبار. وكان ذلك متزامنا مع البرامج الإذاعية في هذا المجال. ثم تطور هذا الدور بانطلاق المشروع القومي المصري لمحو الأمية الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب، حيث تم إنتاج بعض الحلقات التليفزيونية التي تصل بالدارس إلى مستوى الصف الرابع الابتدائي، وكان الدارسون يشاهدون هذه الحلقات من خلال 500 مركز للمشاهدة تحت إشراف مجلس الإعلام الريفي.

أما في مجال التعليم الجامعي فقد كان لمصر تجربة رائدة في التعليم عن بُعد. حيث بدأت كلية التجارة بجامعة الإسكندرية في العام 1991/90 بتقديم برامج في التعليم المفتوح، ثم بدأت جامعة القاهرة في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين في إنشاء برنامج التعليم المفتوح بتقديم برنامجين تعليميين يقومان على التعلم الذاتي وهما برنامج التجارة، وبرنامج الزراعة واستصلاح الأراضي، ثم أضيف إليهما برنامجان آخران هما الترجمة الفورية والقانون في العام الجامعي 1998/97م. هذا وقد تم إعداد الكتب والمواد المطبوعة والمسموعة وعقد لقاءات أسبوعية يوم الجمعة بين الدارسين والأساتذة لمناقشة الدارسين في موضوعات تدخل في مجال تخصصاتهم، كما كان يتم عقد الامتحانات النهائية في قاعات جامعة القاهرة.

وبرنامج التعليم المفتوح في جامعة القاهرة جاء استجابة لحاجات الطلاب الذين فاتهم الالتحاق بالجامعات العادية بسبب قلة المجموع أو ضعف إمكاناتهم المادية أو بسبب ظروف اجتماعية أو عملية قاهرة. ولذلك فان مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة لا يقبل إلا الطلاب الناجحين في شهادة إتمام الثانوية العامة أو ما يعادلها بغض النظر عن المجموع بشرط أن يكون قد مضى على تاريخ حصولهم على الشهادة الثانوية 5 سنوات على الأقل، ولا يتطلب من الدارس إلا حضور الامتحان النهائي، برغم تنظيم اللقاءات الأسبوعية، لمن يشاء منهم، بالإضافة إلى توفير مراكز للمشاهدة الفردية والجماعية لهم.

كذلك فقد قامت جامعات الإسكندرية، وعين شمس، وأسيوط بإنشاء مراكز للتعليم المفتوح تقوم بتقديم برامج تتشابه في الأهداف، وطرائق التدريس مع برنامج التعليم عن بُعد في جامعة القاهرة، حيث يتم الاستعانة بالمواد المطبوعة، والمسموعة، والندوات واستخدام تقانة الوسائط المتعددة.

ومن زاوية أخرى يعتبر برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية على المستوى الجامعي الذي تبنته كلية التربية بجامعة عين شمس واحداً من أوائل البرامج التي أخذت بالتعليم المفتوح، ونجحت حتى الآن في تخريج ما يقارب ثمانين ألف معلم.

كما أن الشبكة القومية للتدريب التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم تمثل تطوراً ملحوظاً في التدريب عن بُعد حيث تعتمد على شبكة فيديو المؤتمرات، تتيح تدريب مديري المراحل، والموجهين، والمعلمين، والإداريين، والفنيين، والأخصائيين وقد بلغ عدد الذين تدربوا منهم خلال الفترة من أكتوبر 1996 إلى يونيه 2001 (709139) متدرباً، وتشمل هذه الشبكة على (38) مركزاً للتدريب الثابت والمتحرك تعمل باستخدام قنوات الاتصال عالية السرعة (كوابل الألياف الضوئية) أو عن طريق القمر الصناعي العربي (عرب سات 2 ب). وهذه الشبكة قادرة على تدريب (5000) متدرب في نفس الوقت في كافة محافظات مصر.

ب ـ التجربة الفلسطينية :

تمثلت التجربة الفلسطينية في التعليم عن بُعد في إنشاء جامعة القدس المفتوحة في ظل الظروف بالغة القسوة التي يفرضها الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي على واقع التعليم في

فلسطين المحتلة من البحر إلى النهر. وقد تم إنشاء جامعة القدس المفتوحة في سنة 1985، على أن يكون مقرها في عمان بالأردن لخدمة أبناء فلسطين المحتلة أينما وجدوا بصفة خاصة، وأبناء الأقطار العربية بوجه عام، وتحددت أهم أهداف جامعة القدس المفتوحة في :

- توفير فرص التعليم والتدريب العالي في المجالات العلمية والتقنية لأبناء فلسطين على وجه الخصوص والعرب على وجه العموم في أماكن تواجدهم لمساعدتهم على مشكلات مجتمعاتهم التي يعيشون فيها.
- تعميق الانتماء الوطني للشعب الفلسطيني وتأكيد حقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني وتحقيق النصر مهما طال الأمد.
- تعميق الهوية الحضارية للشعب الفلسطيني باعتباره جزءا لا يتجزأ من نسيج الأمة العربية والإسلامية.
- إبراز دور الحضارة الإسلامية العربية وما قدمته وتقدمه من إسهامات في تطوير الحضارة الإنسانية.
- المساهمة في إحياء قيم الحضارة الإسلامية ودورها في الحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطيني والعربي والإسلامي للوقوف أمام الطامعين على مر العصور.
- تنمية التعاون بين الجامعات الفلسطينية والعربية والأجنبية وتبادل الخبرات بما يخدم تطلعات الشعب الفلسطيني على أرضه.
- ربط البرامج التعليمية بحاجات المجتمع الفلسطيني وتأكيد الاستقلالية الاقتصادية عن مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تم إعداد البرامج التعليمية في المجالات العلمية والتقنية والثقافية المختلفة على أساس التعلم الذاتي لتحقيق الأهداف المشار إليها آنفا. ونظام الساعات المعتمدة هو النظام المتبع في جامعة القدس المفتوحة، كما يتم استخدام تقانة الوسائط المتعددة. وقد أثبتت برامج جامعة القدس المفتوحة فعالية عالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتمثل ذلك في ازدياد أعداد الملتحقين بها سنويا.

ج ـ تجربة الجامعة العربية المفتوحة :

يمكن رد فكرة إقامة جامعة عربية مفتوحة إلى توصية الجهاز العربي لمحو الأمية باستخدام التعليم عن بعد في برامج محو الأمية وتعليم الكبار عام 1976، على أن فكرة استخدام التعليم عن بُعد في مراحل التعليم العام والجامعي وتدريب المعلمين وتعليم الكبار، قد اختمرت عندما وافق المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالخرطوم عام 1978، على تشكيل لجنة خبراء لدراسة إمكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة لتوفير فرص التعليم والتدريب للراغبين في استكمال تعليمهم الجامعي. وقد كان من أبرز الأدوار التي حددها المؤتمر العام للجامعة العربية المفتوحة ما يلي :

- تلبية حاجات المجتمع العربي إلى القيادات المدربة تدريبا عاليا في المجالات المهنية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

- توفير فرص التعلم للمرأة العربية في المجالات المختلفة وفي أماكن تواجدها بما يتلاءم مع التقاليد الاجتماعية.

- تدريب معلمي مراحل التعليم العام وخاصة المرحلة الابتدائية في النواحي التربوية والعلمية في أثناء الخدمة.

- تطوير دور مؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار في البلاد العربية لدفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى مستويات أعلى.

- تعميق المشاعر والأحاسيس المشتركة بين الشعوب العربية وصولا إلى تحقيق حلم الوحدة العربية على الأرض المحتلة.

على أن مشروع هذه الجامعة قد أخذ دفعة قوية عندما أطلقه الأمير طلال بن عبد العزيز في عام 1996، مع دراسات متصلة عن هذا المشروع وتمويله. وفي هذا الإطار تم تقديم الكثير من التوصيات في مجالات فلسفة الجامعة وأهدافها، والهياكل التنظيمية والإدارية لها، والمناهج وطرق التدريس، والمواد التعليمية المستخدمة، وكيفية تنفيذ هذا المشروع العربي لإقامة جامعة عربية للتعليم المفتوح.

فالجامعة العربية المفتوحة إذن هي جامعة أهلية غير حكومية، وإن كانت تنسق مع وزارات التعليم والجامعات العربية التقليدية لتبادل الآراء والخبرات والمصلحة المشتركة، وهذه الجامعة ليست بديلاً للجامعات القائمة، بل هي مكملة لها. وتحظى هذه الجامعة بدعم وتأييد من كافة المنظمات العربية والدولية، وتعتمد على الموارد البشرية الكفيّة والمدربة في الأقطار العربية، كما أن المشروع يتصف بالجدوى الثقافية والاجتماعية والتعليمية بما يخدم أهداف التنمية المجتمعية.

وتقدم الجامعة برامج تؤدي إلى الحصول على درجة البكالوريوس وبرامج الدبلوم (لمدة سنة أو سنتين)، وبرامج تدريبية. وتركز الجامعة في المرحلة الأولى على برامج : إدارة الأعمال والحاسب وتقنيات المعلومات، واللغات خاصة الإنجليزية وآدابها، وبرامج للدراسات التربوية، وآخر لدبلوم عال في التربية يؤهل لدرجة الماجستير، وقد بدأت الجامعة العربية المفتوحة بعدد 1.100 طالب في العام الأول من التشغيل ويقدر أن يزداد هذا العدد سنوياً بمعدل 61٪، وعلى ضوء ذلك يقدر وصول أعداد الطلاب بالجامعة بعد عشر سنوات من تأسيسها إلى 150 ألف طالب.

وقد تم افتتاح الجامعة في أكتوبر 2002 في ثلاث دول هي الكويت (دولة المقر الرئيسي)، والأردن، ولبنان. كما فتحت الجامعة أبوابها في ثلاثة فروع أخرى بالمملكة العربية السعودية، ومصر، والبحرين في فبراير 2003.

وتسير الجامعة بنظام الساعات المعتمدة، ويشترط للالتحاق بالبرامج المؤدية للبكالوريوس أن يكون الطالب قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها. وتجدر الإشارة إلى أن شهادات هذه الجامعة يكون معترفاً بها عربياً، كما أن الجامعة البريطانية المفتوحة ستعتمد الدرجات العلمية والشهادات الصادرة عنها.

وتعتمد الجامعة في تدريسها على النظام التكاملي متعدد الوسائط الذي يتضمن اللقاءات الدراسية، والبث المسموع والمرئي في اتجاه واحد، وفي اتجاهين، وكذلك شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، والبريد الالكتروني.

وتقدم الجامعة نموذجا للدراسة القيمة حيث تستفيد من البنية التحتية لها، ولفروعها في إقامة ندوات، ومحاضرات نظرية وتطبيقية، وتجارب معملية في فترات زمنية قصيرة تتراوح بين يوم وأسبوع.

د ـ التجربة الليبية :

تمثلت التجربة الليبية في التعليم عن بعد في إنشاء الجامعة الليبية المفتوحة عام 1987، وقد حدثت تعديلات مستمرة وفقاً للتشريعات السارية والصادرة في السنوات الأخيرة تتعلق بأهداف الجامعة، والأقسام العلمية بها، والتي تنص على :

1 ـ تحقيق مبدإ اشتراكية العلم والثقافة.

2 ـ تحقيق مبدإ حرية التعليم والعلم، تجسيداً لمقولة «المعرفة حق طبيعي لكل إنسان».

3 ـ تثبيت مفهوم التربية الدائمة، والتعليم المستمر بغية تطوير قدرات الفرد، ودعم مهاراته الذاتية.

4 ـ استيعاب التدفق الطلابي الهائل على التعليم الجامعي.

5 ـ إعادة تدريب الأفراد العاملين في المجالات المهنية المختلفة وتأهيلهم وتنميتهم لضمان مواكبتهم للتطور التقني المستمر، والمتسارع الذي يشهده العالم.

6 ـ الدفع بتعليم المرأة والفئات الخاصة الأخرى في المجتمع للمساهمة في عملية التنمية في البلاد.

7 ـ الاستفادة القصوى من الطاقات المؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً في مجال تطوير التعليم، والبحث العلمي بالبلاد.

8 ـ تأكيد الذات القومية العربية الإسلامية، والتصدي للتحديات الرامية إلى طمس دورها الرائد في بناء الحضارة الإنسانية.

9 ـ توثيق الصلات والروابط العلمية مع الجامعات والمؤسسات، المناظرة في الداخل والخارج.

وتتضمن الجامعة الليبية المفتوحة الأقسام العلمية التالية :

- قسم اللغة العربية - قسم الدراسات الإسلامية - قسم الاقتصاد
- قسم المحاسبة - قسم الإدارة - قسم العلوم السياسية
- قسم التاريخ - قسم الجغرافيا - قسم الاجتماع والهندسة الاجتماعية
- قسم التربية وعلم النفس - قسم التعليم المستمر

هذا وتقدم الجامعة الليبية المفتوحة، الكثير من برامج التعلم الذاتي في كليات الآداب والتربية، والاقتصاد والعلوم السياسية، والقانون، وتستخدم الجامعة بعض الوسائط التعليمية المناسبة مثل المواد المطبوعة، والمحاضرات، والإشراف المباشر، وحلقات النقاش.

هـ - التجربة التونسية :

وتتمثل التجربة التونسية في التعليم عن بُعد في إنشاء معهد التكوين عن بعد والذي لا تختلف أهدافه كثيرا عن أهداف الجامعة الليبية المفتوحة. ويلتحق بمعهد التكوين في تونس معلمو المرحلة الابتدائية والثانوية. ويقدم المعهد برامج للتعلم الذاتي في مجال الآداب العربية، التربية، اللغة الفرنسية، التاريخ، الجغرافيا، الرياضيات، الفيزياء، العلوم الطبيعية، وعلوم التقنية.

ويستخدم المعهد تقانة الوسائط المتعددة، وتجرى الامتحانات النهائية في خمسة مراكز موزعة داخل تونس.

و - التجربة الجزائرية :

يؤرخ لعام 1962 وهو عام استقلال الجزائر عن فرنسا بأنه العام الذي بدأت فيه الدولة الجزائرية محاولات التغلب على إرث التخلف، وبخاصة التعليمي، عن طريق نشر التعليم والقضاء على الأمية التي بلغت وقتئذ أكثر من 80٪ فأنشأت مركزاً لتعميم التعليم في هذا العام، ثم أسست المركز القومي للتعليم عن طريق المراسلة والراديو والتليفزيون لتدريب المعلمين وتحسين المستويات التعليمية للمواطنين عن طريق تقديم دروس لمقررات متنوعة من خلال المراسلة سعياً نحو الارتقاء الاجتماعي.

على أن البداية الحقيقية للتعليم عن بعد في الجزائر جاءت مع إنشاء المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد في عام 1990 والذي استهدف :

- إعداد وتصميم البرامج التربوية والدروس باللغتين العربية والفرنسية
- إرسال الدروس والفروض للمتدربين عن طريق المراسلة.
- تصحيح التمارين و إعادتها للمتدربين.
- الإعداد والإشراف على التجمعات التربوية (التدريبات التطبيقية) لتكملة ودعم الدروس النظرية التي يتلقاها الدارس بالمُراسلة.
- إعداد الامتحانات النهائية وتنظيمها للحصول على شهادة دولة معترف بها.

ويتوجه المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد لكل شخص يرغب في :

- اكتساب تأهيل مهني.
- تحسين معلوماته في تخصص معين.
- التهيؤ للامتحانات المهنية التي تنتهي بالحصول على «شهادة دولة».

وبذا، فإن هذا المركز يعتمد على «التكوين المتواصل» لفئات الموظفين والعمال التابعين للمؤسسات والشركات والقطاعات المصرفية، وغيرها. كما يقدم خدماته في العديد من التخصصات. ويتم الالتحاق بهذا المركز دون أية شروط مسبقة عمرية أو غير عمرية، كما لا تعقد مسابقات للالتحاق به.

ز ـ التجربة السودانية :

وتتمثل التجربة السودانية في التعليم عن بعد في إنشاء " منظمة السودان للتعليم المفتوح" عام 1984 (وإن كانت قد سبقتها محاولات لاستخدام التليفزيون التعليمي في المدارس منذ أواخر الستينات)، وقد اهتمت منظمة السودان بتقديم خدمات تعليمية لرفع مستوى اللاجئين والنازحين الذين لا يجدون فرصاً في التعليم النظامي بمراحله المختلفة دون إعتبار للجنس أو السن أو العنصر أو الدين وصولاً لدعم وتكثيف المشاركة الأهلية الفاعلة لإحداث التنمية المجتمعية. وتقدم هذه المنظمة خدماتها في مجالات التأهيل المهني للمعلمين والتعليم النظامي وغيرها. وتستخدم وسائط متعددة منها المباشر وغير المباشر، كما تستقطب المساعدات الدولية المخصصة لأنشطة التعليم المفتوح والتعلم عن بعد بما في ذلك التدريب.

كما شهدت التسعينات من هذا القرن تطوراً ملموساً في استخدام الجامعات السودانية لأسلوب الانتساب (شكل من أشكال التعليم المفتوح) بالاستعانة بشبكة الاتصالات الحديثة الموزعة على المناطق الممتدة للدولة السودانية وتتناسب تكاليف الدراسة للملتحقين بهذه الجامعات مع مستويات دخل كل أسرة.

ح ـ تجربة الإمارات العربية المتحدة :

تتميز هذه التجربة بالتنوع حيث إنها تعبر عن جهود حكومية وأهلية في نفس الوقت. فبالنسبة إلى الجهود الحكومية قامت وزارة التعليم العالي في الدولة بإنشاء كليات التقنية العليا، وكذلك جامعة زايد بالتعاون مع مدينة دبي للإنترنت. وهي تجارب ناجحة بدأت منذ التسعينات، وتم تخريج كوادر ذات طبيعة تطبيقية تشارك حالياً في أسواق العمل.

أما بالنسبة إلى الجهود الأهلية فهي متعددة، فهناك تجربة فروع جامعة القدس المفتوحة، حيث أنشئت في مدينتي دبي وأبو ظبي فروع لجامعة القدس تطبق نفس القوانين والنظم الأكاديمية، والإدارية لهذه الجامعة، وتقدم نفس المقررات التعليمية، بل إن الامتحانات والشهادات بهذه الفروع تأتي من الجامعة الأم.

وهناك أيضاً تجربة جامعة "آل لوتاه" العالمية في دبي والتي تقدم بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية برامج جامعية متميزة في عديد من التخصصات العلمية. كما أن هناك مشروعا يحتمل تنفيذه قريباً ترعاه جامعة لوتاه لإنشاء جامعة افتراضية توظف الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) ينتظر تنفيذه قريباً.

2 ـ الدروس المستفادة من التجارب العربية في مجال التعليم عن بعد :

من دراسة التجارب السابقة يتضح بأن الحالة الراهنة للتعليم عن بُعد في الدول العربية تتصف بما يلي :

1 ـ إن توظيف التعليم عن بُعد في العملية التعليمية لا يزال في مراحله الأولى، حيث إن مؤسسات التعليم عن بُعد محدودة العدد ولا تتناسب مع عدد السكان، كما أن التجارب التي تمت في هذا المجال لم تكن كاملة في بعض الحالات، كما أنها تحتاج إلى المزيد من التطوير.

2 ـ إن معظم تجارب التعليم عن بُعد التي تمت في الدول العربية انصبت على التعليم الجامعي والعالي، ولم تهتم كثيرا بمراحل التعليم العام أو قبل الجامعي.

3 ـ ضعف فعالية دور مؤسسات التعليم عن بُعد في محو الأمية وتعليم الكبار والثقافة الجماهيرية على امتداد رقعة العالم العربي.

4 ـ إن جهود وتجارب استخدام التعليم عن بُعد في العملية التعليمية لم تكن ضمن استراتيجية عربية، وإنما جاءت بمبادرات وطنية من بعض الدول العربية.

5 ـ إن معظم الكوادر العلمية التي تعمل في مجال التعليم عن بُعد غير مؤهلين تأهيلا علميا لهذا النوع من التعليم، حيث إن معظمهم منتدبون من الجامعات التقليدية لسد العجز في الكوادر المدربة.

6 ـ لم تجر حتى الآن دراسات تقويمية جادة لمؤسسات التعليم عن بعد في البلاد العربية لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها، ومدى تلبيتها للحاجات الحقيقية لجهود المستفيدين.

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن وصف الحالة الراهنة لمنظومة التعليم عن بُعد في الوطن العربي بصورة إجمالية في وجود بعض المحاولات المتفرقة، يتخذ معظمها صورة «التعليم المفتوح»، دون أن تتحول إلى مجرى رئيس للتعليم أو حتى ما يقترب من ذلك، إذ أن الطابع العام لها كونها «هامشية» بالمقارنة بالتعليم النظامي الذي يكاد أن تكون له السيادة الكاملة في المجال التعليمي، فهي باختصار ينظر إليها على أنها «الاستثناء في مجال التعليم وليست الأصل». ومن ثم فإنه يمكن الإشارة إلى بعض المستخلصات المفيدة والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

– يتطلب الالتحاق ببرامج التعليم عن بُعد في العالم العربي في معظم الأحوال الحصول على مؤهلات سابقة، غالبا ما تكون إتمام الدراسة الثانوية، مما يضع قيودا على الالتحاق بهذه

البرامج وعلى فعاليتها في تحقيق أهداف التعليم عن بُعد. ويؤدي إلى ما وصفناه من قبل «بالهامشية» و«الاستثنائية».

- توجد بعض مظاهر «المقاومة» لحركة التعليم عن بُعد في العالم العربي تتخذ أشكالا مختلفة، ومن بينها عدم الاعتراف بالشهادات التي يحصل عليها الخريجون في إطار هذا النظام، ضعف الصلات بالمؤسسات المجتمعية المختلفة – مما يحجم فعاليات التدريب العملي والتطبيقي في الكثير منها، إضافة إلى ضعف التعاون بين المؤسسات التعليمية القائمة وتلك البرامج.

- يرتبط بما سبق – وقد يترتب عليه – ضعف الإمكانيات المادية المخصصة لهذه البرامج. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن برامج التعليم عن بُعد وبخاصة برامج التعليم المفتوح – في الوطن العربي تتبع إما جامعات – أو جهات – حكومية أو بعض الجامعات الأجنبية. وهنا نتناول ظاهرتين، الأولى : الرسوم الدراسية المرتفعة أو المرتفعة نسبيا في بعض هذه المؤسسات (بما في ذلك قطاع كبير من المؤسسات الحكومية)، والثانية ضعف إسهام الجمعيات الأهلية (الوطنية) في المناشط المتعلقة بالتعليم عن بُعد.

- تعتمد أغلب برامج التعليم عن بُعد في الوطن العربي على وسائل تقليدية (أو شبه تقليدية) في عملية التعليم، وذلك مثل الكتب والمذكرات والمواد الأخرى المقررة، وبعض الأشرطة.

- تركز نظم التعليم عن بُعد في العالم العربي على التعليم العالي (متخذة صورة التعليم المفتوح)، كما قد يسعى بعضها إلى مساندة التعليم النظامي (كما في حال التليفزيون التعليمي والإذاعة التعليمية)

- تتبع نظم التعليم عن بُعد – والتعليم المفتوح – في العالم العربي غالبا نظام الساعات المعتمدة في تنظيمها، ويرتبط بذلك أن بعضها يستخدم أساليب التقويم المستمر.

- بعض التخصصات التي يتم طرحها في برامج التعليم عن بُعد – وخاصة في برامج التعليم المفتوح هي تخصصات يزداد عليها الطلب الاجتماعي بصرف النظر عن صلتها الوثيقة باقتصاد المعرفة وتنمية مجتمع ما بعد الحداثة.

وأخيراً فإن أهم الدروس المستفادة من تجارب التعليم عن بُعد في الدول العربية تتمثل فيما يلي :

(1) تبدو القضية المحورية في التعليم عن بُعد في العالم العربي أنه يراد به – بالدرجة الأولى – أن يكون موازيا للتعليم النظامي، وليس مكملا له (في إطار التعليم المستمر)، وهنا تبرز عدة دروس مستفادة، وإجراءات ومقترحات، أهمها ما يلي :

أ – بناء نظم التعليم عن بُعد، بما فيه التعليم المفتوح بما يحقق هدف التوسع في نظم التعليم في كل مستوياته ومجالاته وأغراضه، ويتطلب ذلك توفير إمكانات مادية وفنية وبشرية لمواجهة متطلبات هذا التوسع.

ب – ضرورة إعطاء دفعة سياسية على المستوى الرسمي، بالاعتراف بالشهادات التي يحصل عليها الدارسون في التعليم عن بُعد محليا وعربيا والتعاون بين المؤسسات التعليمية بما في ذلك الإفادة من بنيتها التحتية، وتقديم الدعم المادي اللازم لهذا النوع من التعليم. ويقابل ذلك تجاوب على المستوى المجتمعي، بحيث تفتح المؤسسات المجتمعية غير الحكومية أبوابها لخدمة التعليم عن بُعد (تنظيم بعض البرامج وبعض الدورات التدريبية، إتاحة الفرصة لاستخدام الدارسين لإمكاناتها في التدريب العملي والتطبيقي الخ).

(2) التركيز على إعداد الخبرات الفنية لتسيير التعليم عن بُعد، بدءا من المتخصصين الأكاديميين في مجال التعليم عن بُعد إلى المتخصصين في تصميم الوسائط التعليمية وإنتاجها واستخدامها، وكتاب السيناريو في برامج التعليم عن بُعد، وحتى الفنيين والتنفيذيين.

(3) الانطلاق من التجارب القائمة بالفعل وترشيدها ودعمها، والوصول بها إلى تحقيق أغراضها، والتوسع فيها.

(4) إجراء دراسات مستقبلية عن حاجات كل قطر عربي (في المستويات المختلفة) للتعليم عن بُعد، والتوسع في البرامج التي تفي بهذه الاحتياجات.

(5) ضرورة الاهتمام بتشجيع مؤسسات النفع العام الأهلية على الإسهام في إنشاء و/أو دعم مؤسسات التعليم عن بعد استكمالا لدور المؤسسات المعنية في النهوض بواقع المجتمع العربي.

(6) توجد حاجة دائمة –على الأقل لفترة زمنية طويلة– إلى استخدام برامج التعليم عن بُعد في تكوين المعلمين، سواء التأهيل (التكوين) الأساسي، أو التأهيل (التكوين) في أثناء الخدمة بما في ذلك ترقية مؤهلاتهم والتأهيل التربوي لمن لم يتأهل منهم تربويا.

(7) إعادة بناء مناهج التعليم النظامي بحيث يركز على اكتساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي والتواصل المعرفي والإفادة من محتويات وتقنيات التعليم عن بعد.

(8) التوسع في استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في التعليم عن بُعد (وأيضا في البرامج التعليمية الأخرى).

(9) بذل الجهود لتوأمة برامج التعليم عن بُعد (وبخاصة التعليم العالي المفتوح مع برامج عالمية (وبجامعات عالمية لها سمعة طيبة...). ويفضل الاعتماد الأساسي على الجهود العربية والمحلية في تخطيط البرامج وعدم الارتباط ببرامج أجنبية مشتركة إلا في أحوال استثنائية.

3 ـ التجارب العالمية في مجال التعليم عن بُعد :

يستهدف هذا العرض للتجارب العالمية التعرف على الملامح التالية :

- الحصول على صورة عامة بما يحدث في بعض الدول المتقدمة بطريقة سريعة مختصرة.
- استنباط الآثار الكامنة لهذه التجارب والمبادرات بما يوضح نوعية الإجراءات التي يجب أن تتبعها الدول العربية عند تأسيس نظمها للتعليم عن بُعد.
- تحديد معالم البنية التقنية للمعلومات والاتصالات التي تمهد الطريق لأي سياسة عربية في التعليم عن بُعد.
- مساعدة الهيئات والمنظمات والأفراد المقدمين لمحتوى التعليم لإعادة هندسة وهيكلة ما يقدمونه لخلق محتوى تعليمي جيد في الدول العربية.

والعرض التالي لمشروعات وتجارب التعليم من بُعد يتضمن عددا من العوامل المؤثرة في تطوير بيئة التعليم عن بُعد في المجتمعات الأجنبية المتقدمة وبخاصة في دول مثل كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، وأستراليا. ومن هذه العوامل المؤثرة ما يلي :

- زيادة قدرة تقانة المعلومات والاتصالات واتصافها بالمرونة والملاءمة للتطبيقات التعليمية مع التوفير المستمر في تكلفة تسهيلاتها من الأجهزة والبرمجيات ورسوم الاتصالات.
- قدرة التقانات المتقدمة في تغيير أنماط الوظائف التعليمية التي كانت تقدمها تقليديا مؤسسات تعليمية بصفة فردية.
- نمو المعرفة المستمر وما استتبعه ذلك من تقادم ما سبق تعلمه ألقى ضغوطا متزايدة على ضرورة تطوير نماذج التعليم السائدة في كثير من الدول. وفي هذا الإطار بزغت معالم جديدة للتعليم منها التعليم مدى الحياة، توافق نماذج التعلم مع الفروق الفردية وأفضليات الأفراد المختلفة والمتنوعة، الوصول إلى الفرص التعليمية بغض النظر عن المسافة والزمن.
- الاعتراف المتزايد بجودة خبرات التعليم المعززة من تطبيق تقانة المعلومات والاتصالات المتقدمة في داخل المدرسة وخارجها.
- الاستفادة من تجارب الأفراد فيما يتصل بتطبيقات ومحتوى برامج المقررات الدراسية لتحسين عملية التدريس والتعلم من خلال التعليم التفاعلي والتعاوني المقلل لانعزالية المتعلم.
- تحقيق ديمقراطية التعليم وحق المواطن في التعليم أينما كان وفي أي وقت عن طريق توفير الفرص المتساوية والعادلة للمتعلم.
- الإدراك المتزايد من قبل كثير من المؤسسات والمنظمات التعليمية القائمة بأن تطبيق تقانة المعلومات والاتصالات سوف يعود عليها بالنفع وزيادة مشاركتها في سوق التعليم النامية التي تتسم بالتنافس على مستوى عالمي.
- التوقع بأن تطوير تجارب ونماذج التعليم عن بُعد سوف يسهم في تقليل التكاليف، ويزيد الإنتاجية، ويسهم في تنمية المواطنين.

وفيما يلي نعرض بإيجاز لتجارب التعليم عن بُعد في بعض الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص في كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، وأستراليا.

أ ـ التعليم عن بُعد في كندا :

تواجه المؤسسات التعليمية في كندا على كافة المستويات والتوجهات مجموعة من التحديات المشتركة التي تتمثل في: تنافس الموارد المالية، تزايد الطلب على برامج الوصول إلى محتويات المقررات المتطابقة، زيادة المنافسة من موردي خدمات التعليم الآخرين.

واستجابة لهذه التحديات، زادت المؤسسات التعليمية الكندية، من استخدام تقانات المعلومات والاتصالات بغرض تحسين نماذج إمداد التعليم عن بُعد القائمة بالفعل، وبغرض تحسين الوصول إلى مصادر التعليم عن بُعد لتلبية الضغوط التنافسية. إضافة إلى سعيها إلى خفض التكاليف وتوسيع فرص الالتحاق بالجامعات بدون زيادة كبيرة في التكلفة.

وعلى الصعيد الكندي، يحدد الدستور القائم دورا محدودا تقوم به الحكومة الاتحادية في مجال التعليم. وعلى هذا الأساس فإن معظم المبادرات الخاصة في التعليم عن بُعد تنجز في المستويات المحلية ويكون الدافع لها عوامل جديدة كمثل : الحاجة لزيادة إمكانية الوصول والرقابة للمصروفات الرأسمالية وترضية الطلاب وأولياء الأمور غير الراضين عن نظم التعليم العام وطلبهم توفير مرونة أكبر فيما يتصل بخيارات الإمداد التعليمي.

وعلى مسار تهيئة المجتمع الكندي للاستفادة من إمكانيات التعليم عن بُعد، تتوافر بعض الجهود الرائدة لدعم ومساندة التعليم عن بُعد منها :

1. إنشاء مكتب تقانة التعلم : ويعمل هذا المكتب مع مختلف المؤسسات التعليمية، والمنظمات أو الهيئات غير الحكومية لترويج ونشر استخدام تقانة التعلم الفعالة، مساندة التطوير والبحوث المرتبطة باستخدامات التقانات التعليمية، والمساعدة والمشاركة في المعرفة والخبرة المتوافرة.

2. إقامة شبكة المدرسة : وتهدف هذه الشبكة إلى تعزيز الفرص التعليمية من خلال استخدام شبكة الإنترنت. وتتضمن خدمات «شبكة المدارس» المشروعات الشبكية التي قام بتصميمها المدرسون، البيئات الافتراضية للتعلم المبني على وضع معين، المواد المهنية المتاحة على الخط لتنمية الحياة الوطنية والمهنية للمدرسين، والوصول إلى مواد المقررات الدراسية الخاصة بالجامعة أو الكلية المعينة.

3. تطوير شبكة التعلم عن بُعد لمراكز التميز : وتقوم هذه الشبكة بفحص التعلم الشبكي المتوافر في كل القطاعات التعليمية من مرحلة الحضانة إلى تعليم الكبار والتعليم المستمر، وتخدم هذه الشبكة ما يقرب من مئة وستين منظمة عامة وخاصة تنتشر في كل أنحاء كندا، وتتمثل رسالة الشبكة في القيام بمشروعات البحوث والتطوير المرتبطة بالطرق التربوية المبنية على المعرفة التي يمكن تنفيذها من خلال التعلم عن بُعد التي تساند تطوير اقتصاديات المعرفة في كندا.

4. دعم جهود الجمعية الكندية للتعلم عن بُعد : وهي منظمة غير حكومية للمهنيين الذين يعملون

في مجالات التعليم عن بُعد، وتنظم هذه الجمعية المؤتمرات والندوات، وتروج البحوث، وتستخدم خادم قائمة إرسال لتسهيل التعاون والمشاركة في المعلومات.

بجانب هذه التجارب والمشروعات الاتحادية توجد مجموعة كبيرة من التجارب والمبادرات الرائدة على المستويات المحلية في كندا، ومنها ما يلي :

♦ - قطاع المدارس :

تتوافر في المقاطعات الكندية كثير من المشروعات والبرامج المخصصة للتعليم عن بُعد، ومن بينها ما يلي :

(أ) مركز مقاطعة ألبرتا للتعلم عن بُعد : ويقدم فرص التعلم على الخط من خلال إقامة ومساندة مدرسة الوزارة على الخط. وفي هذه المدرسة يقوم الطلاب بتسجيل أنفسهم لدراسة المقررات التي توفرها والحصول على المواد التعليمية واستخدام معمل العلوم الافتراضي بها. وكل طالب ملتحق بهذه المدرسة الإلكترونية على الخط يعمل عليها بصفة مستقلة ويتفاعل بصفة دائمة مع مجموعة المدرسين المتوافرين على الخط. ويزود الطالب المسجل بالمدرسة بحاسوب يشتمل البرامج اللازمة للتعليم، ويتوافر للطلاب حجرة مناقشة افتراضية لكي يعملوا ويتعاونوا ويتناقش أولياء الأمور فيما بينهم والقائمون على التعليم عن بُعد في القضايا التعليمية المختلفة. ومن خلال هذه المدرسة، يقدم للطلاب ولأولياء الأمور خدمات التوجيه والإرشاد، والتدريب الفني.

(ب) مشروع شبكة التعليم الموزعة الإلكترونية: ويتكون من ستة مجالس لمدارس محلية في أونتاريو. ويقدم هذا المشروع خدمة كاملة لموقع تعليمي على (الويب) حيث يوفر برمجيات للمقررات الدراسية المعتمدة لمدرسة ثانوية على الخط، كما يقدم نظام إمداد لكي يستخدم بواسطة المدرسين والمدارس في أي مكان من المقاطعة، ويوفر المشروع المحتوى الخاص بالمقررات الدراسية بطريقة تتابعية مصحوبا بالملفات التي تنقل وتنزل على الحاسبات الشخصية، ويتضمن المحتوى وصلات فائقة التشعب لوصل المواقع المتفرقة على الويب من أجل القيام بالبحوث. ويبني تقدير المستخدم الذاتي في هذه العملية بالتعاون مع المدرسين الذين لهم حق المراقبة والتدخل.

(ج) برنامج التوجهات الجديدة في التعلم عن بُعد : تقدم المدرسة المفتوحة التابعة لوكالة التعليم المفتوح في مقاطعة كولومبيا البريطانية هذا البرنامج وتشرف عليه أيضاً. وتوفر هذه الخدمة لطلاب الصف النهائي بالمدارس الثانوية الصغيرة، مراكز التعلم، والمتعلمين ذاتيا من المنازل عبر المقاطعة. ويبني هذا البرنامج على نموذج تعلم ثلاثي المكونات، حيث يشتمل على (الطالب، والمساعد المتواجد على الموقع، والمدرس)، وتعمل هذه الأطراف الثلاثة معا عن بعد لمساندة الطالب وحثه على التعلم. وقد يعمل الطالب لوحده بصفة مستقلة بهدف إكمال مرحلة الدراسة الثانوية مستخدما مختلف الوسائل التقنية، البريد الإلكتروني، المؤتمرات الصوتية، الرسومات الصوتية، البث

التليفزيوني، والمواد المطبوعة، مع دراسة الإرشادات ومواد الموارد المتوافرة على الخط. وينجز عملية تدريس الطلاب المستقلين أو المجموعات الصغيرة باستخدام أساليب البث التفاعلي وأدوات الاستشارة المتوافرة على قمة الحاسوب.

♦ ـ قطاع التعليم العالي ويضم :

• قطاع الكليات :

أ – كلية مونت الملكية بمقاطعة ألبرتا : وتعتبر هذه الكلية من الكليات الرائدة في تطوير نماذج إمداد برامج التعلم الافتراضية، وتقدم هذه الكلية أربعة برامج معتمدة باستخدام حزمة من الأدوات المطبوعة، الاستشارات الهاتفية بين المدرس والطالب، البريد الإلكتروني، مؤتمرات الحاسوب، والأدوات السمعية البصرية المختارة بعناية.

ب – كلية جورج براون : تقدم هذه الكلية كثيراً من المقررات الدراسية باستخدام أساليب متنوعة، مثل : مؤتمرات الفيديو، السمعيات التزامنية، المراسلات، الأقراص المدمجة، والاستشارات من خلال الإنترنت. وقد طورت الكلية أيضاً برنامجا موجها للأخصائيين الفنيين للإمداد عبر الأقراص المدمجة. ويشتمل هذا البرنامج على ثلاثة وعشرين مقررا دراسيا كاملا يستخدم النص، حركات الفيديو، الاختبارات المبنية على الحاسوب، وحزم البرمجيات. ويمكن شراء البرنامج الدراسي لأي مقرر من المقررات المقدمة لأجل الاستخدام الشخصي.

ج – كلية كاياس الافتراضية : وتخدم هذه الكلية الحاجات التعليمية لكثير من المجتمعات غرب كندا، وينبثق منها مراكز تعلم تتواجد في مجتمعات كثيرة وترتبط معاً من خلال نظام مشترك مبني على مؤتمرات الفيديو، تقديم برامج في الدراسات المحلية، تنمية الكبار، التدريب على الحاسب الآلي، وتدريس المدرسين.

• ـ قطاع الجامعات :

أ ـ جامعة كولومبيا البريطانية: وتقدم نموذجا لمقرر «نظم التشغيل» الموجه لطلاب السنة الثالثة في علم الحاسب الآلي مبني على الإنترنت، وقد استخدم في هذا المقرر واجهة التفاعل الرسومية الحاسوبية التي ساهمت في الوصول إلى مستوى عالٍ من التفاعلية والمشاركة بصفة خاصة من جانب الطلاب المستخدمين. ويستخدم هذا البرنامج الجاهز مجموعة من التسهيلات القوية التي تحقق مستويات تفاعلية ومشاركة عالية من المستخدمين، كما يسهم في خلق بيئة تعلم نشطة محببة للمستخدم. ولا يتطلب من الطلاب المستخدمين لبرامج المقررات المطورة بنموذج نظم التشغيل، أي مهارات فنية حيث يستخدمون واجهة تفاعل رسومية مألوفة لهم، ويمكن ملاحظة تفاعلية هذا المقرر من قائمة الأدوات التي يبني عليها المقرر الدراسي وتوفر للمصمم. وتشتمل هذه الأدوات على (لوحة أخبار،بريد إلكتروني، تسهيلات تساعد الطلاب في إنشاء وثائقهم على الإنترنت بمساندة النص والرسوم بطريقة تعاونية، تسهيلات تساعد الطلاب في إبداء

ملاحظاتهم وتعليقاتهم بصفة مستمرة، تسهيلات لأداء الاختبارات الدورية والامتحانات على الخط في الوقت الحقيقي، تسهيلات تتوافق مع اختيار الإجابات الصحيحة للأسئلة متعددة التفاعلية المتوافقة والمترابطة لكي تساعد الطلاب في عملية التقويم الذاتي، أداة مرجعية موصلة ومعدة خصيصا لكل صفحة أو موقع ويب، أداء منح الدرجات التي تسمح للطلاب من رؤية درجاتهم مقارنة بأداء الفصل).

ب ـ جامعة كوين: وقد أنشأت هذه الجامعة برنامجا لمساعدة طلاب الدراسات العليا في الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال باستخدام مؤتمرات الفيديو التفاعلية متعددة النقاط، وأقامت لذلك مواقع تعلم في كثير من مدن المقاطعة حيث يمكن للطلاب التواجد والتعلم بواسطة المحاضرات والمناقشات في الوقت الحقيقي. وقد دعم هذا النموذج عن طريق توفير الحاسبات الآلية التي تُحمّل بالبرمجيات الضرورية التي تسمح للطلاب بالعمل معا في فرق عمل.

ج ـ جامعة أثا باسكا بمقاطعة ألبرتا، والجامعة عن بُعد بمقاطعة كويبك، والجامعة المفتوحة بمقاطعة كولومبيا البريطانية تمثل كلها ثلاث جامعات كندية تقدم كل برامجها الدراسية من خلال طرق ونظم التدريس عن بُعد.

وقد بدأت هذه الجامعات برامجها منذ قرابة 20 عاما باستخدام حزم المقرر المطبوعة مع الاستعانة بالهاتف، البريد، والتدريس المبني على الفصل الدراسي. وعند توافر تقانات تليفزيون البث المباشر، والمؤتمرات السمعية البصرية تضمنت البرامج الدراسية التي تقدمها هذه الجامعات في نطاق نماذج الإمداد، وذلك على أساس عملي يراعى فعالية التكاليف، وإمكانية وصول الطلاب إلى الأجهزة والبرمجيات، وقبول أعضاء هيئة التدريس لهذا النوع من التدريس والتعلم عن بُعد.

ب ـ التعليم عن بُعد في الولايات المتحدة الأمريكية :

يجد التعليم عن بعد في الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما متزايدا وبخاصة في السنوات الأخيرة، وقد ارتبط هذا الاهتمام ببزوغ شبكة الويب وتطورها كأداة اتصال تجارية، ومنذ ذلك الوقت انبثق الجيل الرابع للتعليم عن بُعد في الولايات المتحدة، فقد ارتبط الجيل الأول للتعليم عن بُعد بدخول التعليم بالمراسلة في القرن الثامن عشر، وعلى وجه الخصوص في الجامعات التي منحتها الحكومة الاتحادية مخصصات لإمداد التعليم الزراعي للفلاحين في المناطق الريفية. وظهر الجيل الثاني للتعليم عن بُعد بدخول التليفزيون لإمداد الفرص التعليمية لكل الناس في منازلهم. وقد بدأت هذه المرحلة بالتليفزيون التجاري الذي قدم فصولا دراسية في الخمسينات من القرن العشرين واتسع هذا التوجه بدخول البث العام للمقررات عن بُعد في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

أما الجيل الثالث للتعلم عن بُعد في الولايات المتحدة فقد ظهر في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، عندما بدأت الكليات والجامعات الأمريكية في تقديم مقررات دراسية على

الخط بصفة متقطعة وغير منتظمة، وخاصة عندما كانت الإنترنت ممولة بواسطة الحكومة الاتحادية من خلال وكالة العلوم الوطنية، حيث كانت تمثل ناديا لأعضاء هيئة تدريس الجامعات والعاملين بمشروعات البحث والتطوير في وزارة الدفاع الأمريكية. وارتبطت هذه الحقبة بالبحث والتجريب لإنشاء طرق وأساليب تستخدم بفعالية للوصول إلى شبكة الإنترنت.

وبنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين دخل التعليم عن بُعد في الولايات المتحدة عصر الجيل الرابع باستخدام برامج افتراضية للتدريس والتعلم، وتتصف برامج التعليم عن بُعد في الولايات المتحدة، بعدة خصائص مشتركة منها :

- كلها برامج شاملة ومتكاملة تقدم درجات، شهادات، أو دبلومات كاملة.
- تعتمد كليا أو فعليا على تقانات المعلومات والاتصالات لإمداد التعليم عن بُعد ومساندته.
- كل البرامج المتاحة حاليا تمثل بعض التطبيقات الأكثر تقدما للمداخل التربوية والتقنية الحديثة المستخدمة في التعليم عن بُعد.

وقد استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا من الموارد المادية والبشرية مما أدى إلى التوسع في التعليم عن بُعد وانتشاره على نطاق واسع، وأدى هذا التوجه إلى تغيير في التفكير التربوي، والبنيات الأساسية للاتصالات وفي زيادة قدرة تقانات المعلومات والاتصالات وتنوع وظائفها، ويمكن ملاحظة تلك التغيرات في العوامل الأربعة التالية :

أولا - في إطار المستوى الأعلى المرتبط بالتعليم الجامعي والعالي، يرتكز التغيير على مدخل أكثر ارتباطا بالعميل الذي لا يؤثر فقط على كيفية تعامل الطلاب عند تفاعلهم مع المؤسسات التعليمية، ولكن أيضاً على طبيعة المقررات الدراسية المقدمة لهم. فقد صارت المقررات الدراسية عملية أكثر وتشتمل على محتوى علمي يمكن تطبيقه في الحياة اليومية للطالب.

ثانيا - نمت البنية الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة، وامتدت إلى النقطة التي دخلت كل البيوت والأعمال والمدارس التي أصبحت تمتلك مدى كاملا من هذه التقانات، وقد ارتبط كل ذلك بالتوجه التجاري الحر واستفادت منه المؤسسات التعليمية القائمة.

ثالثا - أصبح لتقانة التعليم المتقدمة قدرات وسعات ووظائف أعظم مما كانت عليه من قبل. فعلى سبيل المثال، تحمل نظم الكابلات في العادة (130) مئة وثلاثين قناة برمجة تتسع لتقديم الهاتف والوصول إلى البيانات بسرعة عالية جدا، بالإضافة إلى برامج التليفزيون وبخاصة التليفزيون الرقمي. وقد صار متاحا حاليا سعات تخزين عالية للحاسوب تقاس بالجيجا بايت، والتيرا بايت، مع سرعة معالجة عالية تصل إلى أكثر من 500 ميجا هرتز. وكل ذلك بأسعار معقولة يمكن أن يتحملها الفرد العادي. وتنقل البيانات خلال خطوط الهاتف بأكثر من (53) كيلوبايت في الثانية الواحدة. وتتميز الولايات المتحدة باستخدام نظم هواتف

السعر الثابت مما يمكن المواطنين من استخدام شبكة الإنترنت في الوقت غير المحدود وبأسعار منخفضة إلى حد كبير.

رابعا ـ تختص الاختلافات التقنية بين الوسائل التي كانت منفصلة ومتفرقة بعضها عن بعض في السابق، وأصبحت كل هذه الوسائل تتلاحم معا من خلال التقانات الرقمية التي انتشرت بسرعة كبيرة في الفترة الحديثة، وقد برزت المنصات التي يساند كل منها عددا من التقانات المتوافرة. وأدى ذلك إلى تطوير تقانات جديدة ممتدة ترتبط بتطبيقات التعلم. فعلى سبيل المثال، طور الفيديو الحقيقي لتدفق برامج التليفزيون والراديو الحية وما يعكسه ذلك على التعليم فيما يختص بشبكات الفيديو. وكل ذلك أدى إلى بزوغ بيئة تعلم عن بُعد تتضمن طرقا مختلفة لإمداد الفرص التعليمية المتاحة ومساندتها.

وقد ساندت هذه التوجهات الحديثة التعليم وعلى الأخص التعليم العالي أو الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وجذبت الاهتمامات التجارية المتنوعة. ويتضح هذا الاتجاه بطريقة جلية واضحة في كثير من التجارب والمشروعات التي أقيمت في عدد كبير من الجامعات الأمريكية على سبيل المثال، أنشأت جامعة نيويورك فرعا إضافيا بها ذا طابع تجاري لتطوير برامج التعليم عن بُعد ويعمل على تقويمها بصفة مستمرة. وتهدف الجامعة إلى الحصول على إيرادات كافية من مقررات التعليم عن بُعد التي يمكنها المساهمة فيما بعد في تغطية المقررات النظامية والرسمية التي تقدم بها. ومن خلال «الكلية الافتراضية» لمدرسة التعليم المستمر والمهني" بدأت جامعة نيويورك تقديم مقررات وبرامج دراسية للحصول على درجات وشهادات أكاديمية من على الخط المباشر.

كما أن جامعة ولاية بنسلفانيا أنشأت أيضاً حرما جامعيا على مستوى دولي أطلقت عليه(الحرم الدولي) لخدمة الطلاب من كل أنحاء العالم. كما أنشأت أيضا جامعة فونيكس بنجاح كبير «جامعة افتراضية» ارتفع عدد الملتحقين من (31000) طالب في عام 1992 إلى حوالي (61000) طالب في عام 1999. كما دخلت المؤسسات التجارية في إقامة مواقع تقدم التعليم عن بُعد من خلال شبكة الويب. فمثلا قدمت شركة بانجايا شبكة له، تعتبر أول خدمة تعليمية دولية على الخط مكرسة بالكامل للتعليم والتدريب من خلال «جامعة افتراضية» مطورة للوصول إلى الطلاب المنعزلين محليا والتدريس لهم على أساس قومي أمريكي ودولي في نفس الوقت. وأنشأت كل من شركة نظم تعلم سيلفان، وشركة الاتصالات العملاقة (أم سي أي) مشروعا مشتركا لشبكة تعلم كالبر، وقد توسعت هذه الشبكة في أنشطتها، واتجهت نحو تعليم المدرسين وتوفير مقررات التنمية المهنية المقدمة قوميا من خلال القمر الصناعي، مؤتمرات الفيديو، شبكات الحاسبات الشخصية للمتعلمين المتواجدين في أماكنهم المختلفة في البيت، المدرسة، العمل، المتجر، الخ.

وقدمت أيضا شركة الاتصالات العملاقة(AT & T) شبكة تعلم خاصة بها ومن خلالها قدم ما أطلق عليه «الأكاديمية الافتراضية» التي تساعد في تلبية حاجات المدرسين للوصول إلى فرص التنمية المهنية التي يحتاجون إليها لتعلم الطرق والأساليب الجديدة. وقد اشتملت

شبكة تعلم شركة AT&T معاهد افتراضية كثيرة تقدم برامج تعليم عن بُعد للمدرسين في أثناء العمل. ويشترك في هذه الشبكة عدة جامعات بالولايات المتحدة، وقد ساعدت هذه المؤسسات في تقديم المقررات الدراسية المبدئية وفي تلبية متطلبات التعليم عن بُعد، ومن أهمها متطلبان، هما :

- تكامل التقانة بفعالية في الحجرات الدراسية أو الفصول الخاصة.
- الاحتفاظ بالصلاحيات المهنية المرتبطة بالمحتوى المتوافق بطريقة فورية.

مما سبق يلاحظ أن الشركات ذات التوجه التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ساهمت بجهود رائدة في إقامة شبكات التعليم عن بُعد.

والعرض التالي يوضح بعض تجارب ومشروعات التعليم عن بُعد القائمة بالفعل في المدارس والجامعات والمؤسسات في الولايات المتحدة:

♦ - قطاع المدارس :

برامج المدرسة الافتراضية حتى الصف الثاني عشر الثانوي، وقد بني هذا النظام على أساس الرقابة المحلية ورقابة الولاية المعنية على المدارس القائمة بها. وكان دور الحكومة الاتحادية ثانويا إلى حد كبير فقد كانت المساهمة التي تقدمها الحكومة الاتحادية للتعليم قبل الجامعي أقل من 10٪ من التكلفة الإجمالية للتعليم المحلي. ولا يوجد في الولايات المتحدة مدارس على أساس قومي، إلا أنه بزيادة استخدام تقانات المعلومات والاتصالات وتأثر التعليم بها فقد تغير هذا التوجه إلى حد كبير.

فأصبحت توجد حاجة نامية إلى تقديم بعض الخدمات التعليمية التي تشارك فيها المدارس المحلية المنتشرة في أرجاء الولايات المتحدة وتحمل بعض التكاليف التي يصعب تحملها من قبل المدارس كل منفردا. كما توجد حاجة لتدريب المدرسين الذين قد يتعدى طاقات وموارد المدارس المحلية فقط. وعلى الرغم من ذلك أنشئت بعض التجارب والمشروعات التي تختص بالمدارس الإلكترونية على أساس محلي، ومنها ما يلي :

أ - مشروع مدرسة النجمة : وقد أقيم «مشروع مدرسة النجمة» لكي يسهم في تحقيق هدفين هما : تشجيع المساواة والعدالة في إتاحة الفرص التعليمية لكافة المواطنين، ودفع التقدم في أداء العملية التعليمية، فقد لوحظ أن كثيرا من المدارس في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة لا تستطيع تحمل أعباء الاحتفاظ بالمدرسين الأكفياء في كثير من المقررات مثل الرياضيات، العلوم الطبيعية، اللغات الأجنبية، وخاصة في مستوى المدارس الثانوية العالية. ويستخدم هذا المشروع تقانات المعلومات والاتصالات في ربط المدرسين الأكفياء والمميزين بالموضوعات التي تدرس في المدارس حيث إن هذه المدارس لم تقدر في السابق على تقديم هذه الموضوعات لطلابها بالكفاية والجودة المطلوبة. وقدر عدد من خدمهم هذا المشروع في سنة واحدة ما يقرب من مليون ونصف مليون طالب منتشرين في (50) خمسين ولاية هي مجموع الولايات المتحدة.

وقد اشتمل هذا المشروع على نماذج تعليمية، رحلات ميدانية بالفيديو، أنشطة إثراء تعليمية، ومقررات دراسية تقدم أثناء الفصل الدراسي أو العام المدرسي الكامل وذلك في السنوات الأخيرة، ومن خلال استخدام هذا المشروع يمكن للطلاب طرح أسئلة عن موضوعات مثل مبادئ الطبيعة، ارتياد الفضاء الخارجي، الخ. التي يجيب عنها المدرسون المتخصصون في هذا المشروع.

ب ـ صندوق الخدمة العالمي : وقد أنشئ هذا الصندوق لكي يسهم في تحقيق خدمة الاتصالات وجعلها متاحة لكل مدرسة ومكتبة عامة. كما أن أي مدرسة أو مكتبة تمنح خصومات على تكاليف خدمة الاتصالات المتاحة لها تتراوح من 20٪ إلى 90٪، وتعتمد كمية المبلغ المعفي على عدد الطلاب المحرومين في المدرسة أو المجتمع المحلى من خدمات الاتصالات، الارتباطات الداخلية، والوصول إلى شبكة الإنترنت.

ويطبق بعد المسافة على السعر الإجمالي وبذلك تدفع المدرسة أو المكتبة الجزء المتبقي من التكلفة ويذهب الجزء المدفوع من صندوق تمويل هذا البرنامج إلى مقدم الخدمة المباشرة.

وعلى الرغم من أن هذا الصندوق لا يساهم في تكاليف أجهزة الحاسوب الصغيرة، وبرمجيات التعليم، وتدريب المدرسين أو أمناء المكتبات العامة والمدرسية، فإن المدارس والمكتبات العامة يمكنها استخدام هذا الصندوق في تمويل البنيات الأساسية للاتصالات التي تساعد برامج تعليمها وخاصة التعليم عن بُعد. وبذلك عاد هذا الصندوق بالنفع على الطلاب ودفع المدارس والمكتبات العامة إلى تطوير خطط التقانة المتقدمة طويلة الأجل بها.

ج ـ مدرسة فلوريدا العالية وشبكة التعليم عن بُعد في ولاية فلوريدا : أنشئت هذه المدرسة كمدرسة تجريبية على الويب في عام 1996، حيث تقدم المقررات الدراسية الخاصة بها على الخط. وتتمثل رسالة المشروع في وضع مدرسة عليا بالكامل على الخط، بحيث تشتمل على المقررات الدراسية والخدمات المقدمة لمساعدة الطلاب في التحول بنجاح إلى مرحلة التعليم العالي وإلى سوق العمل بعدئذ، وتلبي محتويات المقررات الدراسية المقدمة وكيفية اجتيازها بنجاح كافة متطلبات ومعايير الكفاية التعليمية بولاية فلوريدا. وبالفعل بدأ الطلاب في الالتحاق بهذه المدرسة من يناير 1999.

كما أنشأت ولاية فلوريدا شبكة التعليم عن بُعد بهدف تأكيد وصول مواطني الولاية إلى خدمات الاتصالات المتقدمة التي تكمل تقديم الخدمات التعليمية والرعاية الصحية لهم. وتتمثل الفكرة من إنشاء هذه الشبكة في إضافة نظام منسق لخدمات الاتصالات المتقدمة والتعليم عن بُعد في متناول مواطني الولاية.

د ـ برنامج كاليفورنيا للتعلم عن بُعد : ويختص هذا البرنامج بالتعليم في مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية على الخط. وتقدم هذا البرنامج مدرسة «ريدي سبرنج شارتر» في مدينة «بين فالى» بولاية كاليفورنيا، حيث تعرض برنامجا عن التعليم الإبداعي للطلاب

وأولياء أمورهم حتى الصف الثامن حيث يجدون مقررات تعليمية على الخط، ويسعى هذا البرنامج إلى الاعتراف بالاهتمامات المختلفة للطلاب وأنماط التعلم الفردية لكل طالب، ويقدم أيضا خيارات مختلفة لتعميم خطة تعلم معينة لكل طالب ترتبط بعمره واهتماماته واستعداداته وقدراته الخ. وفي هذا البرنامج يوجد تعاون وتنسيق مستمر بين أولياء الأمور، والطلاب، والمدرسين حيث ينشئون معا مقررا دراسيا مبنيا على مستوى مهارات كل طالب واهتماماته.

وقد صار هذا البرنامج جزءا أساسيا من نظام المدارس العامة في الولاية. ويمكن لأي ولي أمر مقيم في ولاية كاليفورنيا أن يلحق ابنه في هذا البرنامج إن لم يكن ملتحقا في مدرسة عامة أخرى بالولاية.

هـ ـ الكابل في الفصل الدراسي : في عام 1989، أنشأت الشركات العاملة في صناعة الكابلات نظام تعليم أطلقت عليه «الكابل في الفصل الدراسي»، ويتميز هذا البرنامج بإكساب الموارد التعليمية مزايا تقانة التعلم المتقدمة التي تتاح للمدرسين حتى يمكنهم تحسين عملية التدريس والتعلم وتعزيزها.

ويقوم بمساندة هذا البرنامج عدد من الهيئات والمؤسسات العملاقة المرتبطة بتشغيل الكابلات، حيث التزمت المؤسسات المشغلة لنظام الكابل بأن تقدم لكل مدرسة ترتبط بنظمها ربطا وخدمة (كابل) أساسية بالمجان شهريا. وبذلك أتيح لما بين ثمانين ألف إلى تسعين ألف مدرسة إعدادية وثانوية ربط كامل بالكابل، أما شبكات برنامج الكابل فقد التزمت أيضا بإتاحة أكثر من خمسمائة ساعة شهريا تبرمج فيها البرامج التعليمية بدون مقابل وإتاحتها لكي يسجل فيها المدرسون ويحتفظون بها لمدة عام على الأقل.

ومن خلال برنامج «الكابل في الفصل الدراسي» دربت مؤسسات وشركات صناعة الكابل أكثر من سبعة آلاف وخمسمائة مدرس كل سنة على مدى عشر سنوات في كيفية استخدام تقانة الكابل في فصولهم الدراسية.

ومع أن هذا البرنامج لا يمثل مؤسسة تعلم افتراضية، إلا أنه يقدم للمدرسين في الولايات المتحدة الأمريكية موارد ضخمة من الوسائل/ الوسائط المتعددة التي يمكن استخدامها في التعليم عن بُعد والتعلم الافتراضي. وتغطي موارد التعلم المقدمة معظم موضوعات المقررات الدراسية في مختلف الصفوف التعليمية حتى الصف الثاني عشر.

♦ ـ قطاع التعليم العالي :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في توظيف هذه التقانات في الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومراكز التدريب المهني. وقد بدأت هذه المؤسسات التعليمية تؤدي دورا جوهريا في عملية الإبداع التعليمي من خلال التجريب بمساندة قوية من الحكومة الاتحادية والشركات الصناعية التي قدمت تمويلا لها لإدخال هذه التقانات، كما عملت على تهيئة البنية الأساسية الخاصة بذلك. ومن النماذج والمشروعات الرائدة في هذا الأساس ما يلي :

أ – **نموذج جامعة إلينوي** : قدمت جامعة إلينوى نموذجين للتعلم المبني على الويب لبعض تخصصاتها التعليمية في مرحلة الدراسات العليا. فقد قدم قسم الميكانيكا النظرية، وقسم الكيمياء، نماذج من مقرراتهما محملة على شبكة الويب، ومن خلال البرمجة الضمنية استخدمت لغة الجافا، وواجهة التفاعل الرسومية الحاسوبية، مع مجموعة برمجيات دعم التصفح وأدوات الدخول المتقدمة التي أتاحت قدرات كبيرة لهذه النماذج فيما يتصل بالرسومات التفاعلية، أساليب المحاكاة، الرسوم ذات الأبعاد الثلاثة، الحوار الإلكتروني.

ب – **كلية المعلمين بجامعة كولومبيا** : تقدم هذه الكلية برنامجا افتراضيا لتعليم المدرسين على الخط، ويتصل هذا البرنامج بالتصميم التعليمي والتعليم المتاح على الحاسوب. وفي هذا البرنامج توفر المقررات والبرامج التعليمية على الخط بتفاعل قوي مع المستخدمين ومتضمنة مشروعات تعاونية بين الدارسين. وفي إطار هذا البرنامج، يمكن للطلاب الالتحاق به في الوقت والمكان المختار والمفضل لهم ولكن يتم ذلك وفقا للوقت الذي تحدده الجامعة. وبذلك لا يطلب من هؤلاء الطلاب السفر والتواجد بمقر كلية المعلمين بمدينة نيويورك، ولكن يطلب منهم إمكانية الوصول إلى البرنامج على الويب في الوقت الذي يتاح فيه.

وتقدم برامج المقررات الدراسية بأسلوب التعليم التعاوني الذي يسمح بمساهمة الطلاب من منازلهم أو أعمالهم أو خلال ترحالهم في أي وقت وفي أي مكان. ويسمح للطلاب بالمناقشة المبنية على النص الذي ينتشر في أثناء عرض المقرر وتتاح لهم فرصة المناقشة والعمل مع زملائهم المنتشرين في أماكن بعيدة.

ج – **جامعة ولاية كاليفورنيا** : طورت هذه الجامعة «شبكة تعلم موزعة» بالتعاون مع شركة نشر سيمون سشوستر، ومحطة التليفزيون العامة، ومدرسي فصول مقاطعة لوس انجلوس لإنتاج «نماذج» المقرر المبنية على الفيديو لتخصصات طرق القراءة، التعليم الخاص، إدارة الفصل، التقانة التعليمية، واستراتيجيات التطوير الأكاديمي. وترسل هذه النماذج الخاصة بهذه التخصصات إلى الطلاب المقيمين في ولاية كاليفورنيا بالبريد الجوي وتكمل بالبريد الإلكتروني، المحادثة الهاتفية، وصفحات الويب التي تخصص لذلك.

♦ ـ قطاع تدريب القوى العاملة :

إزاء شعور معظم مؤسسات ومنظمات الأعمال الأمريكية بالحاجة لتوفير برامج تدريب حديثة ومتطورة باستمرار، من منطلق أن دورات المنتج صارت أقصر مما كانت عليه من قبل، نتيجة لأن قاعدة المعرفة تزداد بسرعة هائلة، وقد وضع هذا التوجه الجديد ضغوطا ضخمة على منظمات الأعمال لتحديث وتعزيز مهارات العاملين بطريقة سريعة وفعالة واقتصادية، فقد قدرت جمعية التدريب والتنمية الأمريكية حاجة حوالي 74٪ من القوى العاملة إلى إعادة تدريب في السنوات العشر القادمة. وقد دعا ذلك إلى محاولة هذه المنظمات والشركات لاكتشاف أشكال وفرص تدريبية جديدة لتنمية القوى العاملة بها، لذا بدأ الكثير منها باستخدام تقانة

المعلومات والاتصالات لإمداد التدريب عن بُعد. حيث أصبح في الإمكان الالتحاق ببرامج تدريبية معتمدة على الخط، واعتماد شهادات باجتيازهم هذه الدورات التدريبية بنجاح، ومن البرامج المتاحة في هذا الإطار ما يلي :

أ - **برنامج التفكير الرقمي** : وقد أنشئ هذا البرنامج في مدينة فرنسيسكو بولاية كاليفورنيا عام 1996 كشركة تروج نفسها كمدرب مبني على الويب. وقد أنتجت هذه الشركة مجموعة من البرامج التدريبية على الخط، تضم المتدربين والمدربين والمساعدين معا في فصول افتراضية أكثر تفاعلا من الكتب الدراسية التقليدية، وأكثر قبولا من التعليم المقيد بالمكان والزمان المحدد. وتوفر هذه الشركة برامج التدريب التي تدرس بواسطة المدرسين والمساعدين المتاحين للإجابة عن رسائل البريد الإلكتروني التي يرسلها المتدربون، ويشاركون في المناقشات وجلسات الحوار مع المتدربين. وتقوم شركة «التفكير الرقمي» ببيع برامجها التدريبية المبنية على الويب من خلال موقعها على الإنترنت إلى إدارات أو مراكز التدريب المتوافرة في المنظمات والمؤسسات المختلفة.

ب - **معهد دولينج** : أنشئ هذا المعهد في مدينة نيويورك ويقدم مجموعة من البرامج التدريبية المتعلقة ببرمجيات شركة ميكروسوفت على الخط ومن خلال البريد الإلكتروني، ويضم كل برنامج حوالي خمسة عشر دارسا.

ج - **تقانة البدء السريعة** : يتيح هذا البرنامج المحمل على الويب وصولا مباشرا على الخط لعدد كبير من أدوات ومواد التعلم الضرورية لاجتياز امتحانات شركة مايكروسوفت والحصول على شهاداتها المعتمدة.

ج - التعليم عن بُعد في الاتحاد الأوربي :

كان للاتحاد الأوربي دورا رئيسا في تطوير التعليم في أوربا من خلال مبادرات البحوث والتطوير العديدة التي قام بها في السنوات العشر الأخيرة. وتمثلت هذه المبادرات في برنامج "دلتا" لتقانات المعلومات والاتصالات، وغيره من البرامج والمشروعات المنتشرة عبر أوربا. وبعض هذه البرامج والمشروعات يدرس أساسيات وبينيات التقانات المتقدمة، بينما يرتبط البعض الآخر منها باستطلاع المداخل التربوية ودراستها من أجل التعليم عن بُعد. وأنشأت بعض المشروعات مراكز دراسات أدبية، وطور البعض الآخر برمجيات ومقررات دراسية على الخط للتعليم عن بُعد. وكل هذه البرامج والمشروعات تعتبر ضرورية وذات توجه مباشر نحو التعليم عن بُعد أو التعلم الافتراضي وامتداداً للمقررات الدراسية الحالية على الخط.

وقبل استعراض هذه المبادرات والبرامج والمشروعات التي اضطلع بها الاتحاد الأوربي، يجب التعرف أولا على أوجه الواقع الأوربي المعاصر التي تعتبر فريدة ومؤثرة على فرص التعليم عن بُعد. فأوروبا تتصف بخاصية تتصل بتعدد اللغات المستخدمة في كل دولة من دولها، على الرغم من أن اللغة الإنجليزية قد تعتبر اللغة المشتركة لكل دول القارة، وقد تم معالجة هذه الإشكالية بكتابة محتوى المقرر أو البرنامج الدراسي باللغة الإنجليزية، مع

ترجمة فورية لعروض مؤتمرات الفيديو، والمساعدة المتوافرة من خلال المساعد التعليمي باللغة المحلية، مع التركيز على ثلاث لغات مركزية مثل الإنجليزية، الفرنسية والألمانية.

بالإضافة إلى مشكلة اللغة تتواجد الصعاب والمشكلات الثقافية التي تصاحب تقديم المقررات الدراسية، لذا تتأرجح الاتجاهات المختلفة بين نموذج التعليم البنائي المرتكز على الطالب المتوافر من مقدمي الخدمة التعليمية في المملكة المتحدة، الدانمارك، السويد، وفنلندا أو دول أوربا الشمالية، أما المداخل التقليدية في التعليم التي ترتكز على المدرس كمحور العملية التعليمية فما زالت هي السائدة في دول مثل فرنسا، إيطاليا، ألمانيا. ويمكن أن يشمل التوجه نحو التعليم عن بُعد أو التعليم الافتراضي كل هذه المداخل أو النماذج التعليمية، وفي هذا الصدد تساند تقانات المعلومات والاتصالات المتاحة حاليا أي مدخل من هذه المداخل بطريقة قوية وعلى الأخص المدخل أو النموذج البنائي.

والعرض التالي يوضح بعض التجارب والمشروعات المنجزة من قبل الاتحاد الأوربي، ثم يلي ذلك بعض أمثلة التعليم عن بُعد في بعض الدول الأوربية:

♦ - البرامج والمشروعات المشتركة :

(أ) **برنامج «دلتا» للتعليم عن بُعد** : طورت المفوضية الأوربية للاتحاد الأوربي برنامج دلتا للتعليم عن بُعد للوصول إلى توافق في التعليم والتدريب عبر الدول الأوربية في عام 1988. ويخدم هذا البرنامج الاقتصاد المرن ويعتبر جزءا مكملا لجودة الحياة الجديدة للمواطن الأوربي. ولا يهدف هذا البرنامج إحلال المداخل التقليدية بمداخل أكثر كفاية وفعالية فقط، ولكن يرتبط بتوظيف الإمكانات الجدية المتاحة الخاصة بالتقانة المتقدمة وتوصيلها إلى المجموعات التي كانت محرومة مسبقا من الحصول على التعليم والتدريب المناسب. ويساعد في تحقيق هذا التوجه تقانات المعلومات والاتصالات المتقدمة مع أساليب التعليم عن بُعد. كما ظهرت مشروعات خاصة بالمعايير الفنية للتقنين أو التوحيد القياسي للتقانات المستخدمة، وفي مجالات نمذجة التعلم، وفعالية الأساليب التربوية وملاءمتها، والمصطلحات الموحدة، وتصميم برامج المقررات الدراسية، وكان العمل الناتج من هذه المعايير الموحدة هو الأساس الذي بنيت عليه بنية التعليم عن بُعد في أوربا.

ومما سبق يتضح أن الوظيفة الأولى فيما يتصل ببرنامج "دلتا" ارتبطت بتعريف المتطلبات، تحديد الفرص والأفعال المرتبطة بالبحوث والتطوير، وكل ذلك بهدف الوصول إلى قوى عاملة ماهرة في أوربا، وحلول خاصة بفعالية التكلفة وكفاية الأساليب التعليمية للتدريب والتعليم عن بُعد.

(ب) **شبكات التحالف للتأليف التعليمي والتوزيع عن بُعد لأوربا** : أدى الطلب المتزايد على التعليم العالي والمستمر في السنوات الأخيرة، إلى ضغوط هامة على المعاهد العامة والخاصة على حد سواء. وارتبط بذلك التأثير على الموارد الاقتصادية والإنتاجية. وساهمت تقانات المعلومات والاتصالات واستخدامها في التعليم عن بُعد إلى مساعدة

المؤسسات التعليمية على التعامل مع هذه الضغوط. وقد تطلبت هذه التقانات المتقدمة منهجيات جديدة لبناء، إدارة، واكتشاف موارد التعلم، من هذا المنطلق ظهر مشروع شبكات التحالف للتأليف التعليمي والتوزيع عن بعد لأوربا.

ويرتبط هذا المشروع بتفسير، وتنفيذ، واختيار المناهج، لاستخدام الحلول المبنية على تقانات المعلومات والاتصالات بطريقة تتسم بالفعالية والكفاية التعليمية والتدريبية في مؤسسات قائمة بالفعل، وقد طور المشروع نظاما عالميا لتكثيف مستودعات المعرفة بطريقة تربوية حتى يسهم في تسهيل تأليف برامج للمقررات الدراسية والوثائق أو المواد المساعدة لذلك. ومن خلال هذا المشروع، يحصل المستخدمون على مواد التدريس على الخط، كما ينشئون ويحررون برامج المقررات الدراسية المتقدمة ويشاركون في برامج المقرر الدراسي ويعيدون استخدام ذلك.

ويخاطب المشروع أربعة أوجه من عملية التدريس :

- إنتاج مواد تدريس مبنية على الحاسب.
- إدارة هذه المواد التعليمية لكي تسمح بالمشاركة وإعادة الاستخدام.
- تجميع المقررات الدراسية.
- إمداد المقررات الدراسية للطلاب.

ولإنتاج المقررات الدراسية، طور المشروع أدوات لبناء المحاكاة، استبانات الاختبارات المتعددة، تمارين التقدير الذاتي، أدوات تجزئ النص والفيديو، دعم النص فائق التشعب.. الخ. كما حدد المشروع أيضا، نظاما لإدارة الوثائق الإلكترونية يعرف بنظام مستودع المعرفة بهدف المشاركة وإعادة الاستخدام. وتتمثل الميزة الرئيسة لهذا النظام في مخطط التكثيف التربوي الذي يعتبر جوهريا عند إعادة استخدام الوثائق في إدارة أو قسم واحد من أقسام المنظمة. وقد نفذ هذا المشروع نظام مستودع المعرفة من خلال جامعات كل من بلجيكا، فرنسا، إنجلترا، اسكوتلاندا، إيطاليا وسويسرا.

كما يخاطب مشروع أيضا مشكلة تجميع المواد المختلفة في إطار المقررات الدراسية الهيكلية حتى يمكن للمتعلمين والطلاب أن يلتحقوا بهذه المقررات ويستلموا المواد الخاصة بالتعلم من الموردين مباشرة، وفي هذا الإطار طور المشروع «محرر المقرر الدراسي» الذي يستبعد كثيرا من الأعمال الروتينية المتعلقة بتقديم الهيكل الأساسي لمواد التعلم. وحتى يمكن السماح للطلاب بالوصول إلى المقررات الدراسية المبنية على البروتوكولات الخاصة بشبكة الويب. ويقدم هذا التفاعل الرؤية الخاصة بالمقرر المبنية على تعليمات اللائحة الجامعية، والوصول إلى الموارد المرجعية المتاحة. وتدعم الأدوات المنتجة من المشروع التعاون الوثيق بين خبراء التعليم الأوربيين كما يشجع الطرق الأكثر فعالية في تحسين جودة التعليم الأوربي المبني على التقانات المتقدمة.

(ج) **مشروع سلطة برامج المقررات الدراسية للتدريب العملي** : بدأ التخطيط لمشروع سلطة برامج المقررات الدراسية للتدريب العملي في عام 1998، وأصبح جاهزا للتطوير التجاري في نهاية عام 1999. وقد طور هذا المشروع لمساعدة ما يقرب من مئة ألف معهد ومركز تعليمي تعمل في مجال التدريس والتدريب العملي في كل أنحاء أوربا. ويهدف المشروع إلى التخلص من القيود والتكاليف المرتفعة المرتبطة بتقديم البرامج والمواد المبنية على المحاكاة وبمساعدة الحاسوب بالجودة العالية. أي أن المشروع يعمل على توفير أدوات تأليف تساعد خبراء التعليم العملي، وفي تطوير مادة أو محتوى التعلم، وتنظيم عام لشبكة الإنترنت لتستوعب الخدمات التعليمية وقد وفر هذا المشروع مقررات دراسية على مستوى عال جدا وخاصة في المجال الطبي.

ويتجه هذا المشروع إلى مساعدة أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات الأوربية، حيث يتعلم عضو هيئة التدريس كيفية استخدام أدوات التأليف لتطوير التمارين العملية، وبمجرد اختيارهم الترتيبات التجريبية التي تضاهي المقرر الدراسي، فإنهم يحصلون على النظم المبنية على المحاكاة والوسائل المتعددة التي تتفق مع الموضوع المختار ثم يبنون السيناريو التعليمي المطلوب المرتبط بهذه الأدوات.

(د) **مشروع الشبكة الخاصة بمدرسة الوسائط المتعددة الأوربية** : في إطار التعامل مع مجتمع المعلومات، كان التحدي الرئيسي لأوربا هو تقديم تعليم مبدع وابتكاري لتلاميذ أوربا لمساعدتهم في التعامل والاستفادة بموارد وتقانات المعلومات المتاحة، وفي هذا الصدد بدأت الدراسة التجريبية لمشروع الشبكة الخاصة بالوسائط المتعددة الأوربية في عام 1998، وأصبحت جاهزة للتطبيق في عام 1999، ويلاحظ أن مجتمع المشروع متنوع إلى حد كبير لأنه يرتبط بأكثر من (317000) مدرسة، (4.5) مليون مدرس، و(69) مليون طالب، لذا فإن المشروع يمثل جهدا مشتركا بين المدارس الأوربية والقطاع الخاص المقدم لمحتوى الوسائل المتعددة، وله تجمع مشترك لإدارته، يتمثل في وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، كما تمول المفوضية الأوربية هذا المشروع من خلال مشروع الوسائل المتعددة.

ويهدف المشروع إلى تسهيل التعاون بين المدارس الأوربية لبناء خدمات تعليمية على شبكة الإنترنت، ومساندة المدارس في تطوير مصادر التعلم وخاصة الوسائل/الوسائط المتعددة وتدريب المدرسين بطريقة مشتركة وتعاونية. ويعتبر هذا المشروع ممثلا لشبكة الشبكات المتوافرة في دول الاتحاد الأوربي ويشتمل حاليا على دول أوربا الشمالية مثل أيسلندا، النرويج والسويد.

وقد طور هذا المشروع على الخط، وبني على أساس الموارد المتوافرة بالفعل في الدول المشتركة فيه التي تطور بالتفصيل وتقدم للطلاب والمدرسين وصولا إلى المعلومات المتسمة بالجودة العالية. كما طور المشروع كلية معلمين افتراضية لتوفير المقررات الدراسية، كما قام المشروع بتعزيز وتحسين الأدوات والخدمات التعليمية في التعليم والتدريب، هذا إلى جانب تطوير المعايير والتوجيهات المرتبطة باستخدام تقانات المعلومات والاتصالات

والوسائل/ الوسائط المتعددة في التعليم والتدريب. ومن الوظائف التي يشتمل عليها هذا المشروع التعاون الثقافي واللغوي المتعدد، قضايا حقوق التأليف والملكية الفكرية، والوصول إلى المواد التعليمية.

(هـ) **شبكة التعليم عن بُعد الأوربي عبر الدول** : بدأت شبكة التعليم عن بُعد الأوربي عبر الدول في نهاية عام 1998 من خلال سلسلة من المقررات الدراسية بتقديم تقانات متقدمة مثل شبكة المجال المحلي، وشبكة الأقمار الصناعية، حيث قبلت هذه الشبكة التحاق حوالي (700) طالب في فصول عن بعد في كل من بلجيكا، أسبانيا، البرتغال، المملكة المتحدة، اليونان، فرنسا، وايرلندا.

ويهدف هذا المشروع إلى تقديم موارد اتصال في كلا الاتجاهين، تصمم وتعد لكي تلائم تدفق المعلومات غير المتزامن الذي يبدأ من المدرس إلى الطلاب، ويبث النموذج من خلاله إرسال القمر الصناعي، من الطلاب إلى المدرس، ويمثل نموذج البث من نقطة لأخرى، والذي يوفر بواسطة الدوائر الأرضية، وبواسطة توفير قناة إعادة بث ترابط المتعلمين المتواجدين في المواقع البعيدة مع المدرسين، وكما في حالة الطلاب المتواجدين في المواقع البعيدة مع المدرسين، كما في حالة الطلاب المتواجدين بالفعل في الفصل الدراسي الحالي، وبذلك يشعر الطلاب بالانتماء لنفس بيئة التعلم الافتراضي.

ويحاول هذا المشروع تطبيق اتصالات القمر الصناعي في التعليم عن بُعد من خلال شبكة الاتصالات الأوروبية المنشأة لذلك. وقد استخدمت هذه الشبكة لاختيار تطبيق البرمجيات المطورة لكي تساند التعليم عن بُعد. وقد قدمت بالفعل عدة مقررات دراسية اشترك فيها عدد كبير من الطلاب.

♦ - قطاع المدارس :

معظم الدول الأوربية تعمل للوصول إلى نظام مدرسي مهيأ ومستثار بواسطة تقانات التعليم المتقدمة، تقدم فيه فرص للتعلم الفردي والذاتي، ويتيح وصولا بطريقة أحسن للإنترنت، ويكسب الطلاب مهارات حاسوبية أفضل، بالإضافة إلى زيادة القدرة التفاعلية للمتعلمين في دولهم وفي العالم. ويعتمد هذا التحرك نحو التطوير في التعليم المدرسي على توافر الموارد اللازمة لإحداث التطوير والتزام المسؤولين بالحكومات والمشتركين من القطاع الخاص، وسوف نستعرض ثلاث تجارب مرت بها كل من الدانمارك، وهولندا والمملكة المتحدة في إطار استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في المدارس لتقديم التعليم عن بُعد.

1. تجربة الدانمارك :

تمول الحكومة الدانماركية برنامجا طموحا لتدريب وتنمية مهارات مدرسي وطلاب كل المستويات الدراسية في التعليم قبل الجامعي على الاستفادة بالتقانة المتقدمة في عملية التدريس والتعليم عن بُعد، لهذا أنشأت الحكومة مشروع المدارس على الإنترنت الذي يحث

الطلاب ويرحب باتصالهم بعضهم ببعض على أساس وطني وعالمي لتمكينهم من الوصول إلى مدى واسع من موارد التعلم المتاحة والمناسبة لهم. ويهدف هذا المشروع إلى جعل المدارس العامة والخاصة تتصل بالإنترنت لتبادل المعرفة والأفكار.

2. تجربة هولندا :

يرتكز التعليم الابتدائي الهولندي على توظيف الحاسبات الآلية كأداة تعليمية ووسيلة للتدريس والتعلم، وجعل المدرس موجها ومشرفا على عملية التعلم. وقد أقامت الحكومة الهولندية عدة مشروعات منها على سبيل المثال : «مشروع شارنير» ومشروع "أوست باربانت" وهما من المشروعات الممولة حكوميا، ويجمعان كل المدارس ومؤسسات التعليم العالي معاً، بهدف تسهيل تحول التلاميذ من التعليم قبل الجامعي إلى التعليم العالي، وتشمل هذه الشبكة سبعا وعشرين مدرسة وخمسة معاهد تعليم عال، وقد ساعدت هذه المبادرة على تطبيق التعلم المستقل وتغيير دور المدرس.

3. تجربة المملكة المتحدة :

أنشأت المملكة المتحدة مشروع "الشبكة القومية للتعلم" الذي يمثل مبادرة حديثة لتحسين وصول كل المدارس الابتدائية والثانوية البريطانية إلى تقانات المعلومات والاتصالات المتقدمة، ويقدم هذا المشروع موارد التعلم المختلفة لاستخدام المدرسين، بالإضافة إلى إمداد مواد التعلم المناسبة التي يحتاجها الطلاب، وقد حاول هذا المشروع التوجه إلى كافة المتعلمين من المنازل، ويوفر تسهيلات ربط المدرسين بعضهم بالبعض لتبادل الأفكار والآراء، ولاتصال الطلاب مع بعضهم البعض من جهة أخرى، وقد بني هذا المشروع على شبكة الويب باستخدام شبكة الخدمات الرقمية المتكاملة.

وقد ارتبط بهذه المبادرة مشروع اليانصيب البريطاني، الذي نظم من أجل إدخال تقانة المعلومات والاتصالات في المدارس الابتدائية والثانوية بالمملكة المتحدة. وباستخدام مشروع الشبكة القومية للتعلم، وما توفره من تقانة متقدمة، أعد برنامج تدريب للمدرسين في المرحلة الابتدائية والثانوية معتمداً على المقررات الدراسية التي يقومون بتدريسها في الصفوف التعليمية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك تقدم التسهيلات المتاحة لنظار المدارس في إنجلترا وويلز برنامجا للتدريب القيادي الذي يشتمل على تقانات متقدمة مبنية على شبكة الويب لكي يساعد في فهم و إدارة انتشار التقانات في مدارسهم.

♦ - قطاع التعليم العالي :

سوف ينصب التركيز في هذا الجانب على تجربة المملكة المتحدة في قطاع التعليم العالي عن بعد. فقد أعدت بعض المبادرات التي ترتبط بالتعليم عن بُعد والتعليم المفتوح بتمويل حكومي مركزي في بداية التسعينات من القرن العشرين بواسطة مجالس التعليم العالي، ومن خلال هذه المبادرات تمكنت بعض الجامعات من تشكيل تجمع لكل مجالات

وتخصصات التعليم العالي تقريباً، وأنشأ هذا التجمع مراكز أكاديمية للتعلم من أجل مساعدة الأقسام العلمية الخاصة بالتخصصات العلمية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وتشجيعهم على الاتصال مع بعضهم البعض من خلال موقع محدد على شبكة الويب.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة البريطانية بتمويل حكومي مركزي للشبكة الأكاديمية المشتركة، وربطها بكل الجامعات ومراكز التعليم العالي في بريطانيا ووصلها بشبكة التعليم العالي الأوربية والإنترنت، ومولت الحكومة المركزية أيضاً مشروع التعلم مدى الحياة بمساعدة التقانة المقام في جامعة أكسفورد البريطانية.

والعرض التالي سوف يركز على الجامعة المفتوحة للمملكة المتحدة فقط.

الجامعة المفتوحة للمملكة المتحدة : تقدم هذه الجامعة فرص التعليم المفتوح الذي يتاح لمن يرغب في ذلك بغض النظر عن مؤهلاته الدراسية السابقة، حيث يكون اختيار الطالب في التسجيل والالتحاق بمقرر دراسي معين والامتحان فيه هو المعيار الرئيس، ويقدم التدريس عن بعد باستخدام أساليب التقدير الذاتي للمتعلم، والاجتماعات وجها لوجه، والمساندة التعليمية من المساعدين والموجهين التي تتحكم إلى حد كبير في هذا المدخل التقليدي السائد من قبل.

ومع ظهور التطورات التقنية الحديثة في المعلومات والاتصالات المتقدمة، ومع تغير نمط التعليم بدأ استخدام التعليم على الخط، وبرامج المقررات الدراسية، وتقليل المساعدة التعليمية وجها لوجه والارتكاز حول التعلم الذاتي للمتعلم.

وبذلك بدأت حقبة دخول سوق التعلم الافتراضي بواسطة الجامعة المفتوحة للمملكة المتحدة، وقد تمثل ذلك من خلال التوسع في إمداد المقررات الدراسية وانتشار ذلك على مستوى دولي، بالإضافة إلى تقديم التدريس الخاص بالمقررات الدراسية على الخط عبر شبكة الإنترنت، وللجامعة المفتوحة كثير من الاتفاقات مع المؤسسات التي تتعامل معها والتي قد تعفى من دفع مصروفات الدراسة، وقد تباع مقررات الدراسة لمؤسسات أخرى، ويلتحق بالجامعة المفتوحة حوالي (32000) طالب من المملكة المتحدة و (7000) طالب من دول أوربا الغربية، حيث يمكنهم الوصول إلى شبكة الإنترنت للحصول على المساعدة في التدريس وتلقي الخدمات التعليمية المتاحة.

د ـ التعليم عن بُعد في أستراليا :

لأستراليا مدخل خاص مميز للتعليم عن بُعد، وتعتبر أستراليا رائدة في استخدام تقانات المعلومات والاتصالات للتدريس والتعلم في قطاعات علمية كثيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر أستراليا الدولة الثالثة على مستوى العالم التي تقدم تعليما تدريبياً باللغة الإنجليزية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية.

وقد كان خبراء التعليم الأستراليون من أوائل الرواد الذين طوعوا تقانات المعلومات والاتصالات في إنشاء المدارس عبر الأثير الفضائي بناء على تقانة البث الإذاعي في الثلاثينات من القرن العشرين. وقد طبقت تقانات الوسائل المتعددة في كثير من المقررات الدراسية الفردية، كما استخدمت أيضاً في أغراض الإدارة التعليمية في كثير من المؤسسات التعليمية وذلك لتقديم البرامج داخل المدارس والجامعات وخارجها أيضا. وعلى الرغم من التطور المذهل في التعليم عن ُبعد الذي تشهده أستراليا حاليا، إلا أنه لا يوجد حتى الآن جامعة افتراضية منشأة في أستراليا. وفي هذا الصدد أعدت مجموعة من الخطط لإنشاء هذه الجامعة الافتراضية كما في حالة الكلية الفنية والتعليم الممتد في مقاطعة فيكتوريا.

وفي الوقت الحالي زاد استخدام الإمداد التعليمي المرن الذي يصف محتوى المقررات الدراسية في أستراليا. حيث توفر الوحدات المقدمة للمقررات الدراسية وسائل تعلم كثيرة تشتمل على الأقراص الحاسوبية المدمجة، وشبكة الإنترنت، ومؤتمرات الفيديو، المؤتمرات عن بعد، المؤتمرات المجموعة، الخ، وقد يستخدم الطلاب هذه الوسائل التي تصاحب المقررات الدراسية المقدمة سواء من الجامعة نفسها أو عن بعد.

وفي التجربة الأسترالية يتحمل الطلاب تكاليف إمداد الخدمات التعليمية لهم، حيث إن ذلك يمثل حلا لبعض المشكلات التي تواجه الجامعات ومنها زيادة التكلفة لإمداد التعليم عن ُبعد، وزيادة الطلب على الوصول إلى التعليم، وخفض مخصصات الميزانيات. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة الاهتمام بتقديم الخدمات التعليمية على الخط. وعلى الرغم من ذلك، ما زال كثير من المؤسسات التعليمية في أستراليا يُقدم مقررات وبرامج التعليم عن ُبعد بأسلوب تقليدي.

ومن المؤسسات الأسترالية التي سارعت في تقديم منتجاتها التعليمية على الخط جامعة كوين لاند، وجامعة جريفيث، ويمكن تتبع تطور نماذج التعليم عن ُبعد في أستراليا من خلال أربعة نماذج تتمثل في التالي :

1 ـ نموذج التعليم بالمراسلة المبني على المادة المطبوعة.

2 ـ النموذج متعدد التوجه الذي طور هيكلية تشتمل على أشرطة الفيديو، وأشرطة الكاسيت، والتعلم بمساعدة الحاسوب.

3 ـ نموذج التعلم عن ُبعد الذي يتضمن استخدام الاتصالات التفاعلية، الرسومات السمعية والبصرية، مؤتمرات الفيديو، والمؤتمرات عن بعد ذات الاتجاهين.

4 ـ نموذج التعلم المرن المرتبط بالأقراص المدمجة والإنترنت.

وفيما يلي عرض موجز لتجارب استخدام التعليم عن ُبعد في قطاع المدارس وقطاع الجامعات في أستراليا :

ـ قطاع المدارس :

(أ) مشروع فيكتوريا واحد : ويهدف إلى ربط كل المدارس العامة، وإدارة التعليم، ومجلس الدراسات، وكل المواقع الحكومية معاً عبر شبكة نطاق عريض، ويشرف على هذا المشروع وزير في حكومة الولاية يكرس لإنتاج وتحميل الوسائل/ الوسائط المتعددة.

(ب) مشروع وصل التعليم في ولاية كوين لاند : أنشأت الإدارة المركزية لمقاطعة كوين لاند مشروع وصل التعليم الذي يسمح لكل المدارس الابتدائية والثانوية في المقاطعة بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.

(ج) مشروع التعليم والتدريب المهني المدرسي : في قطاع التعليم والتدريب المهني قام معدو هذا النوع من التدريب المهني، بإعداد شبكة تربط الوظائف والأنشطة والبرامج التي ينتجونها، وقد استجابت هذه الشبكة للتوجه والتنسيق المركزي بسرعة كبيرة، وتحاول الشبكة ربط كل المقاطعات في إطارها، ومن أجل ذلك أنشأت المقاطعات الأسترالية مراكز تعلم تشجع استخدام الوسائل/ الوسائط المتعددة وعلى وجه الخصوص مؤتمرات الفيديو والإنترنت.

♦ ـ قطاع التعليم العالي :

على مدى السنوات الخمس الأخيرة، عززت الجامعات الأسترالية من تواجدها على شبكة الويب، لتسويق برامجها وخدماتها التعليمية وإدارة العملية التعليمية، وقد أصبح من المألوف استخدام مؤتمرات الفيديو والمؤتمرات عن بعد في العملية التعليمية وبخاصة في الجامعات التي أنشئت في الثمانينات من القرن العشرين كمراكز تعليم عن بعد.

وفي هذا الإطار طور مركز التعليم المرن بنية أساسية للتدريس والتعليم بجامعة جنوب أستراليا، وأصبح هذا المركز يقدم إمكانية الوصول إلى موارده لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة والطلاب، من خلال متصفح معياري على الويب، حيث يشتمل على برامج المقررات الدراسية، ونظم الإمداد التعليمي لها، وقد أطلق على هذا المشروع شبكة جنوب جامعة أستراليا.

وفي عام 1994، أنشئت شبكة التعليم الأسترالية، لتجميع مواد التعليم الإلكترونية وتوزيعها، وقد أعيدت هيكلة هذه الشبكة في عام 1997 لتنسيق وتوزيع قاعدة بيانات مواد التعليم المنتجة في قطاعات التعليم الأسترالية.

4 ـ الدروس المستفادة من التجارب العالمية في مجال التعليم عن بعد :

أ – إن أسبقية هذه التجارب والتي مضى على بعضها أكثر من عقدين، مع نموها عدديا وانتشارها مكانيا، وتطورها المستمر في مواردها وأساليب عرضها وزيادة طلابها، مثال طيب يقضي على كل تردد أو تخوف عند المهتمين بإنشاء نظم للتعليم عن بعد في عالمنا العربي... فقد أصبحت أعمالا استثمارية جاذبة للمعنيين بالتنمية البشرية والمادية.

ب – اتساع وتنوع أغراضها إذ منها ما يعمل لغرض تعليمي أكاديمي مماثل لما تقوم به المدارس والجامعات، ومنها ما يعمل لتنمية مهنية ترفع من كفايات العاملين في الخدمة والمرشحين للعمل، على غرار ما تقوم به مراكز التدريب والتأهيل المهني، ومنها ما يستجيب لأغراض الثقافة الحرة في العلوم والآداب والفنون والتقنيات على غرار ما تقوم به المؤسسات المتخصصة في صنع وترويج الثقافة في مجالاتها العلمية والعملية...، وهذا ما يدعونا إلى الاهتمام بمجالين مهملين في تعليمنا العربي المقدم من بعد : التدريب المهني والتثقيف الحر.

ج – واستجابة لمتطلبات هذا التنوع فقد أصبحت نظم التعليم عن بعد نظما كاملة في أغلبها. وهذه الصفة تنفرد بها مقارنة بالتعليم النظامي في مؤسساته المختلفة.

– فهي تكون نظاما موازيا للتعليم النظامي المدرسي العام والجامعي أو العالي... ولا تقتصر فقط على التعليم الجامعي، كما هو الحال في الدول العربية.

– وكذلك تكون نظاما تعزيزيا حافلا بالموارد والتقانات التعليمية التي تدعم فعاليات التعليم النظامي وتحقق له جودة عالية، وتخدم زبائنه من تلامذة وطلاب، كما يظهر ذلك في نظام الكابل في الفصل المدرسي، بل وتقدم للمدرسين تسهيلات وإمكانات لزيادة معارفهم وصقل مهاراتهم وتوظيف تعليمهم.

– كما أنها تكون نظاما امتداديا أو تكميلياً للتعليم النظامي حيث يجد فيها الدارسون ما يفتقدونه من مواد تعليمية نظرية وعملية تشبع احتياجاتهم المتنوعة والمتجددة، وهذا ما يدعو النظم التعليمية في الوطن العربي إلى تجاوز دائرة التعليم الأكاديمي الهادف لنيل الشهادة الدراسية. كما يدعوها إلى تقديم برامج غير تقليدية لها علاقات وظيفية بسوق العمل، أو تسد متطلبات سيكولوجية واجتماعية سواء للأفراد أو للجماعات.

وسواء اندمجت في صيغ نوعية خاصة بجانب أو أكثر من جوانب التعليم عن بعد في نظام قومي أو إقليمي أو دولي، أو استقلت بنوعية برامجية على مستوى وطني أو محلى أو مؤسسي خاص، فهي في تلك الدول تمثل هذا الغنى في التعليم والتدريب والتثقيف. وذلك ما نرجوه للتعليم عن بعد في وطننا العربي.

د – تتمتع هذه التجارب برعاية متعددة الأطراف تسهم في تمويلها وتأسيسها وتسييرها.. فللحكومات المركزية، وللسلطات المحلية، وللهيئات العامة والخاصة، وللشركات والمصانع الكبرى، مسؤوليات تتحملها من أجل نشر مؤسسات التعليم عن بعد ودعم برامجها وتطوير تقنيات عرضها وتحصيلها والإفادة من توظيف معطياتها.. وهنا نجد أن هذا التعدد محدود للغاية في وطننا العربي، وغالبا ما تصبح مؤسسات هذا التعليم (جامعات مفتوحة) وحدات مكتفية بذاتها، تمولها الرسوم الدراسية لطلابها. وهذا ما يفسر حالة الانكماش في البرامج والطلاب لهذا النوع من التعليم.

هـ – إن وراء نجاح هذه التجارب في كل ما ذكرناه أسباب فاعلة ومؤثرة، منها :

– البحث العلمي في مراكز متخصصة لاستشراف آفاق التطوير في كل عناصر النظم التعليمية، مما يؤدى إلى حل المشكلات وتحسين العمليات.

– تأهيل الكوادر العاملة في الإدارة والبرمجة والتدريس، وتقنيات العرض والإمداد وأساليب التوجيه الدراسي، والتقويم الموضوعي بما يتناسب وطبيعة المهام الوظيفية الموكولة إليها، بعكس ما تلجأ إليه جامعاتنا المفتوحة في انتداب معظم العاملين من جامعاتهم النظامية.

– خبرة عملية في تسويق هذا التعليم – بكل ألوان الدعاية والإعلام – مما يؤدى إلى التعريف الجيد ببرامج التعليم عن بعد ومؤسساته وقيم شهاداته، وتيسير الحصول على خدماته. والناتج إقبال طلابي متزايد يعمل على خفض كلفة التعليم مع ضمان الربح فيه.

الفصل الرابع

فلسفة الاستراتيجية ومنطلقاتها وأهدافها

1 ـ مفهوم الاستراتيجية :

إن توضيح مفهوم الاستراتيجية يتطلب أولاً تحديد مجالها الخاص أو موضوعها المركزي الذي تتمحور حوله وتتناوله جملة وتفصيلاً.

ولما كان مصطلحا «التعليم والتعلم» يترادفان في بعض أدبيات التربية برغم مابينهما من اختلافات دلالية، فإننا نبادر بالتأكيد بأن هذه الاستراتيجية خاصة بالتعليم عن بعد، مجاراة لقاعدة الاستراتيجية المألوفة التي تتعامل مع سياسات ونظم، ولا تتعامل مع حالات فردية أو رغبات شخصية حرة خارجة عن أي سيطرة لنظام التعليم، وذلك على نحو ما سبق أن أكدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في استراتيجياتها السابقة، وحتى تتمشى أيضاً مع النهج الاستراتيجي لنظم التعليم المتبع في مختلف الدول الأخرى المتقدمة والنامية والتي تتعامل مع «التعليم» كنظام وطني أو قومي له سياسته الحاكمة.

والنظام الوطني أو القومي كلٌ مُرَكَّب تندمج فيه نظم تعليمية فرعية أو نوعية تتكامل داخله في كل عناصرها البنيوية والوظيفية.

أما بالنسبة إلى مفهوم الاستراتيجية فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح الاستراتيجية في أدبيات الفكر التربوي، ومنها باختصار :

خطوط سير – لها معالم واضحة – توصل إلى إنجاز عمل محكوم.

تحويل السياسة التعليمية إلى قرارات مشروطة بظروف الزمان والمكان.

وضع اختيارات وبدائل، وفن الاختيار منها بما يتلاءم مع أهداف وإمكانات الواقع في أي مشروع تربوي.

إطار شامل لأفكار تنظيرية، وتراتيب تنظيمية، وتدابير عملية لتحقيق الأهداف المقصودة في التعليم.

وهذه التعاريف تتساوق فيما بينها وتتكامل دون أي تعارض أو تناقض لتؤدي في جملتها المفهوم العام للاستراتيجية الذي يعني اختيار أفضل الوسائل والبدائل لتحقيق أهداف أو غايات تعبر عن حاجة أو حاجات أساسية مشتقة من بيئة معينة في مرحلة زمنية معينة.

وهذه الاستراتيجية في وضعيتها وهدفيتها تترك للحكومات وللهيئات المعنية بهذا المشروع حرية العمل في إطار التصور الاستراتيجي الشامل – بحيث تقدر كل حكومة أو هيئة أولوياتها في المداخل والجماعات المستهدفة والحاجات الملحة، والبرمجيات، والتقانة، والتنظيم، والتسيير بما يراعي إمكانات الواقع والقدرة على توفير المتطلبات العملية للمشروع.

2 ـ فلسفة الاستراتيجية :

ترتبط فلسفة الاستراتيجية، بفلسفة التعليم عن بعد، والذي يكون موضوعها المركزي أو المحوري، وهذه الفلسفة تتضمن النقاط الأساسية التالية :

ـ تنفيذ مبادئ التعليم عن بعد وأساليبه وصيغه – في إطار تنظيمي وإجرائي – بروح عربية وبما يتمشى مع ثقافتنا العربية الإسلامية، ويتناسب وإمكانات واقعنا الحقيقي، وحاجاتنا الذاتية، تطبيقاً لمبدإ «فكّر عالميا ونفّذ محليا».

ـ توسيع قاعدة النظم التعليمية وتعزيز مسلكياتها العملية، ودعم فعالياتها الوظيفية بما يحقق التكامل بينها من جهة، ويقلل من سلبياتها من جهة ثانية، ويرتفع بمستوياتها إلى آفاق عولمية تعليمية من جهة ثالثة.

ـ ترسيخ مبادئ وأساليب العمل الاستراتيجي في التعليم بما يحقق الوحدة العامة بين التربويين في التنظير والتخطيط والتطبيق والتقويم والتطوير.

هذه هي خلاصة فلسفتها كحركة إجرائية ترتقي بكفايات المهنيين في مجالات هذا النوع من التعليم. أما عن فلسفتها الصورية والتي تبرر عقليا وأدبيا مشروعية الأخذ بها، فسوف نبين مضامينها الجوهرية ونحن نعالج منطلقاتها الأساسية.

3 ـ منطلقات الاستراتيجية :

أ ـ الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية :

وهي أبعاد متعددة نختزلها في ثلاثة مبادئ حاكمة وشاملة.

الأول ـ تأكيد حق الإنسان العربي في التعليم :

لم يحصل الإنسان العربي حتى اليوم على حقوقه التي نصت عليها المواثيق الدولية بشكل واف وكامل، كحقه في الحياة والحرية والصحة والعمل والتعليم.

وبرغم الجهود التي بذلتها الدول العربية في العقود الأخيرة من القرن العشرين لنشر مظلة التعليم الإلزامي وإطالة أجله، والتوسع في التعليم الثانوي والجامعي بالصيغة النظامية التقليدية، إلا أن الحقائق تشير إلى نقص تعليمي كبير، كمي وكيفي، يجعل الحق في التعليم

امتيازاً للقادرين، وحلماً عزيزاً لأبناء الطبقات الشعبية والبيئات المعزولة أو المعوزة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ممن لا يزالون محرومين من هذا الحق حتى في أدنى مستويات التعليم.

كما أن نسبة من يلتحقون بالتعليم الثانوي على مستوى العالم العربي لم تزد عن 60٪ من الفئة العمرية 15–18 سنة مقابل 98٪ و99٪ في الدول المتقدمة وتهبط هـذه النسبة في التعليم الجامعي إلى حوالي 15٪ مقابل 65٪ في أمريكا على حسب المثال، كما أن نسبة من يلتحقون بالدراسات العليا لا تزيد عن 5.2٪ من طلبة الجامعات مقابل 20٪ أو 25 ٪ في الدول الغربية. وقد قُدر عدد الذين لم يلتحقوا بالجامعات من الحاصلين على الثانوية العامة في عشر دول عربية في الفترة من 80–1996 – أي في خلال 16 سنة بثلاثة ملايين فرد حرموا من مواصلة تعليمهم في مجتمع عولمي عصري يطالب بتوفير فرص التعليم في كل مستوياته لكل فرد وبامتداد حياته.

والحكومات العربية قد تكون معذورة في عجزها عن توفير الأموال اللازمة للتعليم، في مجتمعات لها مطالب حيوية أخرى لا تقل أهميتها عن التعليم، في مجالات الزراعة والصناعة والسكن والصحة والأمن والدفاع والعمل والثقافة والترفيه، كما أن إسهامات القطاع الخاص في التعليم الجامعي ما تزال ضعيفة للغاية.

وخارج إطار هذا التعليم المدرسي فإن الجهود الحكومية والأهلية التي بُذلت خلال عقود النصف الثاني من القرن المنصرم، لم تلفح حتى اليوم في محو أمية أكثر من خمسة وستين مليون عربي يعيشون في عصر الثقافة الحاسوبية وتقانة الميديا المعرفية.

ولهذا فإن التعليم عن بُعد مطلوب بإلحاح لتأكيد حق كل إنسان عربي في تعليم مرغوب، وفي هذا الإطار فإن الاستراتيجية في سياستها تعمل من أجل :

- تلبية حاجة كل فرد في تعلم ما لا يوفره التعليم النظامي في العلوم والآداب واللغات والفنون والتقنيات، وفي كل ما يشبع حاجة ثقافية شخصية لا تستجيب لها البرامج الدراسية المقررة.
- فتح أبواب التعليم الواسعة لكل من لم يستوعبهم التعليم النظامي لأسباب متعددة عمرية أو عقلية، وجسدية من إعاقة أو عجز، واجتماعية كبعض التقاليد المجحفة بالنساء، ومادية (لفقر كثير من أبناء الطبقات الشعبية). بل وفتحها كذلك لكل الموهوبين الذين لا يجدون تربية إثرائية أو تسريعية تتفق مع ذكائهم وطموحاتهم وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد مستطاع.
- مد مظلته العريضة لكل المناطق النائية أو المعزولة أو المخلخلة سكانياً والتي لا يصلها التعليم النظامي، وذلك بفضل تقانة التعليم التي تذهب إلى كل فرد في كل مكان دون حدود أو قيود.
- تقديم فرص إضافية ومتنوعة لتعليم بعد جامعي لكل الأغراض، وتسهيل فرص التقوية لتلامذة التعليم المدرسي الذين يشعرون أنهم بحاجة إلى المساعدة من أجل النجاح والتفوق في الدراسة.

- تفعيل صيغ وأساليب محو أمية الملايين وتثقيف الأفراد والجماهير بشكل أكثر جاذبية وترغيباً ونشراً وتعليماً.
- مواجهة ظاهرة البطالة المتفشية في أوساط المتعلمين من خلال مسلكيات إعادة التأهيل والتدريب، وإكساب القدرة على التحول مع متغيرات سوق العمل.

الثاني ـ عصْرنة المجتمع العربي :

إن المجتمع العربي لم يدخل بعد عصر الحداثة بكل ما تفرضه من ثقافة علمية رفيعة وقيم حضارية إيجابية وأساليب حياتية، تتجاوز الحاجات الضرورية أو التحسينية، إنه معدود في زمرة دول العالم الثالث أو النامي، وهي دول لا تزال تعيش خارج العصر مهمشة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، ومن ثم فهي لا تصنع عصرها ولا تشارك في تسييره وتطويره، ومع ذلك فهي كأسواق استهلاكية مفتوحة لكل ما ينتجه الغرب علماً وفكراً وثقافة وسلعاً، تسهم في ثراء دوله التي تزداد غنى وقوة مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بكل أبعادها بين الشمال والجنوب.

فكيف والحالة هذه أن تتجاوز الدول العربية عصر الحداثة الذي تجاوزته الدول الصناعية الكبرى والتي تعيش اليوم ما يسمى بعصر ما بعد الحداثة : عصر المعرفة المتقدمة والتقانة المتفوقة والفضاءات المفتوحة والكشوف العلمية التي خلقت حقائق مذهلة وجاءت بمعجزات كانت من قبيل الخيال أو اللامعقول!، فالتعليم التقليدي أثبت عجزه أو قصوره في تحديث مجتمعنا المتخلف وأصبح معه تعليماً متخلفاً، ولذلك فإن التعليم عن بعد مطلوب كذلك وبإلحاح لعصرنة المجتمع العربي وليكون قادراً على النهوض بوظائفه التالية :

- تحديث المعرفة والتي يختص بها القطاع الرابع ويقوم عليها التقدم العلمي والتكنولوجي كعلوم الذرة والفضاء والهندسة الوراثية وعلوم الحاسوب والسبرناطيقا. ولم يعد ذلك التحديث المعرفي مستحيلاً إذ تستطيع اليوم الآليات التعليمية الحديثة نقل هذه المعرفة من مصادرها المختلفة والمنتشرة في جنبات العالم وهي لا تزال في نشأتها وفي عملية تكونها وقبل أن تكتمل... وكل ذلك في لحظات وبلمسة زر، بعكس ما يقوم به التعليم التقليدي من تلقين معرفة لفظية متقادمة أو متساقطة في قيمها الاحتفاضية المستهلكة.
- نشر هذه المعرفة على أوسع نطاق ممكن، للجماهير الشعبية ولكل الأفراد بدلاً من حجزها الضيق في أوساط قلة من المتعلمين ينتسبون إلى مجتمع النخبة أو مجتمع الـ 5٪، فالديمقراطية الحقة تتطلب شعباً متعلماً لا صفوة متعلمة.
- والتحديث والنشر في المجال المعرفي يؤديان إلى ترسيخ ثقافة عالمة، في نظرياتها ومبادئها وتطبيقاتها تكتسح معاقل الثقافة الشعبية وتحررها من جمودها، وبهذا الإحلال يتحول المجتمع التقليدي إلى مجتمع عصري : مجتمع التعلم المفتوح، وفيه يتفاعل الناس معلمين ومتعلمين، يعلم بعضهم بعضاً ويتعلم بعضهم من بعض في مجالات المعرفة والخبرة والمهارة وأساليب التعايش العصري.

- تمكين كل فرد في هذا المجتمع المفتوح من تملك المفاهيم والتصورات والسلوكات اللازمة لترقية كفايته وتحسين أوضاعه وتغيير نظرته إلى الإنسان والطبيعة والحياة والعالم... ومن نهوض الفرد يكون نهوض المجتمع الذي يسعى للدخول في عصر الحداثة وما بعدها.

الثالث ـ تنمية اقتصاد المعرفة :

لقد حدثت تحولات جذرية واسعة التأثير في اقتصاديات المجتمعات التي تطورت من اقتصاد ريعي (رعوي وزراعي) إلى اقتصاد حرفي وصناعي إلى اقتصاد معرفي حديث، وذلك بفضل العلوم والتقنيات التي وقفت وراء هذه التحولات التي مايزت بين العصور وحضاراتها : الزراعية، والصناعية، والمعرفية أو الإلكترونية، إذا تركنا النشاط الاقتصادي القائم على التجارة.

إن قطاع الزراعة الذي كان يعمل به ما نسبته 92٪ من قوى العمل في أمريكا مع بداية القرن العشرين تقلصت اليوم إلى 6٪ أو إلى ما دون ذلك .. وبالمثل تقلصت نسبة القوى العاملة في الصناعة بفضل الأتمتة وإحلال الآلة أو الروبوت محل الإنسان.. وهكذا أصبحت أسواق العمالة التقليدية طاردة للقوى البشرية، وأصبحنا نتجه إلى مستقبل حضاري لا عمل فيه للإنسان مع زيادة الإنتاج والكفاية نتيجة لارتفاع القيمة المضافة التي يصعد بها اقتصاد المعرفة، والذي تتسع نسب العمالة فيه سنة بعد أخرى.

وهكذا تتزايد أهمية الرأسمال المعرفي في مجتمع الوفرة، وأصبحت للدول العظمى المنتجة للمعرفة الحديثة قوة اقتصادية تصاحب قوتها العلمية والصناعية والعسكرية والسياسية. وتحققت المقولة القديمة: "المعرفة قوة" قوة لها سلطتها وسلطانها.. وتتجلى قوة هذه المعرفة في إبداعاتها المتميزة في مجالات : هندسة الجينات، الإلكترونيات الدقيقة، علوم الجسيمات، المواد المخلقة، توليد الطاقة، الإنتاج الغزير للمعلومات، التصغير (أو تقانة النانو). وأصبحت صناعة الذكاء الحاسوبي من أخطر صناعات العصر .. ويستطيع الحاسب الآلي الواحد أن يقوم بعمل ألف حاسب بشري أو يزيد. وفي وسع الحاسوب الحديث في مؤسسة "ناسا" الأمريكية أن يؤدي 250 بليون عملية في الثانية الواحدة.

والطريق للتقدم الاقتصادي الحديث مفتوح أمام كل الدول النامية، فالفقر ليس بسبب وجود بيئات فقيرة ولكن بسبب وجود عقول فقيرة. واليابان مثال طيب ومشرف .. كان يعمل بها حتى منتصف القرن العشرين نحو 50٪ من اليابانيين كفلاحين في الزراعة، واليوم أصبحت بها أكبر نسبة عاملة في الصناعات الحديثة، وبالذات في مجال الإلكترونيات، وتصدّر بفضل علومها وتقنياتها منتجات لكل دول العالم بمليارات الدولارات.

والهند التي كانت ولا تزال متخلفة تحذو حذوها.. لقد أصبحت سادس دولة في العالم في مجال الذرة، وأرسلت قمراً صناعياً محلياً للفضاء الخارجي. وبسبب تقدمها الملحوظ في الإلكترونيات والتقانة المتخصصة أصبحت تصدر برمجيات الحاسوب حتى للدول المتقدمة

بما يقرب من ملياري دولار كل سنة.. بينما نحن في الوطن العربي ما نزال نصدر ثرواتنا خامات ومواد أولية بأثمان بخسة إذ ليست لنا القدرة على تصنيعها وتصديرها بما يضاعف الدخل ويحقق فرص عمل واسعة للملايين العاطلين، وتركنا هذه الفرص تستثمرها الدول الصناعية لتعيد إلينا تصدير خاماتنا في شكل سلع وأجهزة ومنتجات بأثمان عالية.

وفي هذا الإطار فإن التعليم عن بُعد هو الأقدر على مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة :

- فهو يخلق قاعدة شعبية متعلمة ينتقل إليها بعلومه وتقنياته أينما وحيثما شاءت.
- ويجدد المعرفة المتقادمة بما يحمله من طرق سريعة للمعلومات.
- ويحقق بالمعرفة مجتمع الوفرة إذ أصبحت المعرفة أكبر سلعة لا تخضع لقانون الندرة أو لقانون التكلفة بل على العكس، كلما انتشرت بين الناس زادت وتحسنت.
- ويستجيب في الوقت المناسب وبالشكل المناسب لأصحاب الحاجات العملية سواء لصاحب التخصص العريض، ولصاحب التخصص الدقيق.
- ويعمل للتنمية المهنية وفي إطار التربية المستمرة بتدريب ذاتي وموجه، فردي وجمعي، تبعاً لكل مستجد ويتسع بقاعدة الصفوة المتميزة القادرة على الندية والمنافسة في عالم السبق العلمي والإبداع التكنولوجي.

ب ـ تأكيد الهوية العربية :

كما أن للفرد هويته الذاتية، التي تعبر عن جوهر طابعه وكينونته الشخصية والتي يتفرد بها في وسط الآخرين، كذلك للأمة هويتها القومية التي أنتجها تراث ثقافي أثرت فيه عبر العصور عوامل تاريخية عرفت القوة والضعف، التقدم والتخلف، الوحدة والتجزئة، السيادة والتبعية...

ولكن الهوية بفعل هذه العوامل المؤثرة، ومع مسايرتها للمتغيرات العارضة، استطاعت أن تحافظ على ثوابتها الأصولية والتي تولد بها وتتطور معها، لأنها بقدر ما هي مصنوعة فهي صانعة، إنها مصنوعة بدين إسلامي له عقيدته التوحيدية وشريعته الوسطية وقيمه الإنسانية، ومصنوعة كذلك بلغتها العربية، وهي إحدى اللغات الكبرى التي صنعت في الماضي ثقافة علمية وحضارة عالمية .. ومصنوعة بتاريخها الذي جسّد ذاتية عربية في مقابل ذاتيات تركية وفارسية وهندية وبربرية تفاعلت كلها داخل إطار إسلامي متسامح ومنفتح.

وهي صانعة لأنها قبل الأفراد وبعدهم، تشكلهم جيلاً بعد جيل، ولا تتنكر لروح كل عصر، ولا تجمد أمام الحياة بأشيائها وأحيائها، وتخط صيرورتها، وتصنع صيرورتها.

الهوية العربية إذن تتجذر فينا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وتكوننا لحماً ودماً، شكلاً وقسمات، سلوكاً وصفات. إنها قدرنا ومصيرنا، ولا نستطيع أن نسلخها أو ننسلخ منها.

وإذا كانت الهوية كذلك فإن التربية هي أكبر مسلك عملي لتشكيل الحقائق الاجتماعية وإعادة تشكيلها، وتنقيحها وتطويرها.. أي أن التربية في إطار ثقافتها وداخل مجتمعها تؤكد في كل ذات هويتها الوطنية أو القومية، وتعمل لتفعيلها وتجديدها.

إننا نتفاعل مع حضارة العولمة من داخل ثقافتنا وبكل ذاتيتنا : عقلاً ونفساً وضميراً وتوجهاً، وكذلك كل هوية حية أو تاريخية، فإنها مع العولمة تحافظ على الخصوصية وهي تعمل في إطار العمومية، وتغني أصالتها بالجديد الذي يقويها ويتطور بها.

إننا لا نخاف على لغتنا العربية من تزاحم لغات أجنبية نتعلمها، ولا نخاف على عقيدتنا ونحن نتعامل بمبادئ الحب والتفاهم والسلام والتسامح مع الآخرين. ولا نخاف على روحانية الشرق ونحن نشتغل بماديات الغرب القائمة على العلم والتقانة.

والتعليم عن بُعد هو الأوفر حظاً في تأكيد هويتنا العربية وإذكاء فاعليتها الثقافية :

- فهو في انتشاره الممتد بامتداد الأرض العربية يستطيع نشر ثقافة عامة تدعم الهوية القومية للشخصية العربية التي تلبس كل فرد ولا تلغي خصوصية كل ذات.
- كما أنه ينهض بدور وظيفي في تفعيل وحدة ثقافية تصلح لتكوين قاعدة أساسية لقيام وحدات اقتصادية ودفاعية وسياسية تكفل حماية الأمة ككيان قوي له وجوده العالمي.
- ويرتقي بثقافة الأمة في قواعدها الشعبية وصفوتها العالمة إلى مستوى الندية الحضارية، ويمنحها القدرة على التفاعل الدينامي مع ثقافات عالمية أخذاً وعطاء، تأثيراً وتأثراً.
- ويربط بتقاناته التي تحمل تعليمه عبر القارات الجاليات العربية المنتشرة في جنبات العالم بقواعدها الوطنية في الأرض العربية.. وهو ربط ثقافي أكثر فاعلية من الربط السياسي لأنه يحفظ للجاليات في أجيالها المتعاقبة هويتها القومية الثابتة في عناصرها الأصولية : ديناً ولغة وطابعاً وقيماً.

ج ـ التكامل مع النظم التعليمية الأخرى :

جاءت نظم التعليم عن بعد بسياسة جديدة تعمل للتكامل في البرامج، وتفعيل للتعليم وتطويره وإثراء ثقافته، ونشر مظلته، وتيسير خدماته.. ويمكن بلورة التأثيرات الكبيرة لهذه السياسة في النقاط التالية :

1) **تطوير أشكال وأساليب التعليم النظامي** : سواء أكان هذا التطوير نقلا عن، أم محاكاة لنظم التعليم عن بعد، أم بالأخذ المباشر من برامجه وتنظيماته وتقنياته. ففي كثير من المدارس والجامعات في الدول المتقدمة تستخدم تقانة التعليم عن بعد كمصادر معرفة وكأدوات تعليم وتعلم داخل الفصول والقاعات الدراسية، وعلى سبيل المثال كانت 90٪ من المدارس الثانوية و 60٪ من المدارس الإعدادية و 30٪ من المدارس الابتدائية بفرنسا تستخدم الإنترنت كأداة معينة في التدريس، وذلك في عام 1999 مما غير من طبيعة التعليم وطرائق تدريسه.

2) **تقديم المساعدة المباشرة للمعلم وللطالب في التعليم النظامي** : حيث يقدم التعليم عن بعد بواسطة تقاناته الإلكترونية المتطورة مساعدات قيمة سواء للمعلمين أو للطلبة في المدارس والجامعات النظامية، وفي وسع أي طالب مدرسي أو جامعي اقتناء ما يشاء من

الموارد التعليمية بفضل الفيديو تحت الطلب، وقنواته العديدة والتي تصل إلى 500 قناة. فقد أوضحت أحدى الدراسات أن عُشر طلبة الجامعات الأمريكية يتعلمون وفق برامج مخصصة للتدريب عبر شبكة الإنترنت. وفي عام 1998/97م سجل بهذه البرامج 1.6 مليون طالب لدراسات تستمر من عامين إلى أربعة أعوام.

وتأثير هذه المساعدة بالنسبة إلى المعلم تتجلى بتأكيد أهميته بدلاً من تهميشه، وبتعزيز وتنمية قدراته وإثراء خبراته وتطوير مهامه وأدواره ليكون موجها ومنسقا ومصححا ومقوما لعمليات التعلم والبحث المعرفي، وبالنسبة إلى المتعلم يتحول موقفه من ندرة المعلومات إلى مواجهة حِمْلها الزائد، مما يتطلب تنمية قدرات التعامل مع الظواهر المعقدة والمجردات وأنساق الرموز المختلفة وسهولة التنقل المستمر بين عالم الواقع وعوالم تمثيله رمزيا ومعالجة المعلومات وفهم دلالتها من خلال التمثيل البياني والإحصائي وبناء النماذج، والتحول من أحادية التفكير إلى تعدد طرائقه كالابتكاري والنقدي والتنفيذي والمفهومي والخلافي (التعارضي) والعلمي والاستشرافي والمحسوس والجمعي والحوسبي والعولمي والمبادر والمتوازي والبدائلي والتواصلي والحدسي.

وتستطيع نظم التعليم عن بعد تقديم خدمات تعليمية وتربوية إضافية أو تكميلية غير متوافرة في مؤسسات التعليم النظامي في اللغات والعلوم والآداب والفنون والتقنيات والهوايات.. كما تستطيع أن تعزز فعاليات هذه المؤسسات، وتعين طلابها سواء المتميزين بتربية تؤدي إلى التسريع والإثراء، أو المتعثرين بتربية للتعويض والعلاج.

3) **تنويع نظم التعليم من أجل تكاملها** : والتعليم عن بعد في كل نظمه إنما يعمل من أجل التنويع داخل منظومة الوحدة الثقافية الوطنية وفي إطار السياسة العامة التعليمية للدولة، والتنويع إنما هو للتكامل والتفاعل على نحو ما بيناه في أكثر من موضع.

وهكذا أصبح التعليم نظاماً قومياً متعدد الأوجه، يتسع باتساع الحياة في كل مجالاتها العلمية والتقنية والثقافية والنشاطية والمهنية. ونقلت وسائطه المتعددة النظامية واللانظامية الثقل من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم التلقيني إلى التعلم الذاتي، ومن حدود الكتاب في المدرسة إلى حدود الحياة الكبرى في المجتمع، ومن المحلية أو القومية إلى العالمية أو الكونية. كما نوعت من بيئات التعليم بطريقة تمكن المتعلم من التفاعل معها في كل مكان وفي أي عمر، وبكل أسلوب ولأي غرض مما جعل منها بحق مجموعة اتصالية وجودية.

والتكامل بين هذه النظم ليس مبدأ نظرياً، بل يجب أن يكون سياسة عملية تتبادل فيها النظم كل صيغ التعاون. إنها جميعا مطلوبة ولها أهميتها ولا يغني أحدها عن الآخر، فلكل نظام مجاله واهتماماته وتنظيماته وطلابه.

د ـ التكامل مع مشروعات التنمية :

التنمية في مفهوم عام وصفي تقريري هي مجمل وحاصل العمليات التي يقوم بها المجتمع في استثمار ثرواته واستغلال إمكاناته وتوظيف قدراته لتحسين أوضاعه المعيشية

والتي تنعكس إيجابيا في مستوى دخل الفرد واستمتاعه بخيرات الحياة: تعليما وصحة وسكنا وعملا وأمنا وثقافة وترفيها واستهلاكاً.

والتنمية بهذا المفهوم لا تختزل في مجرد «نمو» في الثروة قد تأتي عرضا بوجود مواد مكتنزة (نفطية أو معدنية) أو اقتصاد ريعي تجود به الطبيعة من عندها بلا جهد بشري.. فالتنمية في المقام الأول فعل إنساني له مقوماته من معرفة علمية، وتقانة متقدمة، وأساليب منهجية، وسياسات تنظيمية، وجهود تخطيطية، وقيم إيجابية معززة للتنمية كحب العمل وإنجازه وإتقانه، والصدق في المعاملة، والمحافظة على الوقت، واتباع النظام، والتعاون مع الغير، والتنافس الشريف، وتقدير التفوق، ومحاربة الغلو الاستهلاكي. واحترام الإنسان وهذه كلها قيم تجسدها فلسفة محبة للحياة وللتقدم.

هذه المقومات ليست فطرية أو طبيعية في الإنسان، بل هي ثمرة تعليم وتعلم. ومن ثم فقد أصبحت التربية في كل مجالاتها ومستوياتها وصيغها مسالك وآليات التقدم والتنمية، بشرط أن توضع التربية في إطار تخطيطي متكامل مع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تتفاعل معها إيجاباً وأن تنهض بوظائفها المتنوعة على نحو فعال. كما أن التنمية في المجتمع ليست من قبيل خصوصيات الثقافة تحتكرها جماعة أو مهنة أو طبقة، بل هي عمل اجتماعي عام يسهم فيه كل فرد ويتحدد له دور وظيفي في إطار سياسة وطنية لها قوانين عادلة ونظم متكاملة .. وعلى رأس هذه النظم : النظام التعليمي.

وتتأكد فعالية التعليم في مجالات التنمية إذا ما تحققت له مهام وأدوار أساسية، منها :

- شمول نظم التعلم لإشباع متطلبات تنميات متزاملة : إدارية واجتماعية وثقافية واقتصادية ومهنية.
- العمل للسبق في الحياة بما يؤدي إلى استشراف المستقبل واحتمالات تطوره والتحسب لمفاجآت تغيره، ومن ثم استجابة التعليم لدينامية التكيف ومنهجة التنظيم ومراجعة العوائد وتقويم الفعاليات وإعادة النظر في سياساته وبرامجه وصيغه وأساليبه.
- كفاية التنوع إلى أقصى حد ممكن لمواجهة حاجات الجماعات والأفراد الفاعلة في التنمية دون تهميش لفئات معوقة أو محرومة أو مبعدة من العمل والإعداد له تعليما وتدريباً.
- التحسين المستمر للتعليم وظيفيا ونوعيا لتنمية قدرات وملكات الإبداع في الحياة والعمل علمياً وتقانيا وسلوكيا، مما يزيد من رصيد الأمة في كفايتها الإنتاجية وسلعها التصديرية ويمكنها من الفوز في دنيا المنافسة العالمية.
- التطور السريع مع اقتصاديات المعرفة والتي تجاوزت مرحلة التصنيع لتلبية احتياجات القطاع الرابع من الكوادر المهنية العليا والمؤهلة بكفاية مشهودة، والتي بفضلها تتعاظم أرباح القيمة المضافة في العمل والإنتاج

ومن بين نظم التعليم يتميز التعليم عن بعد فيما يمكن أن يقوم به في مجال التكامل مع مشروعات التنمية من :

- تحقيق أمل الدول المتقدمة والنامية على السواء في الارتفاع بمستوى تنموي عام يقلل الفوارق التعليمية والتنموية بين بيئات حضرية وريفية، وبين أفراد طبقة برجوازية وطبقة عمالية.
- محاربة البطالة بين المتعلمين، ومواجهة ظاهرة فيض التربية بالاستجابة الفورية ببرامج تأهيلية حسب الطلب، في عصر تختفي فيه مهن تقليدية، وتتولد مهن جديدة، وتتحول مهن أخرى في مسارات تطورها.
- تقديم المساعدة العلمية والتقنية لمؤسسات العمل في القطاعين العام والخاص في مجال إنشاء وتطوير نظم التنمية المهنية للعاملين، سواء في مواقع العمل أو خارجها.
- مساعدة الأفراد نظرياً وعمليا على تملك وإدارة مشروعات صغيرة إنتاجية أو خدمية، لا تحتويها الشركات الضخمة التي تقضي على كل منافسة داخلة في مجال عملها.

هـ - الاستمرار والتجديد :

تتصف التربية بأنها ذات طبيعة استمرارية، سواء في هيكليتها المؤسسية أو في محتوياتها المعرفية، أو في أساليبها التعليمية أو في استخداماتها التقنية، ومن ثم فإن ما دخلت عليها من تجديدات كانت بطيئة للغاية ومتباعدة زمنيا إلى حد كبير، وتأتي غالباً من خارجها.. فالتجديد لم يكن محسوسا لأنه لم يغير من طبيعة النظم التعليمية، وكأن التجديد يعمل في خدمة الاستمرارية.

وبمعنى آخر كان التجديد لغة تحفل بها أدبيات التربية، وقد يتطور نظرياً، لكنه يختفي أو يتجمد عمليا. فعناصر النظام التعليمي في واقعها الممارس من الصلابة والقوة، ومن النمطية والتقليدية، ومن المحافظة والاستمرارية بحيث تقاوم كل جديد أو تبتلعه في داخلها، وينسجم مع طبيعتها، ويمشى في تيارها تبعا لنظرية «الأسْر النهري» حيث يبتلع مجري النهر الرئيسي كل الروافد الخارجية التي تختفي في غَمْر مائه ولا يبين لها أثر... ولذلك أسباب منها :

- إن التربية في أي مجتمع لا تقوم إلا بعد قيامه، ولا تعمل إلا بتوجيهات سياسته، وفي إطار ثقافته وتعلم ما اصطلح عليه المجتمع وارتضاه معرفة وقيما وعملاً.. ودائماً يوجد بعد زمني بين ما يستجد في المجتمع من ثقافة أو معرفة، وما يدخل في مناهج المدرسة وتنشره في تعليمها... ولهذا تتهم المدرسة بأنها تستنسخ ثقافة المجتمع وتعيد إنتاجه وهو الذي أنتجها وشكلها.
- إن التعليم - في التراث الإسلامي - هو «إفادة العلم»، والعلم في الدول النامية، والمتخلفة في أغلب عناصره «تراثي»، إنه معرفة نقلية، والنقل له قداسته (وبالذات في الجانب الديني)، ويقوم النقل بالكلام، بالحفظ والاستظهار، ومراعاة حرفية النقل وتوثيقه وعدم الزيادة فيه. ولهذا اتصف تعليمنا بأنه «تعليم لفظي» ولا ينمي غير «ذاكرة حافظة». وهذا شيء قلما يحتاج إلى تجديد.
- إن التربية كمهنة، اعتمدت غالبا على الجانب المعرفي اللفظي، ولم تعتمد إلا نادراً على

الجانب التكنولوجي أو العملي، ولهذا تخلفت كمهنة مقارنة بغيرها من المهن التي تطورت بفضل تقاناتها الموظفة في الممارسات المهنية كالطب والهندسة.

والتغير الذي حدث في العصر الحالي أحدث زلزالا كبيرا هز بشدة قواعد النظم التعليمية وأثر إلى حد كبير في بنْيتها وفي وظيفتها – إنه تغيير أو تجديد ذو بعدين:

الأول ـ بعد معرفي : فالمعرفة لم تعد احتفاظية، ولها استمراريتها المقدسة، فالتطور العلمي يأتي كل يوم بحقائق جديدة، وتتكاثر الابتكارات أو المستجدات حتى إنها تضاعف من حجم المعرفة مرة كل 18 شهراً فقط.. العلم أصبح «صنْعيا لا تراثيا» وهذا يحتاج في تعليمه إلى سياسة جديدة وطرائق جديدة، وإلا فقدت المدرسة كل مبرراتها للبقاء.

الثاني ـ بعد تقني : فالتربية تعيش اليوم في إطار ثورة تقنية فاقت بأبعادها الثورات العلمية للفلسفات، وعلوم النفس، وعلوم الاجتماع التي شكلت التربية وعصورها الثقافية، والتقانة الإلكترونية فائقة التطور التي دخلت في مجالات التعليم عن بعد أصبحت لها صيغ وأساليب ممارسة، وكشفت عن تأثيرات حية واسعة على نطاق عالمي، وأدت إلى تطوير كبير في نظم التعليم النظامية واللانظامية على نحو لم يسبق له مثيل.

والتطور هنا ما زال في بداياته، وليس له حد أو نهاية، فالتجديد ولأول مرة يشهد في التربية استمرارية لن تتوقف.. وهكذا انقلب الوضع من : «تجديد في إطار الاستمرارية» إلى «استمرارية في إطار التجديد».

إن التطوير التقني الذي كانت تحتاجه التربية لتتطور كمهنة قد جاء ومن خارجها، وحملها التعليم عن بعد ومشى بها مؤثراً ومجدداً، ومن ثم ينبغي أن نمشي معه ونأخذ بتجديداته، حتى نتمكن من تجديد نظمنا التعليمية لتواكب عصر التقنية والمعرفة والعولمة.

و ـ التـنـوع :

عندما قامت المدارس كمؤسسات تعليمية كانت شديدة التخصصية أو وحيدة التخصص، حتى في المجتمع الإسلامي في عصور حضارته التاريخية، كانت المدارس فقهية ومعظمها من نمط «المدرسة الأحادية» (أي المتخصصة في تدريس مذهب فقهي واحد).. وقليل جداً من المدارس عرف التنوع المحدود كالمدرسة المستنصرية في بغداد أو المدرسة الحسنية في القاهرة.

ولم تتحول المدرسة من وضعيتها كمدرسة متخصصة مصغرة إلى بيئة ثقافية تعلم العلوم والآداب والفنون والأشغال اليدوية والرياضة البدنية إلا منذ بدايات القرن العشرين، كما قامت الجامعات الحديثة في معظمها على أساس كليات تخصصية سواء في الدراسة أو في التوجه المهني – أو على أساس أقسام نوعية أكثر تخصصية من الكليات. ولكل كلية أو قسم أو مدرسة زبائن من طلبة الدراسة قد يجهلون تماما ما وراء تخصصاتهم. وأدى

الانشطار الثقافي إلى فئتين : علميين وإنسانيين، وداخل كل فئة انشطارات أكثر تخصصا وتباعدا، ونادراً ما تحقق تعليم مدرسي أو جامعي يعمل للتكامل الثقافي العام من أجل تكوين وتأهيل متعلم مثقف صاحب فلسفة ورسالة.

هذه الطبيعة التخصصية في نظم التعليم التقليدية كانت طاردة لنوعيات أخرى لم تستطع التكيف معها، ولم تجد إشباعاتها في مؤسسات تعليمية تأخذ بسياسة الانتقاء حيث لم تنزل إلى مستوى الميول والقدرات لطلابها، وإنما على العكس طالبتهم بالارتفاع إلى مستواها والتوحد مع رؤاها.

وهذا ما حاولت تجاوزه نظم التعليم عن بعد حيث تحولت إلى جامعات مفتوحة شاملة لكل المعارف، ومستودعات ضخمة لكل الخبرات، ومعاهد ثقافية عامة لكل أصحاب الحاجات، ومجمعات دراسية لكل المستويات، تذهب إلى الدارسين في كل مكان، وتضع نفسها تحت طلبهم في أي وقت، وتخدمهم لأي غرض، وترتقي بهم إلى حيث يطمحون، والتنوع الذي أخذت به نظم التعليم عن بعد يتصل بكل عناصرها، فبرامج الدراسة متنوعة في كل المجالات، ومتنوعة في كل المستويات، ومتنوعة في أغراض تعليمها وتعلمها (أكاديمية أو مهنية أو ثقافية حرة)، ومتنوعة في صيغ وأساليب التدريس أو التحصيل، ومتنوعة في سياسات القبول والانتظام والتخرج... ولمرونتها الشديدة في التنوع فإنها لا تصد أي دارس، ولا تفرض عليه أي طريقة، ولا تحرمه من أي رغبة في التعلم، بأي لغة، وفي أي مادة أو نشاط دراسي.

وهذا التنوع الغني مفتوح أمام كل دارس يستطيع بحسب مواهبه أو قدراته أن يجمع في آن واحد بين عدد من برامج الدراسة دون أي قيد يحد من اختياراته أو اجتهاداته، فالتعلم بحسب الرغبة وتبعا للقدرة.

ومع ذلك فإن الاستراتيجية لا تحبذ في بدايات تنفيذها - الأخذ بسياسة التنوع اللامحدود، لأن ذلك سيكون فوق الاستطاعة ماليا وفنيا وبشريا، وإنما تدعو إلى تقديم أولويات برامجية يشتد عليها الطلب لنفعيتها العملية أو الشخصية المباشرة، مع التدرج والتوسع والتنوع جنبا إلى جنب مع ترسيخ البنية التحتية ومد مظلة التعليم عن بعد بكل فعالية، ومن المحبذ دعم صيغ التنوع في إدارة صيغ التعليم عن بعد وممارستها، بحيث تشارك أكثر من وزارة أو هيئة أو جماعة في تنظيم برامج تعليمية عن بعد لحسابها وبما يخدم أغراض الفئات المستهدفة من هذا النوع من التعليم.

ز - الـواقـعـيـة :

عـنـدما نالت معظم دول العالم الثالث استقلالها من الدول الاستعمارية، أنشأت نظما تعليمية حديثة استعارت كل مقوماتها من الدول الاستعمارية : هيكلية المدرسة ونظام إدارتها ونوعية برامجها وأساليب تدريسها وقيم شهادتها، بل وحتى أشخاص معلميها، باختصار كانت المدرسة في بلدها صورة منقولة أو محاكية لنموذجها الأصلي في البلاد الأجنبية حتى في أخص ثقافتها «لغة التعليم وقيم الحياة».

ولهذا فإن الواقعية التي تراها الاستراتيجية تدعو المؤسسة التعليمية في كل عناصر نظمها إلى مراعاة الأوساط الخاصة التي تعمل فيها وطنية أو قومية، وحدود إمكاناتها الواقعية، ونوعية احتياجاتها وأولويات اهتماماتها مع التدرج بحسب القدرة وتبعا لسياسة المداخل والمراحل، وهي ترى أن الواقعية ليست مجاراة الواقع في عجزه وتخلفه، ولكن في إمكانية تجاوزه. ولا يكون ذلك إلا بموضوعية تقويمه وفنية تطويره سواء في رسم السياسات أو إجراء تنظيمات وإدخال تعديلات وتصميم برمجيات واستخدام تقنيات.

فالواقعية التي نصبو إليها ينبغي أن تبرز في مختلف جوانب العملية التعليمية وخاصة في الآتي :

– فمن الواقعية في مجال نوعي خاص كأهداف التعليم تلزمنا بتقديم الأولي على الثانوي، أو الضروري الحاجي على التحسيني والكمالي، فهدف «محو الأمية» القرائي مقدم على هدف محو الأمية الحاسوبي، وهدف محو الأمية بكل أنواعه مقدم على هدف مستقبلي بعيد بالنسبة إلى عالمنا العربي وهو «إعداد الإنسان لحضارة الفراغ أو للسياحة في الفضاء»، وتعليم البنات كيف يصبحن زوجات وأمهات مقدم على تعليمهن فن قيادة الطائرات.

– ومن الواقعية في مجال القطاعات المستهدفة أن نتخير منها ما تمليه اعتبارات التنمية الشاملة، وتحسين نوعية الحياة وتثقيف الجماهير الشعبية في قطاعاتها المعوقة كالأميين والنساء، والعاطلين من الشباب، وغير المؤهلين من أشباه المتعلمين.

– ومن الواقعية في مجال البرمجيات ألا نقدم لهذه القطاعات كل ما يشبع احتياجاتها التعليمية المطلقة التي لا يمكن الوفاء بها تمويلاً وإنتاجاً وتدريساً، إذ تلزمنا حكمة العقل بضرورة الاختصار والاختيار.

– ومن الواقعية في نظم التعليم عن بعد مراعاة خصائص المتعلمين وأوضاعهم وهم غالبا من كبار السن، أصحاب أعمال وأسر، ولهم مسؤولياتهم المعاشية، وقد يكونون في بيئات معزولة أو نائية يعيشون فيها كأفراد أو كجماعات، وأنهم لم يتملكوا بعد قدرات ومهارات التفاعل الوظيفي مع الموارد التعليمية، والبرامج المقدمة من بعد، دون وسيط أو توجيه شخصي مباشر، إنهم بحاجة إلى تبسيط وتدريج، وتعيين للواجبات والمسؤوليات مما يفيد في إيجابية التعلم، واكتساب المعرفة وتحليلها وربطها بخبرة الحياة، وتنمية مهارات العمل وإخصاب الشخصية المثقفة.

باختصار يجب أن تكون واقعية النظم والبرامج في ملاءمتها للقطاعات المستهدفة وفي تعليمها المباشر وقصديتها الهدفية ونفعيتها العملية.

ح ـ العلمية :

يمكن أن نشير إلى أهمية العلمية كأحد منطلقات الاستراتيجية من خلال المعطيات الآتية:

من العلمية الاطلاع على، والإفادة من، نتائج البحوث الرصينة والعالمية التي أجريت في

مجالات التعليم عن بعد، وإيفاد مبعوثين إلى الدول المتقدمة والرائدة في زيارات علمية بما يمكّن من توطين مثل هذا المشروع في وطننا العربي بشكل يتلاءم مع الواقع وخصوصيته.

ومن العلمية كذلك دراسة السلبيات والتي غالباً ما تكون في موضع تجاهل أو تغافل أو التقليل من تأثيرها – ومن هذه السلبيات كما نراها :

– محدودية البرامج التي تكتسب شكلاً رمزيا لا يعنى بحاجات قطاعات كبيرة ومتعددة.

– محدودية البرامج والتي لا ترتفع إلى مستوى الآمال العلمية والثقافية والمهنية.

– تقليدية التقنيات التي لا تستفيد من مستحدثاتها المتطورة.

– الاعتماد على الآلات والموارد التعليمية الجاهزة دون تفعيل للعلاقة الوظيفية بين الدارسين والمعلمين، ودون تهيئة كل فئة لنجاح التعلم والتعليم.

– ارتفاع الكلفة التي تصبح طاردة لأكثرية الدارسين.

ومن العلمية أخيراً إجراء تجريب أولي في عدد محدود من المواقع ومن الجماعات واستشارة الخبراء والمعنيين حول حدود الملاءمة والفعالية في محتويات التعليم وتقينات عرضها وتوصيلها وأساليب تعلمها ونتائج تحصيلها وعمليات توظيفها، ومع إجراء التعديلات اللازمة لتحسن مستمر في نوعية هذا التعليم نشراً وتدريساً وتعلماً.

4 ـ الأهداف العامة للاستراتيجية :

في ضوء مفهوم الاستراتيجية وفلسفتها ومنطلقاتها، يمكن تحديد الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها في الآتي :

- العمل على نشر نظم التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الوطن العربي.
- مساعدة الدول العربية على تبني استخدام التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم.
- تبادل الخبرات العربية والاستفادة منها في التعليم عن بعد.
- إثراء الفكر التربوي العربي في مجال التعليم عن بعد.
- التواصل مع مؤسسات التعليم عن بعد في الوطن العربي ونظيراتها في الدول الأخرى.
- تحقيق الربط بين التعليم عن بعد والتنمية في الوطن العربي.
- البحث في تطوير استخدامات التعليم عن بعد.
- ربط برامج وأنشطة التعليم عن بعد مع المتغيرات المستقبلية في القرن (الحادي والعشرين).
- إبراز أهمية إنشاء جامعات عربية مفتوحة في الوطن العربي.

- تشجيع المبادرات العربية في استخدام التعليم عن بعد.
- حث القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم عن بعد في الوطن العربي.
- تطوير برامج لإعداد الكوادر الإدارية والأكاديمية (والفنية) في التعليم عن بعد.
- تحقيق ديمقراطية التعليم وتوفير فرصه لكافة شرائح المجتمع العربي.
- البحث عن سبل مواجهة الزيادة المطردة للراغبين في التعليم نتيجة الانفجار السكاني في الوطن العربي.

والأهداف المذكورة شاملة لكل ما تريد الاستراتيجية تحقيقه إذا ما وضعت بالفعل في موضع التنفيذ سواء في مشروع عربي متكامل، أو في مشروعات وطنية عامة أو خاصة.. والتنفيذ عمل سياسي وثقافي وتربوي وعلمي لن يكون إلا بموافقة السلطات المعنية، وهي موافقة مشروطة على صعيد الفعل بتوفير المتطلبات المالية والفنية والبشرية، وبوضع خطط منهجية متضمنة لكل منظوماتها النوعية الخاصة بكيفية التطبيق وأولويات المداخل والجماعات المستهدفة وحاجاتها الأولية ومراحل التوسع برامجيا وبيئيا مع فنيات التقويم والتطوير.

الفصل الخامس

مكونات الاستراتيجية

1 ـ الإطار التشريعي للتعليم عن بُعد :

عند تحديد الأوضاع التشريعية والقانونية لمؤسسات التعليم عن بُعد يجب ملاحظة خصائصها المختلفة عن التعليم التقليدي والمرتبطة بالنواحي التالية :

- سياسات القبول.
- مجال التشغيل.
- مدى المقررات الدراسية المتاحة.
- نوع الدرجات العلمية والشهادات الممنوحة واعتمادها.

فمن الواضح أن مؤسسات التعليم عن بُعد تقدم أكثر من نموذج للمدرسة أو الجامعة أو المركز الإبداعي. ويقدم قليل من هذه المؤسسات سياسة قبول مفتوحة، بينما يلتزم العدد الأكبر من هذه المؤسسات بإجراءات قبول مقننة إلى حد كبير، وبعض هذه المؤسسات تعرف بأنها ذات طابع وطني كما في حالة الجامعات المفتوحة، بينما البعض الآخر يتسم بالطابع المحلي على مستوى المحافظة أو الولاية. وتتجه مؤسسات التعليم عن بُعد ذات الطابع الوطني إلى التركيز على الأولويات الوطنية في نشر التعليم على مدى واسع.

ويلاحظ أن بعض مؤسسات التعليم عن بُعد تتمتع بدرجة ما من الاستقلالية لكي تمنح الدرجات العلمية والشهادات المختلفة، مما يفسر إلى حد كبير مدى ارتباطها بالنظام التعليمي العام، كما لا يخفى أن كثيرا من المؤسسات الحديثة للتعليم عن بُعد ذات توجه استثماري خاص يستدعي ضرورة تقويم برامجها واعتماد درجاتها العلمية.

وتتمثل المشكلات التشريعية والقانونية التي تواجه التعليم عن بُعد في الأوجه التالية :

- الاعتراف بمستويات التعليم عن بُعد بواسطة المؤسسات التعليمية التقليدية، ويرتبط ذلك بالاعتراف الضمني بالدرجات والشهادات الممنوحة، وتظهر هذه المشكلة على المستويات الوطنية بسبب الاختلافات الظاهرة في المعدلات الدراسية للمؤسسات التعليمية العادية.
- المشكلة اللغوية المرتبطة باختلاف اللهجات وبرامج التعريب المستخدمة في التقانات المتقدمة.
- تعارض الاهتمامات الوطنية والتقاليد الثقافية والاجتماعية وما يرتبط بذلك من تحديد الأولويات التشريعية والقانونية في الدول العربية.

- مشكلات التخطيط الاستراتيجي للتعليم عن بُعد وخاصة ما يرتبط بالتساؤلات عن من، وأين، وما الذي يدرس، وكيف يدرس؟ الخ.
- مشكلات الاتصال والتوحيد القياسي في النظم والأساليب المستخدمة.
- مشكلات حماية حقوق التأليف والملكية الفكرية في معظم الدول العربية.
- مشكلات جودة البرامج والمقررات الدراسية، البرمجيات، والمعايير التربوية المستخدمة.
- مشكلات تكافؤ الفرص للتعليم عن بُعد وحرية التعليم للمواطنين بغض النظر عن المكان الذي يتواجدون فيه والزمن الذي يتعلمون فيه.
- مشكلة نقل الساعات المعتمدة عبر الحدود الوطنية وعبر المؤسسات التعليمية مما يدعو إلى تطوير برامج التعليم المؤسسية والخاصة المقدمة عن بعد.

ومن ثم فإن الإطار التشريعي له مبرراته وفي مقدمتها؛ الحاجة إلى إنشاء مؤسسات خاصة لتقديم برامج التعليم عن بعد، التوسع في مناشط مؤسسات قائمة، إنشاء جامعة أو جامعات جديدة أو كليات جامعية (مفتوحة)، وإدخال تعديلات في نظم التعليم وفي قائمة الشهادات المعترف بها... وغير ذلك. والواقع أن مضمون معظم ما جاء من مبررات يقتضي، في الغالبية العظمى من دول العالم ومن بينها أقطار الوطن العربي، إصدار تشريعات خاصة مناسبة سواء أكان ذلك في صورة قوانين عامة، أم في صورة تعديلات في بعض القوانين أو اللوائح القائمة، أم في صورة إصدار أوامر تنفيذية معينة... وهكذا.

وفي ضوء فلسفة الاستراتيجية وأهدافها، ولسلامة قيام مؤسسات التعلم عن بعد بما يحقق الأهداف المرجوة منها، وبحيث تكون مؤسسات معترفا بها وتؤدي خدماتها كمؤسسات تعليمية، فإنه ينبغي أن تحصل على الترخيص القانوني من الدولة التي تقام بها باعتبار أن مسؤولية منح الترخيص هو جزء لا يتجزأ من مسؤولية الدولة وسيادتها، بحيث تراعي هذه المؤسسات الضوابط والمعايير الآتية :

أ ـ الجهات المسؤولة عن منح الترخيص :

في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها في الدول العربية تكون الوزارات أو الجهات المسؤولة عن التعليم بمختلف مراحله وأنواعه هي الجهة المختصة بمنح التراخيص لإنشاء مؤسسات التعلم عن بعد والتعليم المفتوح، ووضع اللوائح التنظيمية لعملها والقيام بالمتابعة والإشراف على سير العملية التعليمية فيها.

ب ـ الترخيص المبدئي :

يراعى عند منح الترخيص المبدئي لمؤسسات التعلم عن بعد الضوابط التالية :

● تحدد كل دولة الشروط المتعلّقة بجنسية المؤسسين ومصادر تمويل المؤسسة التعليمية المتقدمة لطلب فتح مؤسسة للتعلم عن بعد في حالة طلب فتح مؤسسة مستقلة.

● أن تكون المؤسسة الأم التي تطلب إنشاء فروع أو برامج للتعلم عن بعد مؤسسة تعليمية معترف بها في بلدها الأصلي.

● التأكد من أن الهدف الربحي لا يطغى على الأهداف التربوية ولا يؤثر سلبا على نوعية المخرجات، وأن يكون العائد الربحي في حدود معقولة (يتم تحديده من قبل الدولة المعنية) على أن يدور جزء منه لصالح تطوير المؤسسة ودعم الدارسين.

● التأكد من أن أهداف مؤسسة التعلم عن بعد تساهم في تحقيق أهداف التعليم المعتمدة في الدولة المعنية وتكمل حاجات التنمية بناء على المعايير التالية :

– توسيع فرص القبول لمختلف فئات المجتمع للالتحاق بهذا النوع من التعليم.
– سدّ الفجوات المهنية والعلمية وتلبية احتياجات التنمية الشاملة والاستجابة للتغيّرات التقانية.
– تقديم صيغ حديثة من أنماط التعليم والتدريب وإعادة التدريب.
– خدمة قطاعات المجتمع وفئاته المختلفة.
– تكون لدى المؤسسة خطة لتطوير برامجها وفقا للاحتياجات التعليمية المتجددة.
– تقديم برامج وأنشطة ثقافية وتعليمية وتدريبية متنوعة.
– توفر موقع للمؤسسة على الشبكات المعلوماتية الوطنية والعربية والعالمية.
– يكون للمؤسسة فروع ومراكز تغطي مختلف مناطق الدولة.

● التأكد من توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لاستمرارية المؤسسة في عملها.

● التزام المؤسسة بالقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والأكاديمية السائدة في الدولة.

● تحدد كل دولة المدّة الزمنية للترخيص المبدئي، على أن يكون الحد الأقصى ثلاث سنوات.

● تقوم الجهة المختصة بالبت في طلبات الترخيص المبدئية في مدّة لا تزيد عن ستة أشهر.

ج ـ الترخيص النهائي :

يراعى عند منح الترخيص النهائي لمؤسسات التعلم عن بعد الشروط والمعايير الآتية :

* ـ القوى البشرية :

أ ـ توافر بنية تنظيمية متكاملة تشتمل على الأقلّ ما يلي :

1) مجلس أمناء المؤسسة أو ما يقوم مقامه، يضمّ نسبة معيّنة من أصحاب الكفاءة والخبرة في مجال العمل الأكاديمي عامة والتعلم عن بعد بخاصة.

2) مجلس إدارة المؤسسة.

3) مجالس البرامج الأكاديمية وتكون مسؤولة عن تسيير الأداء العلمي في التخصصات المختلفة بالمؤسسة.

4) جهاز إداري ومالي.

5) مجالس للتخصصات المختلفة.

6) جهاز إداري مالي.

ب ـ توافر بيان بأسماء شاغلي المناصب القيادية ومؤهلاتهم وخبراتهم بما في ذلك رئيس المؤسسة أو عميدها أو مديرها ورؤساء التخصصات أو المسؤولين عنها والوحدات الإدارية... الخ، وأعضاء هيئة التدريس وبيان مؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية وتخصصاتهم.

ج ـ توافر بيانات بأعداد أعضاء هيئة التدريس ووضعهم الوظيفي (ثابت، متفرغ جزئيا، متعاون) على أن لا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس عن (عضو هيئة تدريس واحد مقابل 50 طالبا على الأكثر) في كل تخصص أو برنامج، وأن لا يقل عدد الأساتذة المتفرغين عن 30٪. من أعضاء الهيئة الأكاديمية لهذه المؤسسة.

د ـ توافر هيئة تدريس مؤهلة تراعى فيها المعايير التالية :

- أن يكون أعضاء هيئة التدريس من ذوي القدرة والخبرة في فهم فلسفة التعلم عن بعد.
- القدرة على تجويد العملية التعليمية وتطويرها بما يساعد على تحقيق أهداف التعلم عن بعد.
- وجود خطة لتأهيل واستكمال أعضاء هيئة التدريس وتنمية كفاياتهم.
- توفر الأعداد الكافية من الأطر والكوادر المساعدة والفنيين.

هـ ـ يعدّ الترخيص النهائي بداية لعمل المؤسسة الرسمي، ويجب أن تتقيد المؤسسة بالمعايير باستمرار والتحقق من تطبيقها.

* ـ المرافق والتجهيزات :

التأكد من امتلاك المؤسسة لمنشآت في موقع مناسب يجعلها مهيأة لأغراض التعلم عن بعد ويشمل ذلك :

– قاعات إرشاد وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة.

– مصادر التعلّم من مكتبة ووسائط متعددة بالمستوى المطلوب من ناحية الكم والنوع.

– مختبرات مجهزة إذا تطلب التخصص ذلك.

– ورشا ومستلزمات التدريب العملي والحقلي إذا تطلب التخصص ذلك.

– مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والأطر والكوادر الإدارية.

– مكتبا للخدمات الطلابية.

ـ تجهيزات لازمة لاستخدام التقانات الحديثة في الإدارة والتعليم والتعلّم.

* ـ البرامج والمناهج :

يطلب لكل برنامج تقدمه المؤسسة (تدريب، درجة علمية، تثقيف، دورات قصيرة) ما يأتي:

– تحديد الأهداف العامة من النواحي العلمية والمهنية والاجتماعية.

– تحديد الشهادة التي يؤدي إليها.

– تحديد عدد سنوات الدراسة وعدد ساعات التدريس والتحقق من أن هذا العدد يستجيب للمعايير المعتمدة لمستوى الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج.

– تحديد الكفايات التي ينتظر تحقيقها في نهاية البرنامج ومطابقتها لمستوى الشهادة.

– بيان بالمقررات المقترحة وبمواصفاتها التفصيلية : أهداف كل مقرر، مادته، طرائق التدريس، طرائق تقويم التعلّم والتأكد من أن المنهاج يستجيب للمعايير التالية :

- مواءمة المقررات المقترحة مع الأهداف والكفايات المتوخاة، ومع التقدّم العلمي.
- التوازن بين الأهداف والكفايات النظرية والعملية أو اكتساب المعارف والمهارات والمواقف.
- التوازن بين المقررات العامة ومقررات الاختصاص والمقررات الاختيارية.
- التدرج في المقررات.
- بيان نظام التقويم الخاص بالبرنامج.
- التنويع في طرائق التدريس بما يتناسب مع التوجهات العالمية في هذا المجال.
- التحقق من مواءمة الإمكانات المادية والبشرية لاحتياجات تنفيذ البرنامج على الوجه الأكمل.

* ـ قبول الطلاب والاختبارات :

- يشترط لقبول الطلاب للحصول على درجة علمية (دبلوم عال وبكالوريوس) :

  – أن يكون حاصلا على الثانوية العامة.

  – إجراء اختبار قبول شفهي أو تحريري في التخصصات التي تحتاج إلى مثل هذا الاختبار.

  – تحديد المتطلبات اللازمة لقبول الطلاب في الدورات المختلفة، بحسب نوعها ومدتها.

- يشترط لقبول الطلاب الذين يحملون مؤهلات دراسية أقل من المؤهلات المطلوبة للدرجة المتقدمين لها، ويرغبون في مواصلة التعليم/والتعلم بهدف الحصول على مؤهل دراسي

أعلى أن يجتازوا اختبار تحديد مستوى الثانوية العامة بإشراف الجهة التي تمنح الترخيص أو بإشراف الجهة المعنية في الدولة والمختصة بمنح الشهادات الدراسية.

- يتم اختبار الطلاب المتقدمين للحصول على درجات علمية داخل مراكز امتحانية معدة لهذا الغرض، وبالتنسيق مع الجهات مانحة الترخيص.
- فيما يتعلق بالبرامج التعليمية دون المستوى الجامعي تراعى الاعتبارات التي تتماشى مع المستوى الدراسي، وتحددها الدولة المعنية.

* ـ الأنظمة واللوائح :

ينبغي أن تتوافر في أي مؤسسة للتعليم عن بعد النظم واللوائح الآتية :

- النظام الأساسي.
- لائحة الامتحانات والتقويم.
- اللوائح المنظمة لعمل هيئات المؤسسة المختلفة.
- لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس.
- اللوائح المالية والإدارية.
- النظام الدراسي واللوائح المنظمة له.
- لوائح شؤون الطلاب.
- اللوائح المنظمة للبحث العلمي وخدمة المجتمع.

* ـ التمويل :

- تحديد الموازنة ومصادر التمويل.
- تحديد أوجه الصرف.
- الضمانات القانونية والكفالات المالية التي تقدّمها المؤسسة لحفظ حقوق الطلاب والعاملين فيها في حالة قصور أو عجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها التعليمية والتربوية.
- مقدار المعونة التي تقدمها الدولة للمؤسسة الراغبة في الاستثمار في هذا المجال، وشروط الحصول عليها وطرق التصرف فيها.

* ـ آليات التقويم والاعتماد الأكاديمي :

لضمان التزام مؤسسات التعلم عن بعد بتنفيذ كل التزاماتها التي جاءت بموجب الترخيص النهائي للمؤسسات ولضمان الأداء الأمثل وتحقيق الجودة والارتقاء بنوعية الأداء ينبغي توافر الآليات الآتية :

1) توافر هيئتين للتقويم والاعتماد :

– داخل المؤسسة بقيام وحدة تقويم ذاتي.

– على مستوى الدولة ويكون التقويم إلزاميا ومستمرا وتنشأ له هيئة وطنية تقوم بإجراءات التقويم والمتابعة والاعتماد لكل برنامج على حدة.

2) تشجيع المؤسسات على الاستعانة بالخبرات العربية والدولية للتقويم العام والخاص.

3) أن تقوم الهيئة الوطنية في الدولة باتخاذ القرارات اللازمة لتأمين مستلزمات التقويم بما فيها تأهيل الأطر والكوادر الفنية والإدارية وتوفير الموارد المالية اللازمة للقيام بعملية التقويم.

وفي ضوء الإطار التشريعي نعرض بإيجاز لأهم مكونات الاستراتيجية للتعليم عن بعد :

2 ـ التنظيم المؤسسي :

هذا التنظيم يأخذ أشكالا مختلفة بحسب سياسات تنفيذ الاستراتيجية وطنيا أو محليا، مركزيا أو لا مركزيا... ومع ذلك فهناك تنظيم مؤسسي وطني تضطلع به الجهات المخولة منح التراخيص لمؤسسات التعليم عن بعد، ويختص بإنشاء هيئة فنية مركزية تتبعها وحدات متخصصة في مجالات :

– الإعلام والتعريف بالاستراتيجية فكرا وتنظيما وتنفيذا، مما يهيئ الرأي العام لمساندة مشروع الاستراتيجية، ويشحذ إرادة السلطات الحاكمة في تبنيه وتنفيذه لما يحققه من أهداف تخدم التنمية والتقدم والثقافة والتعليم والعمل.

– المساعدة في تزويد هذه المؤسسات بالخبراء في كافة التخصصات التي ينتظمها التعليم عن بعد في كل عناصره تخطيطا وتنظيما وبرمجة وتدريسا وتقويما وتفعيلا وتقانيا باستخدام وسائط متعددة غير تقليدية.

– تكوين لجان أو فرق متابعة أو مكاتب مسؤولة لمتابعة إجراءات التنفيذ في مراحل العمل المختلفة، والتعرف على الحاجات، وتوفير متطلباتها.

– الإسهام في إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها للنهوض بالمهام الوظيفية المختلفة.

– تفعيل وحدات البحث العلمي والتطوير، والإرشاد الدراسي والتوجيه المهني والتقويم.

– إنتاج البرامج والمواد الدراسية المطبوعة والمعبأة إلكترونيا، وتحديث وتجهيز تقنيات التعليم عن بُعد.

وقد تضطلع بعض هيئات المجتمع المدني، في بيئات محصورة أو مفتوحة – ببرامج تعليمية وتثقيفية ومهنية تأخذ بتقنيات ومنتجات التعليم عن بُعد ولحسابها الخاص.

وفي كل الأحوال – ومهما تعددت أشكال التنظيم المؤسسي – فلابد من وجود إدارة وطنية عليا وعامة تقوم بمهام الإشراف والرقابة والتنسيق واستصدار التشريعات وسن القوانين وفرض اللوائح لضمان الانتظام والالتزام بفلسفة هذا التعليم وآدابه ومراعاة تحقيق أهدافه.

وكل مؤسسة عاملة في حقل هذا التعليم لا يرخص لها بالعمل إلا مع التأكد باستيفائها الشروط الضرورية لفعاليات المؤسسة الوظيفية في بنياتها الهيكلية، وهيئاتها الإدارية والتقنية والتعليمية وخدمة زبائنها على نحو يشبع احتياجاتهم التعليمية ويراعي أوضاعهم البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

3 ـ الموارد البشرية :

إن التعليم عن ُبعد في كل نظمه وبرامجه وتقنياته، يختلف كثيرا عن التعليم التقليدي أو النظامي والذي يمارس داخل الفصل ويتم التفاعل فيه بشكل شخصي مباشر «وجها لوجه»، ولهذا فإن الاستعانة بهيئاته وكوادره، كما يحدث في أحيان كثيرة للنهوض بالمهام الوظيفية الخاصة بمنظومة التعليم عن ُبعد تفقده وظيفته المهنية، وتهبط بإنتاجيته، وتقصر به عن تحقيق أهدافه وتنشيط فعالياته.

ولا يجدي مع هذه العناصر تنظيم برامج تدريب تحويلي أو إعادة تأهيل لممارسة عمل جديد من هذا النوع التعليمي، لأنهم تربوا طويلا في بيئة عمل احتفظت بخبراتها وتقاليدها المزمنة والتي لا يفلح معها التغيير، فالتقليد عدو التجديد. ونحن نرى ما يوجه من نقد حاد لنظم الإعداد التربوي وتفاقم أزمته والتي تنتجها عوامل متعددة في مقدمتها «نقص كفاية العاملين» مما جعل من التعليم المدرسي مهنة متخلفة مقارنة بالمهن الأخرى الراقية.

فالفاعليات الجديدة وما أكثرها، والتي تتمثل في فنيات البرمجة، وإعداد المواد الدراسية، وأساليب عرضها تعليمياً، ونقلها فضائيا، وتعبئتها إلكترونيا، واستقبالها تعلما، وتقويمها تحصيليا.. وكلها فاعليات جديدة ومعقدة وبحاجة إلى اختصاصيين أكفياء مؤهلين بدرجة عالية تسمح بتنمية معارفهم ومهاراتهم ليكونوا في مستوى الخبرة المهنية المطلوبة.

وما يقال في مبرمجي المواد ومعلميها، يقال كذلك في نوعيات مهنية أخرى تتطلبها الوظائف الإدارية في مجالات التخطيط والتنظيم والإشراف والتسيير والتوجيه والتقويم والتطوير... الخ.

ولا يمكن أن نبدأ أو نتوسع في عمليات التعليم عن ُبعد، وعندنا هذا النقص الحاد في كوادره البشرية، وأهميتها حيوية للغاية ومقدمة على غيرها. ولهذا فإن الاستراتيجية توصي بالبدء فورا في وضع استراتيجية نوعية خاصة باختيار العناصر التي تصلح للقيام بالمهام الوظيفية التي أشرنا إليها، وتنظيم برامج تأهيلية مكثفة ومستوفية لشروط التنمية المهنية الجادة، واستخدامهم في فترة التجريب الأولى التي تسبق مرحلة التعميم والانتشار لتكون فترة إثبات صلاحية متميزة للعمل في مواقعه المختلفة داخل نظم التعليم عن ُبعد.

ولن نجد بسهولة هذه العناصر الواعدة في وقت يشهد تراجع التعليم كمهنة أصبحت طاردة نظراً إلى المقولات النمطية التي جسدت صورة مهنية قد تكون غير حقيقية أو مشوهة، ولكنها عامة وذائعة تنفر الأذكياء والأكفياء من التوجه إلى التعليم كمهنة غنية بدخلها المادي

والسيكولوجي والاجتماعي. ولذا فإن سياسة جذب تخدمها وسائل مغرية من أجور ومكافآت مجزية، وتيسير بيئة عمل مريحة ومشوقة، وتوفير إمكانات مساعدة، يمكن أن تحدث الآثار الطيبة التي تستقطب الموارد البشرية وتحافظ عليها وتنميها بامتداد وديمومة العمل في نظم التعليم عن بعد.

4 ـ المستهدفون :

في إطار عملية التعليم عن بُعد، تتصف عملية تعليم الطالب عن بُعد بعدة سمات تتسم بالتعقيد إلى حد كبير، كما أن حاجات التعليم هي التي يجب أن تحظى بها برامج التعليم عن بُعد مما يمثل الدعامة الأساسية التي يجب أن تشكل كل منها مهام تخطيط برامج التعليم عن بُعد وتصميمها وإنتاجها وإدارتها فيما بعد، فمن سمات الطلاب المستهدفين للتعليم عن بُعد :

- أن الغالبية العظمى منهم من كبار السن ولهم وظائف يباشرونها وعائلات يرعونها، هؤلاء المتعلمون، يجب عليهم تنسيق مجالات حياتهم المختلفة المؤثرة بعضها في بعض وخاصة فيما يتصل بمسؤولياتهم العائلية والوظيفية وتنظيم أوقات الفراغ والدراسة.
- تنوع أسباب وتوقعات التحاقهم ببرامج التعليم عن بُعد، فقد يهتم بعض الطلاب بالحصول على درجات وشهادات علمية تؤهلهم لتبوّؤ وظائف أحسن، بينما يسعى البعض الآخر إلى هذه البرامج لاكتساب معارف ومهارات جديدة تساعدهم في تحسين الأداء والتواصل في مجتمع يتسم بالتغيير المستمر.
- في إطار عملية التعليم عن بُعد، يعتبر المتعلمون منعزلين ومستقلين في العادة. كما تكون عوامل الدافعية النابعة من الاتصال والتنافس مع الآخرين غائبة أيضا.
- وفي مواقف التعليم عن بُعد قد يفتقر الطالب إلى الدعم والمساندة المباشرة من المدرس الذي قد يستثير الدافعية في التعلم و إعطاء الاهتمام الكبير لحاجات الطلاب والصعوبات الحقيقية التي قد تظهر في أثناء عملية الدراسة، وتوجد عوامل مشتركة قليلة فيما يتصل بخلفية كل من الطلاب والمدرسين وخبراتهم. وعلى ذلك يجب توطيد أواصر الصلة بين الطالب والمدرس لتطوير برامج الدراسة عن بعد.
- وفي إطار إحلال التعلم مدى الحياة مكانة عليا في منظومة التعليم بصفة عامة والتعليم عن بُعد بصفة خاصة، نجد أن منظومة التعلم مدى الحياة تعتبر أحد مفاتيح القرن العشرين التي تستجيب للتحدي الذي يطرحه العالم سريع التغير، ويرتبط ذلك بدعائم أربع تمثل أسس التربية الحديثة وهي :
  - أن يتعلم الفرد كيف يعرف. (التعلم للمعرفة).
  - أن يتعلم الفرد كيف يعمل. (التعليم للعمل)
  - أن يتعلم الفرد للعيش مع الآخرين، عن طريق فهمه للآخرين، وإدراك التفاعل.
  - أن يتعلم الفرد ليكون، من حيث تفتح شخصيته على نحو أفضل وتوسيع قدراته وملكاته.

هذه الدعائم الأربع لحاجات تعليم الفرد هي التي تؤثر في مداخل التعليم التي تتاح للطلاب عن بُعد، وهذا يعني أن نهج التدريس والتعلم عن بُعد سوف يصبح أكثر معنى وأعمق فهما من قبل الطلاب عن بعد، عندما يشارك الطلاب والمدرسون في تحمل المسؤولية لتطوير أهداف التعليم، والتفاعل بإيجابية مع زملائهم في الفصل الدراسي الافتراضي، ومساندة الانعكاس على خبرات المتعلمين وربط المعلومات الجديدة بالأمثلة المفهومة والمألوفة والاحتفاظ بالاحترام والتقدير الذاتي، وتقويم ما سبق تعلمه. هذه هي نقاط التحدي التي تخاطب طلاب التعليم عن بُعد.

5 ـ البرامج التعليمية :

البرنامج في مفهومه العام «منظومة» تتضمن الأهداف والمحتوى وطرائق التعليم ووسائطه وأنشطته إضافة إلى أنساق فرعية داخله في هذه المنظومة يتصل بالمعلمين والإعلام والإدارة والتمويل. وهذه العناصر تتفاعل داخل المنظومة في كليتها وتتبادل فيما بينها عوامل التأثير والتأثر، ويقدم التطوير التعليمي لمحتوى البرنامج الدراسي أو التعليمي عملية أساسية وإطاراً منظما لتخطيط التعليم وتصميمه وإنتاجه وتطبيقه وإعداد نظام الإمداد الخاص به بطريقة منظمة مبنية على حاجات الطلاب المعرفة جيدا ومتطلبات محتوى المادة الدراسية ذاتها. وتعتبر هذه العملية مهمة جداً حيث إنها تمهد البنية الأساسية للتعليم عن بُعد. وفي عملية التطوير التعليمي قد يشارك المدرس والطلاب في خلفية مشتركة محدودة ويشكلون نموذجا فيما بينهم بحد أدنى من الاتصال وجها لوجه أو لا يوجد هذا النوع من الاتصال الشخصي مطلقا في حالة التعليم عن بُعد. وعلى الرغم من كثرة نماذج وتطبيقات التطوير التعليمي، إلا أن أغلبيتها تتبع نفس المراحل الأساسية للتصميم والتطوير والتقويم والمراجعة.

وعليه فإن التغيرات المتوقعة في بناء البرامج الدراسية تستدعي الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- توسيع قاعدة المشاركة في التوجيه واتخاذ القرارات المتصلة بالبرامج بحيث تضم الأطراف المتعاقدة الثلاثة (المجتمع بكل مؤسساته، الطلاب، المؤسسة التربوية)..
- إبراز دور الحاسوب وشبكاته كوسيلة تعليمية، وتشجيع إنتاج البرامج التعليمية المدمجة التي تتمثل في الكتب الإلكترونية المساعدة على التعلم الذاتي، وإنتاج البرامج التعليمية الحاسوبية التي تبث عبر شاشة التليفزيون بما يساعد على تعلم المعرفة في مجالات العلوم واللغات.
- أن تعمل على تمكين الفرد من التعامل الإيجابي والواعي والناقد مع القيم الوافدة والمطروحة على النطاق العالمي. والتي أدت إليها ثورة الاتصالات والمعلومات من خلال شبكات الإنترنت والبريد الإليكتروني والبث التلفزي وغيرها.
- الاهتمام بتعليم النشء أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة، والقدرة على الاختيار منها والتعامل معها، بدلا من حفظها وتذكرها.

• إقامة الجسور بين مراحل وحلقات التعليم النظامي وبرامج التعليم غير النظامي.

ومن هنا يأتي دور مخططي البرامج والقائمين عليها لبناء ووضع برامج ومقررات دراسية تعمل على :

1. نقل الثقافة العربية إلى العالم الغربي.

2. نقل ما يتلاءم ويحقق الفائدة لمجتمعنا من ثقافة الآخرين.

3. الاهتمام بمقررات التاريخ باعتباره يساعد على تأصيل هوية الفرد وخاصة عندما تعمل المقررات كقوة دافعة تحرك الفرد نحو الأمام.

4. أن تعمل البرامج على تدريب الطلبة على مهارات التعلم الذاتي وخطواته وإجراءاته من خلال جعل الطالب يشارك مباشرة في التعلم ليصبح معتمداً على نفسه في استقاء المعرفة من مصادرها، فالمحتوى المعرفي لم يعد الأساس، بل ينبغي الاهتمام بالجانب المهاري وتقديم الطريقة المناسبة التي تمكن الطالب من الحصول على المحتوى بنفسه وقت الحاجة، والتركيز على أدوات العلم أكثر من محتواه.

5. وينبغي أن تعد البرامج والمواد التعليمية المناسبة لتدريس مجموعة من المواد، ومن الأمور التي تكفل بناء قدرة الطالب للتكيف مع العصر: الحاسب الآلي، وتقانة المعلومات، والتربية السياحية والتربية البيئية والدولية، وتعليم اللغة العربية للأجانب.

6. على البرامج أن تعمل على كشف الزائف من الأفكار والمعلومات ليميز الطالب بين ما هو مفيد وغير مفيد من المعلومات ويتم ذلك من خلال :

أ. تنمية الاتجاهات لدى الطالب للتذرع بالمعرفة، والسعي الجاد للحصول عليها وتلمسها من مصادرها الأصلية لا من مصادرها الثانوية.

ب. تدريب الطالب على التريث في إصدار الأحكام من خلال الاستماع لمختلف وجهات النظر.

ج. تنمية قدرات التفكير الإبداعي الناقد لدى الطلبة من خلال استخدام المعرفة والاستراتيجيات الكفيلة بزيادة احتمالات التوصل لنتائج ملائمة وحل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة تبعاً لذلك.

7. البرامج يجب أن تدرب الطلبة على تقييم الظواهر من منظور شامل يراعي كافة الأبعاد دون توقف أمام مظاهر الأشياء الخادعة.

8. لا بد للبرامج من تصحيح النظرة للإنسان العربي الكسول، المتخلف، المعادي للحضارة، والمنطوي على نفسه، المشدود لحضارته وماضيه التي لن تصنع عالمه الحاضر ومستقبله المعاصر، وتقارنه من خلال هذه النظرة مع إنسان الغرب المتقدم المتحضر القادر، بل على البرامج في هذه الحالة أن تحفز الإنسان العربي وتحترم قدراته وتجعله

يأخذ مكانه الطبيعي. وعلى البرامج تعزيز التواصل الحضاري بين الشعوب وبناء جسور الثقة والالتقاء بين الثقافات وتعديل صورة الإنسان العربي المشوهة في نظر المجتمعات الغربية.

9. وعلى البرامج أن تضع خططا متوازنة لتطوير منظومة القيم والاتجاهات الإيجابية لدى الفرد لمواجهة تحديات المستقبل كالوعي بحقوق الإنسان، والديمقراطية في اتخاذ القرارات الحكومية، وروح التعاون المعاصرة، والقيام بمشروعات جديدة، والابتكار والمساواة بين الجنسين، والالتزام بحماية البيئة والتنمية المستمرة ونضوج وتفتح العقل. وعلى البرامج أن تضع تصورات لصفات الإنسان العربي المستهدف في عصر العولمة لجعله قادراً على مواجهة تحدياتها ويمتلك من المعلومات والأفكار والاتجاهات والمهارات ما يؤهله للحياة في القرن الحادي والعشرين.

10. وعلى البرامج أن تتنوع بحسب الاحتياجات الفعلية للمتعلمين من ناحية وأن تغطي مختلف مجالات التعليم «برامج الجامعات المفتوحة، برامج التعليم الأساسي، برامج محو الأمية، برامج التثقيف الاجتماعي، برامج إعادة التدريب والتأهيل، وغيرها».

6 ـ التقانات التعليمية والمعرفية :

تشكل هذه التقنيات التعليمية في نظام التعليم عن بعد جزءاً أساسياً من المادة التعليمية، لا سيما عندما تتناول مسائل عملية تطبيقية لا يمكن التعبير عنها بالكلمة المطبوعة، أو عندما تقوم بشرح أجزاء مهمة، أو صعبة من محتوى المقرر الدراسي. وعليه يجب أن يحسب لها حسابها في تأليف المواد الدراسية المطبوعة، وفي السياق الذي يجب أن تقع فيه بالنسبة إلى مجمل المقرر الدراسي. فيجري توجيه الطالب إلى مشاهدتها، أو سماعها، أو استخدامها، وإلى العناصر التي ينبغي التركيز عليها بها. وقد يدخل كاتب المقرر مناقشتها في صلب المادة المطبوعة مع أسئلة وتعيينات، ومهمات، وأنشطة مبنية عليها. إضافة إلى دورها هذا، فإن التقنيات التعليمية تؤدي مجموعة مهمة من الوظائف نذكر منها على سبيل المثال :

أ – تجعل عملية التعليم أكثر حيوية وفاعلية، وبذلك يصبح التعليم أكثر متعة للدارس.

ب – تعزز دافعية التعليم، وتنشط تفاعل الدارس مع المادة التعليمية، وتقحمه في عملية التعلم.

ج – تسهم في الحد من عزلة الدارس فضلاً عن إمكانيات الوسيط البصري خاصة في تجسيد المفاهيم العامة، والأفكار المجردة تجسيداً عملياً ملموساً يقربها من ذهن الدارس، ويساعده على تمثلها.

د – تسهل عملية الاتصال ونقل المعلومات ما بين مراكز التعليم، والطلبة، أو بين الطلبة والمشرف الأكاديمي، أو قواعد البيانات.

هـ – تمثل وسيلة مهمة من وسائل تنويع عرض المادة وتحسين أساليب التعليم، وتختصر مدة الدراسة التي يحتاجها الدارسون.

و – تساعد على تحسين نوعية التعليم، وكذلك على اختصار مدة الدراسة التي يحتاجها المتعلم.

ز – تساعد على تهيئة التعليم في المكان والزمان المرغوب فيهما، أو حيث تدعو الضرورة.

ومن أجل أن تؤدي التقنيات التعليمية المهمات والوظائف المحددة لها، لا بد من وجود خصائص معينة فيها هي :

1. قدرة الوسيط على تأدية وظيفة تعليمية تتناسب مع طبيعة المادة التي يخدمها.
2. ارتباطها بالأهداف التعليمية للمؤسسة التعليمية، والتي تهدف إلى إكسابها للطالب.
3. تنسيق الإفادة منها في سياق المقرر بكامله.
4. إمكان إدماجها في بنية المادة المطبوعة، وذلك عن طريق :

أ. الإشارة إلى أهميتها، لتشجع الطالب على الإفادة منها.

ب. توفير ملخص مكتوب للأفكار والنقاط الرئيسة التي يتناولها الوسيط.

ج. وضع تدريبات وأنشطة تتعلق بالوسيط، وإيجاد إجابات نموذجية لها.

د. إدخال مهمات وأسئلة تتعلق بمادتها في التعيينات وفي الامتحانات باعتبارها عنصراً في تقويم الطالب.

ويمكن بيان أهم التقنيات التعليمية المستخدمة في التعليم عن بعد في ما يلي :

1) الكتاب المقرر : يعتبر الكتاب المقرر من أهم المصادر في التعليم عن بعد إذ أنه يتضمن المعرفة الواجب اكتسابها من قبل الدارس، وهو أكثر المواد التعليمية سهولة في الاستخدام، ويحتوي على أهداف المقرر والمحتوى والتدريبات والتقنيات والاختبارات الذاتية، ولهذا فإنه يلقى العناية الفائقة في الإعداد والتصميم لضمان تفاعل الدارس مع المادة الدراسية.

2) المواد المطبوعة : إضافة إلى الكتب الدراسية هناك مواد مطبوعة كالمراجع، والنشرات التعليمية، والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، والخرائط والرسوم البيانية، والتقارير والأبحاث، والصور وغيرها من المطبوعات التي تتميز بالآتي :

أ – أنها تشكل أنماطاً مختلفة من المواد العلمية.

ب – فيها مجال واسع لتطبيقات منوعة.

ج – تبقى بين يدي الدارس، يعيد النظر فيها متى شاء وأين شاء، وهو يستطيع أن يفعل ذلك كله مرات ومرات كما يشاء.

د – يتخللها تدريبات تمثل وسيلة مهمة من وسائل عرض المادة، وتطوير التفاعل والنقاش.

3) التلفاز : يعتبر التلفاز من مصادر التعلم الجماهيري سواء في التعليم التقليدي أو التعلم عن بعد أو في التربية غير النظامية بوجه عام. ونظراً إلى انتشار البث التلفزي على نطاق واسع فقد أصبح من المفيد استخدامه في التعلم عن بعد وذلك لأن معظم الدارسين يستطيعون الحصول على المعرفة من خلال البرامج المعدة لهذا الغرض. فالبرامج تصل إلى الدارسين حاملة معها المواد التعليمية، وهي في الوقت نفسه تثير اهتمامهم نحو التعلم، وتستطيع أن توفر فرصاً لمشاهدة أماكن بعيدة عن خبرة الطالب والتجارب المعقدة، والزيارات الميدانية والتوضيحات المجهرية، والعمليات الصناعية، والمواقف الصفية. لذا فالتلفاز يفيد في الجوانب الآتية :

- تشجيع التفسيرات الفردية.
- إثارة التفكير الابتكاري.
- توفير النظرة الشاملة أو التركيبية.
- سرد القصص.
- نمذجة عملية التعلم.
- إثارة الاهتمام.
- تطوير مهارات التقويم.

4) أشرطة الفيديو : إن أشرطة الفيديو من الوسائل المهمة في التعلم عن بعد نظراً إلى أهميتها للاستخدام الشخصي وما يترتب على ذلك من سيطرة من قبل الطلبة، والتحكم في عرض المادة التعليمية واسترجاعها إذا اقتضت الضرورة. ويمكن أن يسجل على هذه الأشرطة المحاضرات والمناقشات، والندوات والأفلام التعليمية المساندة. كما أن أشرطة الفيديو تدخل في مواد التعلم الذاتي كالرزم التعليمية حيث تتضمن الشروحات اللازمة والمرافقة للمادة الدراسية. هذا ويمكن تصنيف أشرطة الفيديو على النحو التالي:

- أشرطة ذات صبغة توضيحية، وتتضمن النظريات والمصطلحات التي يمكن شرحها تجريبياً أو بطريقة غير منهجية.
- أشرطة المحاضرات ذات الصبغة التدريبية، وتقدم بعد النوع الأول حيث يتم استخلاص النظريات وشرحها.
- أشرطة تتضمن معلومات عامة والتي لا تكون بالضرورة أساسية لفهم موضوع دراسي، ولكن لاستكماله بطريقة مثيرة.
- أشرطة تكميلية أو بديلة لحالات أنية، كشرح التجارب في المقررات العملية.
- أشرطة لإثارة قضايا ومشكلات تتعلق بمفهوم معين لإثارة نقاش حوله.
- أشرطة للتدريب الشخصي للسلوك (التعليم المصغر).

5) الحاسوب : أصبح استخدام الحاسوب كأداة تعليمية أمراً شائعاً لا سيما بعد انتشار الحواسيب الشخصية في الوقت الراهن. وقد أدى هذا التوسع في استخدام الحواسيب

إلى تطوير البرامج التعليمية في المدارس لا سيما في المرحلة الأساسية حيث صمم الكثير من هذه البرامج بحيث يتعلم الطالب ذاتياً، ويسير في تعلمه لموضوع معين تدريجياً وفي كل خطوة تطرح تمارين ويزوده البرنامج بتغذية راجعة فورية قبل الانتقال إلى تعلم الجزئية التالية.

وفي التعلم عن بعد يمكن استخدام الحاسوب بفعالية حيث يمكن أن يكون هذا الاستخدام في نمطين : أولهما : الحاسوب الشخصي، وثانيهما : الحاسوب المركزي. ففي الحالة الأولى يمكن أن يستخدم الدارس برامج تعليمية بهدف تعزيز التعلم في المقرر ويحصل على المعرفة حيثما ووقتما يشاء. أما في الحالة الثانية فيمكن ربط الحاسوب الشخصي بشبكة مع الحاسوب المركزي ويمكن أن يقدم الأستاذ أو المشرف الأكاديمي المعرفة والتوجيهات والإرشاد لمجموعة من الدارسين بغض النظر عن أماكن تواجدهم. ولهذا فقد أصبح استخدام الحاسوب في التعليم عن بعد أمراً مفيداً. ويمكن أن يستخدم الحاسوب في التعلم عن بعد في الجوانب التالية :

- نهاية طرفية مع الحاسب المركزي.
- أداة لبرنامج تعلمي منضبط.
- أداة لكتاب على شكل شاشة.
- مثير للتعلم.
- أداة تعليمية في أوقات الفراغ أو التعلم في أثناء الرحلات.
- في بعض الحالات يمكن استخدامه في الأنشطة اللغوية الذاتية مثل تحويل التمارين اللغوية إلى أشرطة.

6) الأشرطة السمعية : إن الغاية الأساسية للأشرطة السمعية هو تدريس المناهج وتدعيم طرائق التعليم، كما أن الشريط السمعي يعتبر شريكاً للمادة المكتوبة القائمة على التعلم الذاتي. ويمكن أن تكون الأشرطة السمعية مهمة فيما يلي :

- توضيح لفظ المصطلحات والأسماء والمعادلات وفي دروس اللغة الأجنبية.
- توضيح الخبرات الموثقة بمساعدة الوثائق السمعية (الصوتية).
- المساعدة في التعريف بالجامعة وما يمكن أن تقدمه من تعاون ومساعدة للدارسين.
- توفير طرق خاصة في الاتصال، فاللغة المنطوقة تعني التصاقاً أكثر بالدارس من المادة المكتوبة.
- التنوع في عمليات التعلم بتطبيق وسائل متعددة في تدريس الموضوعات، وإثارة عمليات التعلم، وزيادة كفاية التعلم لتجنب الرتابة في استخدام المادة المكتوبة.
- تطبيق وسيط ثان إلى جانب المادة المكتوبة ويساعد في نقلها عن بعد.
- في بعض الحالات الخاصة يمكن أن تفيد الأشرطة في الأنشطة الشفوية فعلى سبيل المثال يمكن إجراء تمارين لغوية على هذه الأشرطة.

- يمكن المساعدة في إنتاج بعض المقررات أو تعديلها من خلال الملاحظات التي تسجل على الأشرطة لاختصار الزمن اللازم لذلك.

9) الإذاعة : تعتبر الإذاعة أهم وسيلة اتصال سمعية، إذ أن البث الإذاعي يتميز بقدرته على الانتشار أكثر من البث التلفزي وذلك نظراً إلى قدرة الموجات الإذاعية على الوصول إلى المستمعين إلى مسافات واسعة. فهي أكثر قدرة على ربط المستمعين بالمركز في العديد من البلدان وهذه الميزة تجعل مراكز ومؤسسات التعلم عن بعد أقدر في الوصول إلى المستفيدين من برامجها التعليمية. وقد تتميز الإذاعة عن التلفاز في أن أجهزة الاستقبال الإذاعي تكون متاحة أكثر من أجهزة الاستقبال التلفزي، كما أن الكلفة الاقتصادية للبث الإذاعي أقل منها في البث التلفزي الأمر الذي يقلل من كلفة التعلم عن بعد. وبالرغم من ذلك فإن البث التلفزي ما زال يتفوق على البث الإذاعي في قدرته على جذب المشاهدين وتوظيف حاستي البصر والسمع في أن معاً.

10) الهاتف التربوي : يحتاج الدارسون في التعلم عن بعد في كثير من الأحيان إلى مراجعة المشرف الأكاديمي وهم في أماكن إقامتهم أو عملهم، وقد يتعذر عليهم الانتقال إلى مراكز التعلم عن بعد، وفي هذه المرحلة يمكن أو يوظف الاتصال الهاتفي بين المشرفين الأكاديميين في مراكز التعلم والدارسين في توجيه الأسئلة واستقبال التفسيرات والتوجيهات، وقد يستفيد الدارسون من هذه الخدمة فرادى أو كمجموعات صغيرة، ويمكن بيان استخدامات الهاتف التربوي على النحو التالي :

- توضيح الصعوبات التي يواجهها الدارسون في مادة المقرر.
- تطوير مناقشة الدارسين لموضوعات معينة.
- تعديل أو تغيير تفسيرات الدارسين لقضية معينة.
- مناقشة المشكلات المتعلقة بالواجبات حديثة الإعداد.
- مراجعة وتصحيح إجابات الدارسين لمسائل معينة.
- تحليل مادة الكتاب المقرر.
- تقديم دراسات حالة قصيرة.
- لعب الأدوار في تمرين معين.
- تحديد وتوضيح مفاهيم في الوراثة باستخدام أشكال معدة مسبقاً.
- توظيف التعبيرات الرمزية باستخدام أوراق عمل معدة مسبقاً.
- بناء وتقويم الرسومات باستخدام أوراق عمل معدة مسبقاً.
- تفسير ومناقشة بيانات موزعة على الدارسين مسبقاً.

9) الحقيبة التعليمية :الحقيبة التعليمية هي عبارة عن بيئة تعليم مصغرة ومحكمة تقوم على مبدإ التعلم الذاتي أو التفريد التعليمي الذي يتيح للمتعلم الدراسة الذاتية لأحد المواضيع

الدراسية حيث يقوم بدراسة الحقيبة التعليمية وتنفيذ الأنشطة المتصلة بها معتمداً على نفسه والحصول على الخبرات التعليمية اللازمة. ومن هنا فإنه يجب أن تكون الحقيبة التعليمية مرتبطة بأهداف الوحدة أو الوحدات الدراسية، وأن تكون كذلك محددة الأهداف والأنشطة. وفي الغالب تكون مكونات وعناصر الحقيبة التعليمية مكونة من : النظرة الشاملة، الأهداف، خطة تنفيذ الحقيبة، الاختبار القبلي، الأنشطة والمواد التعليمية، الوحدات التعليمية، الاختبارات الذاتية، الاختبار البعدي، الأنشطة الإضافية، والمراجع.

وبصورة عامة يمكن تقسيم وسائط التقنية الحديثة المستخدمة في التعليم عن بعد إلى مجموعتين رئيستين هما : وسائط إلكترونية تستخدم مصادر للمعلومات، ووسائط إلكترونية تستخدم كأدوات توصيل وتعليم وتعلم.

ومن أهم وسائط المجموعة الأولى :

- قواعد البيانات المباشرة.
- المحادثات المباشرة.
- مقررات تحت الطلب.
- نصوص وصور بيانية عن بعد.
- الاستدعاء على الهواء مباشرة.
- الكتب الإلكترونية.
- المكتبة الإلكترونية.

أما المجموعة الثانية من الوسائط الإلكترونية فتشتمل على :

- التعليم بوساطة الحاسوب.
- المؤتمرات المسموعة.
- المؤتمرات المرئية.
- المؤتمرات بوساطة الحاسوب.
- مؤتمرات مسموعة تفاعلية مرئية.
- القنوات التلفزيونية.
- الصف الافتراضي.
- شبكة الاتصالات (الإنترنت).
- شبكة الاتصالات العالمية.
- الاتصالات بوساطة الحاسوب.
- الخادم التربوي.

هناك أنواع أخرى كثيرة من تقانة المعلومات تستخدم بطريقة، أو بأخرى، لتوصيل المعلومات على اختلاف أنواعها. من هذه الوسائط: شبكات الخدمة الخاصة، الوسائط المتعددة، الوسائط الفائقة التداخل، والطرق السريعة للمعلومات. وهذه الوسائط تمكن مستخدمها من قراءة المعلومات الإلكترونية وفرزها. وهناك أيضاً شبكة الحاسوب، ومجموعات الحوار، وغير ذلك.

7 ـ ضبط الجـودة :

تنظر الاستراتيجية إلى معايير الجودة النوعية في التعليم عن بعد وإجراءات ضبطها على أنها نظام. وحيث إن النظام كل متكامل يسعى إلى تحقيق أهداف محددة، ويتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية بحيث لا يمكن عزل أحدها عن الآخر من أجل أداء وظائف أو أنشطة محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحقق النظام كله.

وحسب هذا التعريف فإن ضبط معايير الجودة النوعية في التعليم عن بعد هو نظام متكامل وان أي خلل في ضبط أي معيار من هذه المعايير يؤثر على المعايير الأخرى. وان ازدهار هذا النمط من التعليم لا يتحقق إلا من خلال توافر المعايير الآتية :

1. ضبط الجودة في عملية تحديد الأهداف ـ يعتبر تحديد الأهداف المراد تحقيقها بدقة ووضوح احد أهم المراحل في التعليم عن بعد، حيث إنها تحدد العمل وتوضحه وتستبعد كل الغموض وصعوبات التفسير كما أنها تضمن إمكانية القياس، بحيث يمكن تحديد نوعية خبرة التعلم عن بعد وفاعليتها، وتساعد على اتخاذ قرار عن استراتيجية التعلم المثلى.
2. ضبط الجودة في المتعلمين وخلفيتهم العلمية والثقافية. يعد المتعلمون احد أهم المدخلات في عملية التعلم عن بعد. وتتعدد معايير الجودة المرتبطة بهم، حيث ينظر إليهم كأحد أهم المعايير المهمة وهذا يتطلب بصورة أساسية تحديد خصائص المتعلمين، واحتياجاتهم التعليمية وخاصة من حيث :
   - معرفة المهارات والمعارف التي يرغبون في الحصول عليها.
   - معرفة الظروف البيئية للمتعلمين.
   - مستوى الدافعية : وهل كانت خبراتهم السابقة مشجعة، ومدى ثقتهم بأنفسهم في مواصلة التعلم.
   - القدرة على التعلم: وهل تنقصهم بعض المهارات الأساسية اللازمة.
   - مدى اعتماد المتعلم على نفسه في التعلم، واستقلاليته عن المعلم.
   - القدرة على التركيز لفترات طويلة.
   - سرعة الملل أو الفتور.
3. ضبط الجودة في إعداد المواد التعليمية ـ إن عملية إعداد المواد التعليمية في مؤسسات التعليم عن بعد لا يمكن أن تتم بجهد فردي، فلا يستطيع شخص بمفرده، مهما بلغت

كفايته، أن يخطط ويصمم وينتج مادة تعليمية ذات سمات ومواصفات تتلاءم وطبيعة الدراسة بالتعليم عن بعد. لذلك لابد من وجود فريق متكامل الخبرات لإعداد المواد التعليمية، حيث إن إعداد المقرر ومواده التعليمية في التعليم عن بعد ثمرة جهد تعاوني وليس عملا فرديا يقوم به فرد واحد، على أن يتكون هذا الفريق من أربع فئات رئيسة من المتخصصين هم : المتخصصون في المحتوى الأكاديمي، والمتخصصون في تقانة التعليم (مصممون)، المتخصصون في الإنتاج، المتخصصون التربويون.

4. ضبط الجودة في تصميم المواد التعليمية - يتم تصميم المواد التعليمية في التعليم عن بعد لكل مقرر وعناصرها المختلفة وفق معايير وأسس تضمن نجاحها وفعاليتها ككل. وفعالية كل عنصر بها بما يتلاءم وطبيعة التعليم عن بعد، وتتناول هذه المعايير في مجالين هما :

المجال الأول : صياغة المادة العلمية وأسلوب تقديمها ـ وهذا يتطلب :

أ – تقسيم المادة العلمية إلى أجزاء أو قطع صغيرة يسهل استيعابها، هذه القطع أو الأجزاء تكون في شكل وحدات تعليمية صغيرة، أو تكون في صورة أقسام أو فصول، وقد تتم عملية التقسيم على عدة مستويات فيكون المستوى الأول في شكل وحدات أو نماذج ثم يتم تقسيم كل موديل إلى أقسام اصغر وهكذا.

ب – تحديد الأسلوب اللغوي في تقديم المادة العلمية وهذا يتطلب - صياغة المادة بأسلوب لغوي ودي سهل، تلتزم بصيغة المخاطب ويكون الضمير أنت للمتعلم، ويكون الضمير أنا للمعلم، أو المؤلف، فيشعر المتعلم وكأنه جزء من الموضوع، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عدة نقاط متصلة بالأسلوب ونوعية المفردات المستخدمة وكمها، ومن هذه النقاط :

– الكلمات تكون قصيرة، وبسيطة مألوفة للمتعلمين، غير عالية التجريد، ذات دلالة محسوسة.

– الجمل قصيرة بسيطة التركيب تحمل فكرة واحدة، بنيتها متنوعة غير مربكة.

– الفقرات قصيرة، تحمل كل فقرة فكرة واحدة وتعبر عنها، ولا يزيد طول الفقرة عن سبعين كلمة تقريباً.

– أسلوب التعبير والعرض يكون بصيغة المبنى للمعلوم، ولا تستخدم صيغة المبنى للمجهول إلا نادراً، ولا تستخدم صيغة النفي إلا عند الضرورة.

– في اللغة اللفظية المنطوقة كما في حالة البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وبرامج الحاسوب ينبغي أن تكون مخارج الألفاظ واضحة، وسرعة أدائها مناسبة للاستيعاب وموضحة المعنى.

– مراعاة حصيلة المتعلم اللغوية من الكلمات المتصلة بالموضوع، وخبراته السابقة.

– عرض المادة العلمية على الخبراء وأخذ الرأي في مستوى اللغة المصوغة به وإجازة هذه الصياغة.

- عرض المادة العلمية على عينة من المتعلمين الموجه إليهم هذه المادة العلمية ومتابعة مدى استيعابهم وفهمهم المفردات اللغوية والتراكيب المستخدمة.
- استخدام اللغات غير اللفظية، كالصور بأنواعها والرسومات وبرامج الفيديو والأفلام التعليمية، وبعض برامج الحاسوب، والشرائح الشفافة.

ج – تقديم الأنشطة التي تدعو لإيجابية المتعلم. وتتخذ هذه الأنشطة التعليمية عدة أشكال منها :

- توجيه المتعلم لاستخدام المكتبة والبحث عن مصادر موضوع معين.
- تشجيع المتعلم على زيادة مصادر التعليم بالبيئة المحيطة به المتصلة بموضوع الدراسة.
- تشجيع المتعلم على كتابة ملاحظته أثناء سياق الموضوع.
- دعوة المتعلم إلى جمع عينات لدراستها من البيئة.
- توجيه المتعلم لمناقشة زميل آخر أو العمل معه.
- تكليفه برسم مصور أو رسم بياني توضيحي.
- تسجيل شيء معين بصوته على جهاز تسجيل.
- التقاط صور فوتوغرافية معينة لموضوع متصل بالدراسة وفحصها.
- تكليف المتعلم بعمل واجبات وتمرينات.
- دعوة المتعلم إلى المشاركة في لعبة تعليمية أو حل مشكلات معينة.
- توجيه المعلم للاطلاع على مصدر تعلم معين، كمشاهدة برنامج فيديو، ليلاحظ شيئا ويعلق عليه.

ولضمان فاعلية هذه الأنشطة وتحقيق الهدف منها وهو إيجابية المتعلم وتفاعله، ينبغي أن تكون مناسبة للمتعلم كما كيفا، وان تتنوع وان تكون مناسبة لموضوع التعلم، وان تتوفر في هذه الأنشطة ثلاثة شروط هي : (الطول المناسب، ـ العمق الملائم، ـ وكذلك الصحة والدقة).

د – تحديد وصياغة أنشطة تمكن المتعلم من تقويم تعلمه ذاتياً ـ من المعايير الضرورية للمواد التعليمية المستخدمة في التعليم عن بعد أن يتوافر فيها ما يساعد المتعلم على تقويم تعلمه بنفسه بصفة مستمرة، ويتحقق ذلك بتوفير أسئلة يطلق عليها أسئلة التقدير الذاتي، وتظهر أسئلة التقدير الذاتي في صيغ مختلفة في مواقف التعلم المختلفة، فمن هذه الأنواع: أسئلة الإجابات القصيرة، وأسئلة الاختيار من المتعدد، ودراسات الحالة، وأسئلة مراجعة في نهاية كل موضوع أو قسم، وأسئلة المزاوجة، وإعادة الترتيب والتتابع، وكشف الخطأ، وأسئلة الصواب والخطأ، والتكملة والأسئلة المفتوحة الآخر.

المجال الثاني : إخراج المادة العلمية وكيفية عرضها. وهذا يتطلب أن يحرص المصمم التعليمي على توفير عدد من الوسائل التي تساعد المتعلم في تحصيل المادة العلمية وتوجهه إلى الأجزاء التي يريد أن يتعلمها، هذه الوسائل هي :

أ – رؤوس الموضوعات الرئيسة والفرعية – وهي توضح الأفكار الرئيسة، وترشد المتعلم إلى النقاط الهامة التي تساعده على استيعاب المادة العلمية والأفكار وفهمها، ويتم تحديد العناوين الرئيسة والفرعية تبعاً للمضمون وبنية الموضوع؛ فيكون هناك ترابط بين العنوان والنص التابع له، وتكون هناك علاقة بين العناوين الرئيسة والعناوين الفرعية، ويفضل ألا يزيد مستوى العنوان الفرعي عن المستوى الثالث من العنوان الرئيس، فيكتفي بثلاثة مستويات من التقسيم والعنونة الداخلية لكي لا يفقد المتعلم القدرة على التركيز، ولا يتشتت انتباهه، فتكون المستويات الثلاثة للعناوين هي عناوين رئيسة وعناوين فرعية والعناوين التابعة، ويفضل أن تصاغ هذه العناوين في صيغة سؤال ينتظر إجابة، على أن تذكر في صيغة جملة خبرية؛ وأن تختلف عن بعضها في البنط ونوع الخط.

ب – الموجهات اللفظية وغير اللفظية ـ تؤدي الموجهات وظائف تعليمية متعددة، فهي تنبه وتوجه المتعلم إلى أجزاء وعناصر وأنشطة رئيسة في المادة فور وقوع بصره عليها، كما أنها تضفي بعض الحيوية البصرية والجاذبية الشكلية وخصوصاً على المادة المطبوعة، وتسهم في تجزئة المادة المعروضة على نحو مريح للمتعلم، وتوجهه باستمرار إلى أين يذهب، وتعمل على ترابط فقرات الموضوع بالمادة التعليمية وتوجيه المتعلم إلى المواد التعليمية الأخرى في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تكامل المواد التعليمية.

وقد تستخدم الموجهات اللفظية لعرض العلاقات داخل الموضوع في المادة التعليمية وتتخذ هذه الحالة شكل كلمات أو شبه جملة، أما الموجهات المصورة أو المرسومة فهي عديدة ومتنوعة، ويتم توضيح مدلولها ومعناها للمتعلم قبل أن يبدأ في دراسة الموضوع باستخدام المادة التعليمية فنذكرها له في مقدمة المادة التعليمية في شكل قائمة توضح لكل رمز بصري، مدلوله وأين ومتى يجده.

ج – الملخصات والمراجعات – تعد الملخصات التي تذكر داخل المادة التعليمية عند عرض المحتوى بعد كل جانب من الموضوع من الوسائل الهامة التي تساعد المتعلم في تحصيل المحتوى، والإلمام بالنقاط الرئيسة، حيث يذكّر الملخص المتعلم بالأفكار الرئيسة، ويوجز المادة العلمية التي تم عرضها. ومن معايير الملخصات والمراجعات :

– ألا يزيد الملخص على صفحتين.
– أن يرتبط بالأهداف التعليمية.
– ألا يتعرض لمعلومات لم ترد في الوحدة أو الموضوع.
– أن يأتي على شكل نقاط أو فقرات قصيرة.
– أن يقتصر على النقاط الرئيسة الواردة في الوحدة.

د – وسائل تمكين المتعلم من المادة العلمية ـ وهذه الوسائل هي :

– ثبت بالمصطلحات.

– كشافات.

5. ضبط الجودة حيث وضوح محتوى المقرر الدراسي ـ تختلف المواد التعليمية المقدمة في إطار التعليم عن بعد عن مثيلتها المقدمة في إطار التعليم التقليدي في أنها تعرض محتوى المقرر الدراسي على طريقة الاكتشاف وحل المشكلات، ويؤكد ذلك فتح الباب عبد الحليم سيد بقوله : «التعليم ليس أصله المعلم وإنما أصله المتعلم، المعلم في التعليم عن بعد هو موجه أو منظم للعملية التعليمية، ولذا يجب أن تغيب عن أذهاننا فكرة التعليم بالتلقين، ونهتم اهتماماً كبيراً بالتعليم بالاكتشاف أو بحل المشكلات، أو بالاستطلاع، وعلى هذا فإن عرض المحتوى العلمي في المادة التعليمية المقدمة في إطار التعليم عن بعد يتطلب:

أ – التعريف بالأهداف.

ب – بناء المحتوى وفق عدة أساليب متنوعة تلائم قدرات المتعلمين واستعدادهم.

ج – المادة العلمية غير مكثفة وتعرض بشكل سهل بسيط وواضح الخطوات.

د – وجود أسئلة للتقويم الذاتي.

هـ – وجود ملخصات.

و – بيان طريقة سير المتعلم في تناول الوسيلة أو المصدر التعليمي.

ز – توجيه المتعلم لمسارات يتغلب بها على الصعوبات أو يجد فيه مزيداً من التفسير والشرح.

ح – إتاحة الفرصة للمتعلم ليعبّر عن رأيه.

6. التقويم لقياس وضبط الجودة في منظومة التعليم عن بُعد : ويجب أن يتسع التقويم ليتجاوز فنيات التأسيس البرامجي للمواد وطرائق تعلمها عند المعلمين وأساليب تعلمها عند المتعلمين والبنيات المعززة لعمليات التعليم والتعلم. فالتقويم المطلوب هو الذي يرتفع إلى مستوى قياس الجودة الشاملة لكل عناصر المنظومة التعليمية بما فيها أهداف هذا التعليم في نوعياتها وإمكانات تحقيقها وفعاليات مردودها، ومقدار كلفتها، وإزاحة معوقاتها، وتيسير سبل تطويرها.كما يتطرق التقويم إلى فحص المؤسسات الإدارية والخدمية والتعليمية وحدود كفايتها المادية والبشرية، كذلك نوعية التخطيط والتنظيم والإشراف والاتصال والإرشاد أو التوجيه الدراسي وحدود المشاركة للنظم المساندة والمجتمعات المحلية والمؤسسات المعنية بمخرجات هذا التعليم.

والتقويم، منه المركزي القومي ويختص بتقييم فعاليات الاستراتيجية العربية للتعليم عن بُعد في صفته العامة وكيفية وناتج تطبيقاتها قوميا ووطنيا وإقليميا أو محليا.

ومنه الوطني الذي تقوم به هيئات فنية تابعة لسلطات التعليم العام أو هيئات فنية خارجية مكلفة من قبل هذه السلطات.

على أن يكون التقويم في كل أبعاده دليلا مرشدا لنواحي القوة التي يتوجب تعزيزها، وللنواحي التي يتوجب معالجتها، وسبل التطوير المستمر لمواجهة المتغيرات المتلاحقة عالميا وقوميا ووطنيا.

ومن فلسفة التقويم خلق ثقافة علمية وفنية تتشرب بها الأوساط الإدارية والمهنية في كل مواقع العمل. مع تدريب القيادات العليا والوسطى والدنيا في بيئات التعليم والتعلم ليكون التقويم جزءا لا ينفصل عن الممارسة التعليمية: إدارة وتنظيماً وبرمجة وتدريسا وتعلما. وبذلك يصبح التقويم عنصرا ذاتيا ملازما لكل فرد يقوي ملاحظته لفنيات دوره، ويقيس قدرته على توفير متطلباته وتحسينها على أرض الواقع.

ومع ذلك يجب ألا ننسى أن منظومة التعليم تختلف كلية عن أي منظومة أخرى في مجال العمل الإنتاجي التي يمكن قياس جودتها بشكل مقنن والتحكم في عناصرها المادية بشكل إرادي يتضمن الحذف والإبدال أو التغيير والتعديل والتطويع، حتى يخرج المنتج بالمواصفات المطلوبة في سوق الاستهلاك تبعا لرغبات الزبائن المتعاملين. فالإنسان في كل مواقع المنظومة التعليمية هو موضوع التعليم ومادته وغايته وفاعله في كل مراحله المدخلية والعملية والإخراجية ويصعب التحكم القسري في هذا الإنسان وصبه في قالب جامد محكوم.

8 ـ البحث والتنمية :

يعتبر البحث والتطوير المصدر الأساسي لإنتاج الكفايات التي تعمل في مجالات التعليم بمختلف مجالاته، كما أن التركيز على البحث والتطوير التكنولوجي ينعكس إيجابيا على فرص التعليم والتعلم، خاصة فيما يتصل باكتساب المعارف المطورة، وبالتحديد في مراحل التعليم الأعلى، خاصة التعليم العالي، ومن السهل الاتفاق على غياب «ثقافة البحث العلمي»، وقلة أعداد الباحثين بالمقارنة إلى نظرائهم في الدول المتقدمة. وهجرة ذوي الكفايات البحثية الوطنية وتدني مستوى البحث العلمي في صفاته النوعية والإبداعية والوظيفية. مع قلة تمويل البحوث، وعدم وجود بنية مؤسسية قومية للبحث والتطوير لرعاية البحث والاختراع والنشر في مستويات عليا معترف بها عالميا.

وفيما يختص بمجالات ومشكلات التعليم عن بُعد، فإن البحث والتطوير يمثلان الوسيلة الإيجابية لحل مشكلات التعليم عن بُعد وتحسين الخدمات التي يقدمها وتطوير نظم وبرامج جديدة يحتاج إليها الطلاب والمدرسون المنخرطون في عمليات التعليم عن بُعد. وتعمل البحوث التربوية على فحص الأغراض والأوضاع الأكثر ملاءمة لاستخدام التعليم عن بُعد.

فالتطوير التربوي يرتبط بتنظيم المحتوى الخاص بالبرامج أو المقررات التعليمية، وبناء نظم وبرامج إمدادها أو تقديمها للطلاب، وتفاعلهم الإيجابي معها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو توقيتات الوصول إليها.

وتوجد ست مجموعات من الأسئلة التي يخاطبها البحث والتطوير في التعليم عن بُعد، وهي :

- هل يعتبر التعليم بمساعدة تقانات المعلومات والاتصالات المستخدمة ذا فعالية كالتدريس التقليدي الذي يمارس وجها لوجه؟
- ما العوامل التي تقرر تواجد مزيج من التقانات الأكثر فعالية للتدريس والتعليم عن بُعد؟
- ما أهمية التفاعل بين المدرس والطالب، وبين الطلاب البينية في عملية التدريس عن بعد؟ وكيف يكون هذا التفاعل؟ وفي أي شكل يمكن أن يتسم التفاعل بالإيجابية المثلى؟
- ما خصائص الطالب والمدرس في إطار التعليم عن بُعد؟
- ما عوامل التكلفة التي يجب مراعاتها عند التخطيط للتعليم عن بُعد وتنفيذ برامجه؟ وكيف يمكن أن تقابل هذه التكلفة بالعوائد المتوقعة للمتعلم؟
- كيف يمكن أن ينظم المحتوى الخاص ببرامج ومقررات التعليم عن بُعد؟ وكيف تطور البرمجيات الخاصة بتنظيم المحتوى ونظم الإمداد (أو العرض) التفاعلية لهذه البرامج والمقررات الدراسية؟

ومن ثم ينبغي أن ينصب اهتمام مؤسسات التعليم عن بعد البحثي والتطويري للإجابة عن هذه التساؤلات التي تمثل الإطار الفعال لتحقيق أهداف هذه المؤسسات.

9 ـ الإدارة والتمويل :

ونعود بالتذكير بأن أساليب إدارة وتمويل الاستراتيجية، تختلف بين ما إذا كانت الإدارة حكومية أو جهات غير حكومية. ففي الحالة الأولى تتكفل الدولة بالإنفاق عليها ورعايتها أما غير ذلك فإن على المنشئين أن يتولوا ذلك بالإضافة إلى الإعانات والهبات.

والواقع أن نجاح الاستراتيجية أو فشلها مرهون بالدرجة الأولى بمقدرة إدارتها على اتباع أساليب إدارية فعالة وإنسانية، وكذا قدرتها على التعرف على الضوابط الموضوعية التي تحكم الواقع الذي تتحرك فيه الاستراتيجية، ومقدرتها على اتخاذ قرارات تنفيذية للحفاظ على عناصر الجودة النوعية لنظم إعداد هيئات التدريس وتدريبهم، وسياسات القبول، والموازنات، والتمويل، والتقويم، هذا بالإضافة إلى الارتقاء بنظم التدريب والتنمية للعاملين الإداريين والفنيين، وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات، ومراجعة النظم والقوانين، وإعادة تخصيص الموارد، وإعادة توزيع سلطات اتخاذ القرارات، وإنشاء نظام لتقييم الأداء للبرامج والعمليات الإدارية والأكاديمية.

وفي هذه الحدود يصبح من المحتم على إدارة الاستراتيجية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، أن تتحول من إدارة تسيير إلى إدارة تغيير الإدارة، وأن تكون منطلقاتها «لا مركزية» على نحو يجعلها حريصة باستمرار على منح السلطات الأدنى حق اتخاذ القرارات (تفويض السلطة) كي تتيح لهذه السلطات المشاركة الفعلية في تصريف شؤونها التعليمية بحرية وإبداع. ولا يتوقف الأمر فقط على السلطات الأدنى بل يجب أن تكون لدى الإدارة المرونة والمقدرة على الاستماع لمؤسسات المجتمع المدني والشعبي تعميقاً لمساحة المشاركة المجتمعية. وحفزاً لها على دعم جهود مراكز التعليم عن بُعد.

ويجب أن تكون إدارة الاستراتيجية حريصة على توسيع حجم الاتصالات على كافة المستويات في أن واحد: المستوى القومي والمستوى الإقليمي، والمستوى القطري والمحلي، وحتى تصل إلى مستوى العمل للعمليات التي تجرى يومياً وأن تكون قادرة على تقديم النصح السريع والفوري لعمل السياسات الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية. وبديهي أن هذا يتطلب بالضرورة توافر شبكة معلومات قوية قادرة على توجيه الإدارة وإرشادها بحقيقة الواقع وترشيد عملها وقراراتها وتمكينها من تصحيح مظاهر الانحراف أو الخلل التي قد تحدث في أي جانب من جوانب تنفيذ الاستراتيجية.

لذا، فالإدارة تصبح معنية بوضع الأسس والإجراءات اللازمة لإنشاء قواعد معلومات تعليمية تحقق التكامل الخاص ببيانات أساسية وبيانات تخطيط وبيانات مرتبطة بصنع القرار وبما يضمن إجراء المسوح الميدانية لدراسة معلومات مشكلة ما مرتبطة ببعد من أبعاد الاستراتيجية، كما تكون هذه الشبكات قادرة على توفير إحصاءات ومؤشرات على المستوى العربي والقطري والمحلي بهدف استشراف أشكال التطوير المستقبلي للاستراتيجية، وتقدير نتائج السياسات التعليمية الحالية والمفاضلة بين سياسات وبدائل تطوير الاستراتيجية ونشر معلومات عنها.

ومن ناحية أخرى فإن إدارة الاستراتيجية مطالبة بإتاحة فرص للرأي العام والمجتمع المدني، بإبداء وجهات نظر بخصوص الاستراتيجية، وتلقي الاقتراحات والتصورات التي تساهم بها هذه الجهات في سبيل تمكين الاستراتيجية من تحقيق أهدافها لتنفيذ الاستراتيجية.

ومن هنا فإن الإدارة تصبح معنية بتحديد الاحتياجات والمعوقات الإدارية وتقديم التوصيات اللازمة لرفع كفاية إدارة نظام تنفيذ الاستراتيجية، كما أنها معنية بتحليل القدرة الإدارية لكل جوانب هذه الاستراتيجية من حيث خصائص ونوعية وتوزيع السلطة والمسؤولية وتوفير مصادر التقويم والمتابعة، بالإضافة إلى رسم سياسات التعيينات والترقيات والمرتبات.. وضبط جودة مخرجات الاستراتيجية ومتابعة الأعمال وتقديم تقارير منظمة.

تأسيساً على ما سبق فإن إدارة الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، تتطلب التحول الفوري عن الممارسات الإدارية التقليدية لمختلف أوجه العمل في منظمات برامج التعليم عن بعد، باعتبار أن هذه المنظمات والبرامج تستهدف تلبية حقيقية لحاجات المستفيدين منها، والارتقاء بمقدرتهم على الاستخدام الذكي لمصادر المعلومات وزيادة تفاعلهم معها، إلى جانب تحقيق تحسين مستمر ومتواصل للخدمات المقدمة لهم، وتدريب أفضل للعاملين لمساعدتهم على تحمل مسؤولياتهم الحيوية في التغيير والتطوير.

وهذا بالضرورة يحتاج إلى انتهاج قواعد «الجودة»، وخلق مزايا تنافسية أساسية تقود هذه المنظمات التعليمية وتلك البرامج إلى التميز والتفوق في ظل مخاطر وفرص سانحة تحتم عليها تطوير نفسها هدفاً وعملية ومخرجاً.

وهذا كله يقتضي بالضرورة الالتفات إلى الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تقدمها لها إدارة الجودة الشاملة، فهي إدارة تتفهم العمليات وتديرها في ظل نظام مستمر وعمل جماعي، يسعى إلى تحقيق النتائج من خلال تحسين مستمر لها وتخفيض للتكلفة، وبالتالي تقوية «المركز التنافسي» لمنظمات التعليم عن بعد واستخدام مختلف المعلومات لتصميم خطط قادرة على الارتقاء بسمعة هذه المنظمات في السوق من خلال طرح رؤى وأفكار جديدة.

لذا فهي لا تغير الأساليب الإدارية التقليدية فحسب، بل إنها تسعى لخلق ثقافة متميزة في الأداء تعتمد على تحريك كافة المواهب والقرارات المتاحة للعاملين والإداريين في ظل إدارة تشاركية، تجعل كل العاملين يعملون معاً بجدية مستمرة لتحقيق توقعات المستفيدين من برامج التعليم عن بعد وتلبية احتياجاتهم منها.

والارتفاع بأداء العمل بشكل صحيح منذ البداية لتحقيق الجودة الشاملة في ظل معادلة الكفاية المعروفة : أفضل منتج بأعلى فاعلية في أقصر وقت ممكن، بأقل تكلفة ممكنة. وهذا بالضرورة يحتم التركيز على العمليات، مثلما يتم التركيز على النتائج، وفي ظل حرص شديد على المستفيدين من البرامج واتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق مع ضمان تحسين فاعلية الاتصالات، بين كافة وحدات المنظمات أو البرامج وتدعيم التنمية المستمرة للعاملين فيها، وبالتالي تحقيق أعلى أداء في ظل إجراءات مبسطة ومراجعات مستمرة للعمليات للتخلص من الهدر والفقد، وتطوير استراتيجيات منافسة، ووضع أسلوب تطوير مستمر بلا نهاية.

ولعل هذا كله مرهون بالضرورة بوجود تأييد ودعم من جانب الإدارة العليا لبرنامج إدارة الجودة الشاملة في ظل قيادة متفتحة قادرة على بناء الوعي لدى العاملين لديها، وفي إطار خطوط اتصال مفتوحة ومستمرة بين وحدات منظمة التعليم عن بعد، وهذا يتطلب بالضرورة أيضاً مشاركة تامة من جانب العاملين وقيادة فعالة للأداء من أجل رفع الإنتاجية وتحسين الجودة، وتفويض للسلطة، ونظام للقياس في محاسبة العاملين بكافة فئاتهم، وتكوين فرق العمل، وتقديم الدعم لإعادة تدريب العاملين وفقاً لجهود التحسين وإزالة كافة المعوقات أمام هذه الجهود على أن يتم ذلك كله في ظل بيئة قادرة على جعل التحسين المستمر للعمليات هو أسلوب حياة.

على أن إدارة الاستراتيجية تصبح أخيرا مطالبة باتباع أساليب مالية، وتمويلية فعالة لترشيد الإنفاق على تنفيذ جوانب الاستراتيجية واتباع كافة التقنيات الحديثة في هذا الصدد وأن تأخذ في اعتبارها قضية الهدر التربوي وسبل التقليل منه، لاسيما وأن مسألة الكلفة عنصر حاسم في استمرارية أو عدم استمرارية المتعلم، وفي نفس الوقت يصبح من الواجب السعي نحو مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية للمشاركة في دعم وتدبير الموارد المالية اللازمة لعمليات الاستراتيجية ولتوفير المخصصات المالية للأجور ومكافآت أعضاء هيئة التدريس، والمطبوعات (من كتب ومذكرات وخلافه) وتكاليف البرامج التعليمية والأشرطة والأجهزة وغير ذلك من نفقات.

الفصل السادس

سبل تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها ومراجعتها

لعلّ من أهمّ ما تناولته هذه الاستراتيجية هو ضرورة التجديد التعليمي لما لهذا التجديد من آثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وفي مجالات حياة المجتمع كافة. كما أن من دواعي هذا التجديد الحتمي هو ما يشهده العالم والحياة الإنسانية من تطوّرات علمية وتقنية وثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت الفجوة بين واقع التعليم في الوطن العربي والواقع الذي يشهده العالم المتقدّم كبيرة وواسعة. ولذا أصبح التحرر من الأشكال التقليدية للجامعات ومؤسسات التعليم وتطوير أنماط جديدة تتناسب مع ما يجري في العالم المتقدّم من تغيرات حضارية شاملة ضرورة حتمية. فالتعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم العالي الخاص والجامعات المنتجة كلها خيارات جديدة لابد من استثمارها لتكون في مقدمة أنماط التغيير الإيجابي للتعليم، وتوسيع فرصة للاستجابة للطلب الاجتماعي ولتحقيق أهداف التنمية في آن واحد في المجتمع. إن هذا الوضع الجديد يفتح أمام منظومة التعليم آفاقا جديدة للبدء في إعادة هيكلة مؤسساتها بالشكل الذي يجعلها قادرة على التخلص من جوانب الخلل التي تتسم بها والمساهمة في تنويع الخيارات والبدائل أمام الجماهير الواسعة الراغبة بمواصلة دراستها وتدريبها في مستوى التعليم العالي وبخاصة الفئات المحرومة من النساء وأبناء الريف والفقراء وممن فاتتهم فرصة مواصلة هذا التعليم في أوقات سابقة.

إن هذه الاستراتيجية الجديدة للتعليم عن بعد توضع لأول مرة في الوطن العربي كمشروع جديد لتطوير التعليم العالي والنهوض به نهضة قوية تتناسب مع متطلّبات العصر – فهي تحتوي على وقائع وأفكار جديدة وجدية لهذا النهوض والتطوير، والذي لا يمكن أن يتحقق ويكون ذا فائدة حقيقية ومؤثرة إلا إذا وضعت الاستراتيجية موضع التنفيذ الفعلي والتقويم المستمرّ والمتابعة الجدية لهذا التنفيذ – ولابد أن تكون سبل وأساليب التنفيذ واضحة لجميع المشاركين في تنفيذ الاستراتيجية ومتخذي القرارات الأساسية المسهلة لتطبيقها.

وفيما يلي سنتناول باختصار السبل المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية وتقييمها ومراجعتها مع بيان المتطلبات الأساسية ليكون هذا التنفيذ عمليا ومثمرا. وستكون هذه السبل مرنة بحيث يمكن تعديلها وإعادة صياغتها في إطار الاستراتيجيات الوطنية التي يتمّ وضعها في ضوء هذه الاستراتيجية الأساسية وبما يلائم الظروف والإمكانيات البشرية والمادية والمالية لكل دولة عربية وواقع نظامها التعليمي.

1. افتراضات ومسلمات أساسية لتنفيذ الاستراتيجية :

إن البدء بتنفيذ أية استراتيجية يتطلب الاستناد إلى بعض الافتراضات والمسلمات الأساسية لكي يكون هذا التنفيذ واقعيا وعمليا ويؤدي إلى نتائج إيجابية وفق الأهداف الموضوعة. ولعلّ من بين هذه الافتراضات ما يأتي :

1. إن هذه الاستراتيجية للتعليم عن بعد كما أشرنا سابقا هي أوّل تجربة في ميدان تطوير التعليم والتعليم العالي بهذا الاتجاه، ومن المتوقع أن تكون هذه التجربة خطوة أولى على طريق التطوير ينبغي أن تتبعها خطوات أخرى متعددة ومتنوعة ومتلاحقة لكي يستمرّ التطوير والنهوض بالتعليم والتعليم العالي العربي.

وعليه فإن هذه الاستراتيجية بما تحويه وبخاصة سبل التنفيذ لا تتضمن كل ما هو مطلوب وإنما ركزت على الجوانب الأساسية المطلوب ملاحظتها وتلمس المشكلات التي ينبغي معالجتها، وتبقى الأمور الأخرى تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها وإمكاناتها ومرحلة التطور الذي وصل التعليم العالي فيها.

2. إن هذه الاستراتيجية بما فيها من سبل للتنفيذ تعتبر دليل عمل ومجموعة من المؤشرات التي تهتدي بها كل دولة في وضع وصياغة استراتيجيتها الوطنية للتعليم عن بعد. ولذا فإن هذه الاستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى صياغة مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية الموحدة في أسسها واتجاهاتها العامة والمتباينة في مضامينها التفصيلية. فهذه الاستراتيجية الشاملة ليست قانونا أو تشريعا ثابتا بل إنها تتصف بالمرونة التي تساعد كل منظومة للتعليم العالي في كل دولة عربية على تطوير ذاتها بالسرعة والدقة اللازمتين وإلا فإن الواقع الراهن المتخلف قد يستمرّ لسنوات عديدة أخرى لاحقة.

3. يعتبر توفر الإرادة الحقيقية للتغيير والرغبة الصادقة في إجرائه في مقدّمة عوامل نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية وصياغة الاستراتيجية الوطنية المناسبة، إذ بدون هذه الإرادة والرغبة والقناعة التامة فإن كل الجهود تذهب هباء دون تحقيق الأهداف المطلوبة وربما قد يؤدي إلى نتائج سلبية تجعل من النظام التعليمي أكثر تخلفا وفي أحسن أحواله يبقى على ما هو عليه مع اتساع الفجوة العلمية والتقنية مع العالم المتحضر.

4. إن تحديد الأولويات والبرمجة الزمنية المتعلقة بتطوير التعليم عن بعد والتعليم المفتوح لا يعني بالضرورة الالتزام بنفس التسلسل والترتيب إذ أن بعض الدول العربية قد قامت بقطع أشواط واضحة في تنفيذ جزء من هذه الأولويات في حين أن البعض الآخر لم تفكّر بعد في تنفيذ بعض هذه الأولويات. وعليه فإن الاستراتيجية الوطنية الخاصة بكل دولة هي التي تحدد الأولويات الخاصة بها وفق واقعها وظروفها وإمكاناتها. كما أن البرمجة الزمنية يمكن أن تتباين وفقا لنفس الأسباب.

5. إن جميع المقترحات المقدمة لتنفيذ الاستراتيجية ما هي إلا نماذج يمكن تطويرها بالإضافة والحذف والتعديل بما يتناسب مع كل واحدة من الأولويات المطلوب تطويرها.

وعليه فإن مع كل واحدة من الأولويات وعددها وتسلسلها قد تتغير من بلد لآخر ونفس الشيء يمكن أن يقال عن سبل التنفيذ.

6. إن وجود العديد من الجوانب المشتركة في خصائص ومراحل تطور منظومات التعليم العالي عن بعد في البلدان العربية قد تساعد في تبادل الخبرات بين هذه الدول بما يؤدي بالتالي إلى الاقتصاد في المصاريف والزمن مع الاستفادة من الملاكات البشرية المتدربة.

2. إجراءات تنفيذ الإستراتيجية :

إن تنفيذ الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، مع وضع استراتيجيات وطنية للتعليم عن بعد في كل بلد عربي تأخذ بنظر الاعتبار الواقع والإمكانات المتاحة والإمكانات البشرية والمادية والمالية التي يمكن توفيرها، يتطلّب تهيئة دقيقة لإجراءات عملية تسهل تحقيق هذا الهدف، ومن بين هذه الإجراءات ما يأتي :

1. إجراء حوار وطني شامل تشارك فيه جميع المؤسسات والأفراد ذوي العلاقة، لأجل استكشاف نوعية المداخل الأساسية والأكثر أهمية للبدء بها في قطاعات التعليم ومشروعاته وبرامجه المختلفة. إن مثل هذا الحوار العلمي الموضوعي يمكن أن يسهم بشكل فعال في توضيح جميع الجوانب التي تتباين الآراء بشأنها والوصول إلى نتائج متفق بشأنها تؤدي إلى إعداد استراتيجية وطنية واضحة وذات أولويات وسبل تنفيذ محددة ومقبولة من قبل الجميع.

   إن هذا الحوار يمكن أن يكون داخليا في كل بلد يتناوله المسؤولون والمختصون والمفكرون وجميع ذوي العلاقة، سواء في الجامعات أو خارجها من العاملين في ميادين المجتمع كافة والمؤسسات المدنية الأخرى، وذلك عن طريق وسائل الاتصال المختلفة أو عن طريق المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي يسهم بها بعض هذه الفئات أو جميعها. كما يمكن أن يكون هذا الحوار خارجيا مع المختصين وذوي العلاقة بموضوع التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في بقية أرجاء الوطن العربي، أو حتى في بعض الدول الأجنبية الأخرى التي لها تجارب ناجحة في هذا الميدان للتعرّف على طبيعة الصعوبات والمشكلات التي جابهتها وكيفية مواجهتها والتغلّب عليها، وكذلك الإمكانات البشرية والمادية المطلوبة لنجاح أي مشروع من هذا النوع.

   إن الحوار الداخلي والخارجي يعتبر إيذانا للبدء بوضع وتنفيذ استراتيجية التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وهو الخطوة الأولى والأساسية التي يتوقف عليها نجاح جميع الخطوات والمراحل اللاحقة في تنفيذ الاستراتيجية.

2. القيام بحملة إعلامية واسعة وواضحة لنشر مفهوم التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وبيان معناه وأهدافه وأهميته في نشر العلم والمعرفة بين فئات المجتمع كافة وبخاصة الشرائح المحرومة التي فاتتها فرص التعليم والتعليم العالي أو لم يتيسر لها مواصلة الدراسة فيه – كما يجب أن تهدف هذه الجملة الإعلامية إلى توضيح أهمية شهادات هذا النوع من

الدراسة والاعتراف بها بما يؤدي إلى تغيير الاتجاهات السائدة ضدّ هذا النوع من التعليم. إضافة إلى تحقيق هدف إثارة الواقعية للتعلم وحث المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الأهلية أو المدنية للإسهام بدور نشط في التمويل والخدمات والاعتراف بالشهادات وتشغيل مخرجات هذا النوع من التعليم.

3. إن تأسيس أو استحداث إدارة عامة مسؤولة عن المهام الوظيفية التي حددتها هذه الاستراتيجية يصبح ضرورة وطنية لنجاح هذه المهمة، وان يكون لهذه الإدارة صلاحيات واسعة وتمويل مركزي واستقلال مالي، يسمح لها ببناء الوحدات الإدارية المعنية بالوظائف الإشرافية والتدريسية والتقويمية وتنظيم هذه الوحدات وتفعيلها، ويمكن أن يكون لها مجلس إدارة موسع يشارك فيه أعضاء أكفياء ومؤطرين ممن لهم مواقع مهمة في المجتمع، سواء كانت هذه المواقع تربوية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، وذلك لأجل ضمان التأثير الفعال لهذه الإدارة في تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها. ويمكن لهذه الإدارة الاستفادة مما هو قائم من مؤسسات البحث والتطوير والتخطيط والتقويم وتطويرها أو استحداث مؤسسات جديدة تتولى هذه المهام الجديدة للتعليم عن بعد.

4. إن وضع الاستراتيجية الوطنية وتسهيل تنفيذها يجعل من أولى مهام الإدارة المقترحة، اقتراح تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة التي تسهل عملها، وتنفيذ الاستراتيجية بشفافية. ويمكن للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اقتراح عدد من التشريعات الملائمة لكي تختار منها الإدارة العليا للتعليم عن بعد ما يلائمها أو تعتبرها نموذجا يقتدى به في وضع التشريعات الوطنية.

5. تعتبر مهمة إعداد وتدريب القوى العاملة اللازمة والمطلوبة لتحقيق أهداف التعليم عن بعد، من المهام الأساسية التي يجب أن تتولاها الإدارة العليا المقترحة، مع تحديد كيفية إجراء هذا الإعداد والتدريب وتمويله باستخدام الإمكانات المحلية أو العربية أو الدولية أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة عربيا ودوليا. ذلك أن إعداد وتدريب القوى العاملة المؤهلة هو شرط أساسي لنجاح هذا التعليم عن بعد وذلك لجدة هذا الموضوع وعدم وجود أو قلّة ما موجود من هذه القوى العاملة في أغلب البلدان العربية.

6. لابد من وضع خطط واضحة للتمويل وتوفير المصادر المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية والقيام بحملة واسعة على المستويين الحكومي والشعبي لضمان توفير الأموال اللازمة. وان تتضمن هذه الخطط أيضا كيفية الصرف بطريقة كفية/جيدة تضمن عدم التبذير وتوزيع الموارد المالية وفق الأسبقيات التي تحددها الاستراتيجية. وهنا لا بد من الإشارة إلى إمكان استحداث صندوق عربي مشترك يكون مقره المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تساهم فيه الدول العربية القادرة وربما بعض المنظمات الدولية كاليونسكو لمساعدة الدول العربية التي تحتاج إلى أموال إضافية لتنفيذ هذه الاستراتيجية والاستراتيجيات التربوية الوطنية الأخرى.

7. إقامة شبكة للمعلومات قادرة على تخزين أكبر قدر من المعلومات الضرورية وبالذات ما يتعلّق منها بالتعليم عن بعد في مصادره ومحتوياته وترتبط بشبكات وطنية وعربية وعالمية

وتكون في خدمة كل العاملين والمتعاملين في حقل التعليم عن بعد وحتى يمكن الإفادة من هذه الشبكة لابد من العمل الجاد لمحو أمية الحاسوب ونشر استخدامه بكل السبل المتاحة.

8. استحداث مكتب عربي لمتابعة تنفيذ استراتيجية التعليم عن بعد في جميع أنحاء الوطن العربي، وأن يكون مثل هذا المكتب في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ويكون من مهام هذا المكتب أيضا دعم الصلات بين المنظمة والمؤسسات التعليمية العاملة في مجال التعليم عن بعد في الدول المختلفة وإتاحة الفرص لتبادل الخبرات.

3. أولويات تنفيذ الاستراتيجية :

تتباين أولويات الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد عن الأولويات الخاصة بالاستراتيجيات التربوية والتعليمية الأخرى، وذلك لأن هذه الأولويات تتصل بجانبين مهمين:

- **الجانب الأول** يتعلّق بتهيئة أمور عديدة إضافة إلى ما تمّ توضيحه في حقل الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية

- **والجانب الثاني** يتعلّق بالمهمات المستهدفة للتعليم عن بعد.

وهذه الأولويات يمكن استعراض بعضها فيما يأتي دون التقيّد بالتسلسل الزمني أو الأهمية النسبية التي قد تتباين من دولة لأخرى :

1. الأولويات المتعلّقة بالإجراءات وتهيئتها أو تطوير ما موجود منها وهي تتعلّق بما يأتي :

أ. إعداد الكوادر والملاكات العلمية والفنية المؤهلة والمعروفة بخبراتها وقدراتها في ميدان التعليم عن بعد، مع ضرورة توفير الأعداد الكافية من الأطر والكوادر المساعدة والفنيين. ... ومن الضروري توفير ما لا يقل عن 30./. من أعضاء الهيئة الأكاديمية كمتفرغين للعمل في هذا الميدان، وأن تكون نسبة الأساتذة المنتدبين من الجامعات التقليدية ليست عالية لكي لا تنتقل الصيغ التدريسية التقليدية إلى هذا النوع الجديد من التعليم. ولابد هنا من الإشارة إلى ضرورة إعداد الخبرات الفنية المتخصصة في تصميم الوسائط التعليمية وإنتاجها واستخدامها وكتاب السيناريو في برامج التعليم عن بعد لأهميتهم في تسيير هذا التعليم.

ب. ضرورة وضع خطة للتخصصات الدراسية المطلوبة للتعليم عن بعد في ضوء الجهات المستهدفة والحاجات المستقبلية للجميع، مع ضرورة تحديد عدد سنوات الدراسة، وعدد الساعات المطلوبة، وفقا للمعايير المعتمدة لكي يتمّ الاعتراف بالشهادات الدراسية التي تمنح في هذا النوع من التعليم، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضا عند تحديد التخصصات الدراسية توفر مستلزمات تقديمها من أساتذة وفنيين ووسائل وتقنيات تربوية متطورة.

ج. تحديد الأوضاع التشريعية والقانونية لمؤسسات التعليم عن بعد، مع ملاحظة خصائصها المختلفة عن التعليم التقليدي، وبخاصة فيما يتعلّق بسياسات القبول ونوع الدرجات والشهادات الممنوحة واعتمادها وطرق ووسائل الاتصال بين المتعلّم

والمؤسسة التعليمية، وأجور الدراسة، وفي ضوء كل ذلك يتمّ إصدار تشريعات خاصة مناسبة تسهل عمل هذه المؤسسات العلمية الجديدة.

د. تهيئة الوسائل الخاصة غير التقليدية في عملية التعلّم عن بعد، كاستخدام شبكة المعلومات الدولية والقنوات التلفزيونية المتخصصة والتقنيات الأخرى التي تساعد الطلبة على اكتساب مهارات التعلّم الذاتي والتواصل المعرفي. ويمكن الاستفادة من تحديد هذه الوسائل وتهيئتها في ضوء خبرات وتجارب الدول الأخرى المتقدّمة التي سبقتنا في هذا الميدان والتي تمّ توضيح بعضها في هذه الاستراتيجية.

إن هذه الأولويات هي نماذج أساسية لما يجب عمله للبدء بقوّة في نشر التعليم عن بعد ومن الطبيعي فهناك أمور عديدة أخرى إضافية تتصل بتهيئة المستلزمات كالأبنية والأجهزة والتنوع في البرامج والتطوير الكمي والنوعي المتدرج حسب الإمكانات المتوفرة والخطط الموضوعة.

2. الأولويات المتعلّقة بالجهات المستهدفة بالتعليم عن بعد ويمكن تلخيصها بما يأتي :

أ. التركيز في البداية على الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم في طفولتهم وشبابهم وهي شريحة واسعة تعمل في الزراعة والصناعة وفي الأعمال الحرفية، وهنا يجب أن تركز سياسات القبول ونوع البرامج على هذه الفئة.

ب. التركيز على تعليم النساء اللواتي لم تسمح لهن ظروفهن بالالتحاق بالتعليم العالي التقليدي، إما بسبب عوامل اجتماعية لا تسمح للمرأة بمواصلة الدراسة الجامعية أو بسبب الزواج المبكر أو عدم توفر المؤسسات التعليمية التقليدية. وهنا يجب أن تعمم برامج خاصة للنساء من ربات البيوت أو غير المتفرغات للدراسة التقليدية.

ج. إتاحة الفرصة لكل فرد في المجتمع في مختلف الأعمار والجنس وفي مختلف مجالات المعرفة لتحقيق شعار التعليم والتعلّم مدى الحياة بأفضل صورة ممكنة، ويمكن أن ينخرط في هذه البرامج الشباب الذين لم تتح لهم الفرصة للقبول في الاختصاصات التي تتناسب مع رغباتهم بسبب معدلاتهم أو عدم توفرها في المؤسسات التعليمية التقليدية المتاحة بقربهم، أو لغرض إشباع رغباتهم في تجديد المعرفة أو الخبرة أو المهارة أو إثراء الثقافة العامة.

4. تقييم الاستراتيجية :

نظراً إلى الأهمية الكبرى، الحيوية والمتعاظمة، لنظم التعليم عن بُعد، في اتساع مجالاتها، وتنوع أغراضها، وتعدد جماعات العاملين فيها والمتعاملين معها من زبائن التعليم: أفرادا وجماعات وهيئات؛ فإن تقييم فعاليات الاستراتيجية في كل عناصرها: تخطيطا وتنظيما وتسييرا في الإدارة والبرامج وأساليب تدريسها ونتائج تحصيلها وأشكال نشرها أو إمدادها، يصبح ضرورة تحتمها ضخامة الأموال التي تنفق، وعظم الآمال التي يراد لها أن تتحقق... ومن ثم فإن التقييم المنهجي يتطلب آليات تنظيمية وإجرائية للتأكد من سلامة هذا المشروع القومي الكبير.

ولضمان تنفيذ الاستراتيجية بما يحقق الغايات المرجوة منها، ينبغي أن تخضع لعملية تقييم في مختلف مراحلها ومناشطها، وعلى حسب المثال ينبغي القيام بعمليات تقييم للاستراتيجية على النحو الآتي :

1. تقييم أولي، وهو سابق لاعتماد الاستراتيجية وتنفيذها خططا وبرامج على أرض العمل، وطبيعة هذا التقييم سياسية أكثر منها تربوية، ويعمل للتأكد من استيفاء المشروع لكل عناصره ومقوماته الأساسية بما يضمن له الديمومة والنمو والنجاح في مراحل التنفيذ.

وهذا التقييم، بعيدا عن الحوارات الوطنية والحملات الإعلامية، يمثل جهداً عقلانيا لمجموعة خبراء واختصاصين وممثلين للهيئات العامة أو الخاصة المشاركة في برامج التعليم عن بُعد أو المنتفعة به وتضمهم هيئة أو لجنة، تشكل بقرار من أصحاب السلطة في مواقعها القومية أو الوطنية. ومهمتها وقتية أو عرضية تنتهي بإصدار وثيقة تقييمها والذي يبرز نواحي القوة والضعف في صيغتها العامة، وحدود الفوائد التي يحققها المشروع.

وهذه الوثيقة التقويمية هي التي تعطي لأصحاب القرار سلطة الاعتماد لمشروع التعليم في الاستراتيجية المقدمة كمشروع، إيذانا بالبدء في تفعيلها إجرائيا وتشكيلها عمليا، أو على العكس، تقدم لهم تبريرا بالإرجاء لمراجعة المشروع وسد ثغراته أو تعديل خطواته.

2. تقييم دائم متواصل لتنفيذ المشروع في مراحله وعملياته، وهو تقويم فني يقوم به الخبراء الاختصاصيون في مجالات العمل، وطبيعته تربوية متعددة الأغراض ويمارس على كل المستويات وله منهجياته المقننة المرتبطة بمعايير موضوعية.

وهذا التقييم وظيفة أساسية وجوهرية داخلة في صلب المهام الإدارية التي تضطلع بها السلطة الراعية والمشرفة والحاكمة لنظم التعليم عن بُعد.

ويمارس هذا التقييم في أغلب الأحوال من داخل المشروع بواسطة لجان خبراء أو مكاتب فنية أو أقسام إدارات تقييم، ويهدف عملها إلى تقديم معرفة علمية فاحصة لوقائع العمل، وحدود الفعاليات المهنية، ومواجهة الصعوبات أو السلبيات بما يضمن سلامة التنفيذ، وتحقيق النتائج المقصودة. وله بالطبع سلطة ثواب وعقاب تستهدف في المقام الأول الاحتفاظ بكفاية العمل في حدود مقبولة ومشروعة، ومتطورة مع المتغيرات المعرفية والتقنية، والحاجات المتنامية لنوعيات المتعلمين.

3. تقييم فتري، ويتم مرة كل ثلاث سنوات أو نحوها، للوقوف على وضعية المشروع التعليمي وحدود عوائده، وحصاد ثماره في فترة عمله السابقة، وما تتطلبه المرحلة الجديدة بكل مستجداتها من تعديلات صغيرة أو كبيرة قد تلجئ إلى وضع استراتيجية جديدة تعمل لنمو المشروع شكلا ومضمونا، أهدافا ووسائل. ومن ثم فإن هذا التقييم مركب البعد الفني والسياسي، الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، ويركز على مجمل الفعاليات في وحداتها الكبرى. وليس كالتقييم الدائم الذي يركز غالبا على كفاية المهنيين والمؤسسات في وحداتها وداخل تخصصاتها التعليمية.

وغالبا ما يقوم بهذا التقييم سياسيون وإداريون وخبراء من خارج المشروع ومن داخله، ولهذا فإن التقييم الفتري مرادف لسياسة المراجعة والتطوير.

5. مدة الاستراتيجية ومراجعتها :

يحدد المدى الزمني للاستراتيجية بعشر سنوات 2005-2014 م، ويتم إجراء مراجعة شاملة لها وفقا للمعطيات والمتغيرات التي ستستجد خلال فترة التنفيذ.

خاتمة :

وفي الختام لا بد من التأكيد على دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في التنفيذ الفعلي للاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، وذلك من خلال العديد من المهام التي يمكن أن تضطلع بها، والتي تتلخص بما يأتي :

أ. متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد ميدانيا ومن خلال الاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع أنظمة التعليم عن بعد في الدول العربية.

ب. تنمية التواصل والتعاون بين جميع الأجهزة الوطنية والإقليمية ذات العلاقة بالاستراتيجية في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة لأجل تبادل الخبرات والإفادة من التجارب المتميّزة في بعض الدول من قبل الدول العربية الأخرى.

ج. إعداد برامج وورش قومية وإقليمية ووطنية لتدريب العاملين في مراكز التعلم عن بعد على تطوير نظم التدريس وأساليبه وطرق الامتحانات والقبول وجميع الجوانب ذات العلاقة بهذا الميدان.

د. توفير البيانات ومساعدة الباحثين والدارسين في الجامعات العربية على إعداد بحوث ودراسات تتناول هذا الموضوع في جوانبه كافة، والإفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير هذا النوع من التعليم وجعله أساسا لنقلة نوعية في ميدان التعليم والتعليم العالي بالشكل الذي يسهم في إنتاج ونشر المعرفة وبالتالي تقليص الفجوة القائمة مع الدول المتقدّمة الأخرى.

هـ. السعي نحو إنشاء صناعة عربية للبرمجيات أو تصميم خطة لتعريبها بما يضمن خفض تكلفة عمليات التعليم عن بُعد، ويزيد من التركيز على ثقافة المعلوماتية وشبكات الحاسوب والوسائط المتعددة.

و. دعم الندوات الوطنية حول جهود التعليم عن بُعد، وأهميته مع توفير كافة المعلومات المتاحة عنه، وكذلك تنظيم مؤتمرات للتعليم عن بعد في الوطن العربي يتم فيها تدارس التجارب المختلفة في هذا المجال في أقطار الوطن العربي المختلفة، وسبل تطويرها والتوسع فيها.

ز. تدارس إمكانية إنشاء برامج تعليمية موحدة على المستوى العربي، واستخدام الفضائيات في بثها، مع تكليف مؤسسات تعليمية – أو أفراد أكفياء – بمتابعة الدارسين على المستوى القطري.

* * * *

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم